

دراسات محاسبية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي

■ رئيس هيئة التحرير

● أ.د. محمد شعبان أبوعين

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس - ليبيا

■ أعضاء هيئة التحرير

● أ.د. عبدالرزاق المبروك أبوفائد قسم
المحاسبة - مدرسة العلوم الإدارية والمالية -
الأكاديمية الليبية

● د. عبدالحميد علي المقروس قسم المحاسبة -
مدرسة العلوم الإدارية والمالية - الأكاديمية الليبية

● د. علي عبدالسلام ناصف قسم المحاسبة -
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - سوق الأحد
- جامعة الزيتونة

● د. محيي الدين عمر النجار قسم المحاسبة
- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

● د. منصور محمد الفرجاني قسم المحاسبة
- كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة المرقب

● د. محمد ابوالقاسم زكري قسم المحاسبة
- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

■ المشرف العام

● أ. صلاح الدين بشير التركي
نقيب المحاسبين والمراجعين الليبيين

■ سكرتير هيئة التحرير

● أ. أسامة سالم الرياني
محاسب ومراجع قانوني

إخراج وتنفيذ ومراجعة لغوية:
القبس للخدمات الإعلامية

دراسات محاسبية

Studies of Accounting

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي



مجلة دراسات محاسبية © 2025 نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين

حقوق النشر: يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر لأعمالهم، وتمنح المجلة حق النشر الأولي.

الترخيص: تُنشر جميع المقالات بموجب رخصة
Creative Commons Attribution 4.0 International

الترقيم الدولي الموحد للدوريات ISSN: 2616 – 5848

النسخة المطبوعة: 5848-2616

النسخة الإلكترونية: 3080-7034

رقم الإيداع القانوني (2017/195) دار الوطنية للكتاب بنغازي

معلومات الاتصال:

العنوان: نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين شارع الوادي خلف مدرسة علي حيدر

الساعاتي، طرابلس - ليبيا

الهاتف: 218+911226420

الايمل الالكتروني: mail@accounting-studies.ly

الهيئة العلمية الاستشارية

- أ. د. بوبكر فرج شريعة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
- أ. د. الصديق عثمان الساعدي قسم المحاسبة بكلية المحاسبة - جامعة غريان -
- أ. د. المكي معتوق سعود قسم المحاسبة بكلية التجارة والاقتصاد الإسلامي/ مسلاتة - الجامعة الأسمرية الإسلامية
- أ. د. صالح ميلود رمضان خلاط قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان - جامعة صبراتة
- أ. د. علي محمد موسى قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة الزاوية
- أ. د. عبدالناصر إبراهيم نور قسم المحاسبة بكلية الأعمال - جامعة النجاح الوطنية - فلسطين
- أ. د. مصطفى ساسي افتوحة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان - جامعة صبراتة
- أ. د. ماهر موسى درغام قسم المحاسبة والمراجعة بكلية الاقتصاد والأعمال - الجامعة الإسلامية - فلسطين
- أ. د. نصر صالح محمد أحمد قسم المحاسبة - جامعة ليبيا المفتوحة
- أ. د. نورالدين عبد الله حمودة قسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية/ طرابلس
- أ. د. مصطفى بكار محمود قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
- أ. د. الهادي محمد السحيري قسم المحاسبة بكلية المحاسبة - جامعة غريان
- أ. د. مصطفى البشير منيع - قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس
- أ. د. شعله أبو القاسم الأبيض - قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس
- أ. د. عبدالحميد إبراهيم معتوق - قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس
- أ. د. يوسف ممدو حميدي - قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق - جامعة فزان
- أ. د. مسعود محمد مريود - قسم المحاسبة بكلية المحاسبة - جامعة غريان
- أ. د. عبد المنعم حسن اجبارة - قسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
- أ. د. إبراهيم مسعود الفرجاني - قسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

دراسات محاسبية

Studies of Accounting

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين

تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي



الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research



نبذة عن المجلة وأهدافها :

أنشئت مجلة دراسات محاسبية بموجب قرار نقيب المحاسبين والمراجعين رقم (2) لسنة 2017م وتحمل الإيداع الدولي رقم (ISSN:2616 - 5848) ورقم الإيداع القانوني (2017/195) الدار الوطنية للكتاب بنغازي وهي مجلة علمية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الخاصة بالمجالات المالية والمحاسبية والمراجعة، وتنتشر البحوث إلى جانب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات، وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها.

رؤية المجلة

التميز والريادة والابتكار في نشر البحوث العلمية المُحكَّمة التي تلبّي طموحات الأكاديميين والمهنيين الليبيين في مجال المحاسبة والمراجعة

الرسالة

تسعى المجلة لتصبح مرجعاً علمياً للباحثين ونشر البحوث المُحكَّمة في مجالي المحاسبة والمراجعة المالية والعلوم ذات العلاقة وفق المعايير العالمية للمهنة والشروط العلمية للنشر.

أهداف المجلة

تسعى المجلة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1 - نشر الأبحاث العلمية التي تتناول مشاكل بحثية محلية أو إقليمية أو دولية ذات صلة بالمحاسبة والمراجعة.
- 2 - الارتقاء بمهنتي المحاسبة والمراجعة من خلال نشر الأبحاث العلمية.
- 3 - إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرار والممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة.
- 4 - تشجيع التواصل بين الباحثين الأكاديميين من جهة والمهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة من جهة أخرى حول الموضوعات المستجدة في هذه المجالات.
- 5 - تشجيع البُحَّاث وطلبة الدراسات العليا على إجراء المزيد من البحوث العلمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.
- 6 - مواكبة التطورات والمستجدات العلمية الصادرة من المنظمات الدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والتعاون معها.
- 7 - المساهمة والمشاركة في إعداد وتنظيم الأنشطة المهنية من مؤتمرات وورش عمل وحلقات نقاش.
- 8 - المساهمة في تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

شروط النشر في المجلة

أولاً: قواعد عامة للنشر:

- يشترط في البحوث المقدمة للنشر بالمجلة اتباع القواعد والشروط التالية:
- 1 - تنشر المجلة الدراسات الأصلية والبحوث المبتكرة الرصينة المكتوبة بأسلوب علمي منهجي، على ألا تكون قد سبق نشرها أو قدمت للنشر في مجلة أخرى.
 - 2 - أن يكون البحث متمسكاً بالعمق والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه ومصادره بحيث تكون متوافقة مع عنوانه، بعيداً عن الحشو، سليم اللغة، دقيق التوثيق.
 - 3 - التقيد بأصول البحث العلمي وقواعده وشكلياته من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في بيانات كاملة لنشرها .
 - 4 - تعد الدراسات والبحوث باللغة العربية واللغة الانجليزية والفرنسية، على أن تتضمن النسخة الأجنبية ملخصاً لها باللغة العربية.
 - 5 - يجب كتابة البحث بلغة سليمة خالية من الأخطاء الإملائية واللغوية والنحوية والمطبعية.
 - 6 - الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي وملتء تعهد من قبل الباحث بالأمانة العلمية.

ثانياً: الشروط الشكلية والفنية للبحوث المقدمة للنشر:

- 1 - تحمل الصفحة الأولى عنوان البحث باللغتين العربية والانجليزية بالإضافة إلى اسم الباحث ثلاثياً ومؤله العلمي ودرجته العلمية، واسم القسم والكلية والجامعة والبريد الإلكتروني الخاص به.
- 2 - ملخص البحث باللغتين العربية والانجليزية لا تتجاوز (250) كلمة لكل لغة .
- 3 - الكلمات المفتاحية (Key words)، بعد الملخص باللغتين العربية والانجليزية.
- 4 - تقدم البحوث مطبوعة على وجه واحد من ورق مقاس (A4) ومرقمة ترقيمياً متسلسلاً ، بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المصادر والمراجع على أن لا يقل عدد الصفحات عن (15) صفحة ولا يزيد عن (30) صفحة، كما تقدم البحوث بالإضافة إلى النسخة المطبوعة نسخة أخرى مخزنة على قرص ليزري (CD).

5 - الهوامش: يجب أن تكون هوامش الصفحات سواء كان البحث باللغة العربية أو الانجليزية كما يلي: أعلى وأسفل الصفحة (2.5) سم، يسار الصفحة (2.5) ويمين الصفحة (3) سم وتباعد الأسطر (1.5).

6 - الخطوط: من برنامج وورد (Word2010) تحت نظام التشغيل (Windows) كما يلي:
أ - اللغة العربية: تكون كتابة البحوث بنوع خط Simplified Arabic، حجم الخط (16) غامق للعنوان الرئيسي، ومتن البحث (14)، والجداول والأشكال (12) عادي.
ب - اللغة الإنجليزية: تكون كتابة البحوث بنوع خط Times New Roman، حجم الخط (14) غامق للعنوان الرئيسي، ومتن البحث (12)، والجداول والأشكال (12) عادي.
7 - الأشكال والرسومات التوضيحية والجداول:

أ - تُدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في النص، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب (مصادرها إن وجدت) والملاحظات التوضيحية في أسفلها.

ب - تُدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها في أعلاها. أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.

8 - طريقة التهميش: التهميش تتم الإشارة إلى المصادر والمراجع التي استشهد بها الباحث في متن البحث، وفق طريقة جمعية علم النفس الأمريكية (APA)، في تثبيت الهوامش والمراجع، والتي تنص على أن يشير الباحث إلى الهامش في متن البحث بكتابة لقب المؤلف أو اسم العائلة وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين كبيرين مثلاً: (أبو فائد، 2018)، أما في حالة مؤلفين اثنين أو ثلاثة (الشريف، مازق، الفضلي، 2018)، وفي حالة أكثر من ثلاثة (الشريف، وآخرون، 2018)، أما عندما يعتمد الباحث على مرجع أجنبي لمؤلف واحد (khlat, 2018)، في حالة مؤلفين اثنين أو ثلاثة (Aboulqasim & Belgasem, 2018)، وفي حالة أكثر من ثلاثة (khlat& et al, 2018).

وتكون قائمة المراجع في نهاية البحث بحيث يتم ترتيبها حسب الحروف الهجائية، وتكون قائمة المراجع العربية أولاً ثم المراجع الأجنبية، بشرط أن تتضمن القائمة ما أشار إليه الباحث في متن البحث فقط

● مثال للمراجع العربية

البغدادي، محمد مرعي، (2018)، مدى استخدام أدوات التخطيط المالي كأداء للرقابة المالية، مجلة دراسات محاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، العدد الأول، طرابلس، ليبيا ص 53 - 70.

● مثال للمراجع الأجنبية

1.Chakroun. R & Hussainey .K (2014) «Disclosure Quality In Tunisian Annual Reports» Corporate Ownership & Control, Vol 11, No 4, PP.58 - 80

● ثالثاً: آلية تحكيم البحوث المقدمة للنشر

1 - تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة لفحص أولي، من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليتها للتحكيم، وذلك خلال أسبوع من تاريخ استلام البحث.

2 - يتم فحص البحوث المقدمة للمجلة عن طريق أحد برامج الكشف عن الأصالة في الإنتاج العلمي (Plagiarism Detection Software)

3 - تخضع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي من قبل أستاذين متخصصين كحد أدنى تحددهم هيئة التحرير بشكل سري، ويتم إبلاغ الباحث بنتيجة التحكيم خلال شهر من تاريخ الاستلام.

الافتتاحية



يسعدني أن أرحب بكم في العدد الثامن من مجلة دراسات محاسبية، الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، تحت إشراف ومتابعة الهيئة الليبية للبحث العلمي، والمعتمدة من لجنة البرنامج الوطني لتطوير المجلات العلمية الليبية.

يأتي هذا العدد في وقت يتزايد فيه دور المحاسبة والمراجعة والتمويل في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشفافية في المؤسسات. إن العالم اليوم يشهد تحولات جذرية في كافة المجالات، مما يستدعي منا أن نكون على دراية بالتطورات الحديثة ونتبنى أفضل الممارسات في مجالاتنا.

حيث يهدف هذا العدد إلى تقديم مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تتناول أحدث الاتجاهات والتحديات في المحاسبة والمراجعة والتمويل. ونستعرض في هذا العدد موضوعات متنوعة تشمل استراتيجيات المحاسبة المرنة، أفضل الممارسات في المراجعة الداخلية والخارجية وإدارة المخاطر المالية.

كما نؤكد على أهمية التعاون بين الأكاديميين والممارسين، حيث يمثل هذا التفاعل مصدراً رئيسياً للإبداع والابتكار في مجالاتنا. نرحب بمساهماتكم وآرائكم التي من شأنها أن تعزز من جودة المجلة وتوسع آفاق النقاش العلمي.

نشكر كل من ساهم في إنجاح هذا العدد، ونتطلع إلى أن يكون مصدر إلهام ومرجعاً قيماً لجميع المهتمين بمجالات المحاسبة والمراجعة والتمويل.

مع أطيب التحيات

أ.د. محمد شعبان أبوعين

رئيس هيئة تحرير المجلة

- المجلة ترحب بما يرد إليها من دراسات وأبحاث علمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.
- تكون كافة حقوق النشر والطبع محفوظة للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية على أن يكون رئيس التحرير الممثل القانوني لها.
- تنتقل حقوق طبع ونشر البحث إلى المجلة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.
- جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو النقابة.
- لا يجوز إعادة طبع الدراسات والأبحاث إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من رئيس هيئة تحرير المجلة.

رسوم اقتناء المجلة

الرقم	الجهة	القيمة
1.	أعضاء النقابة وأساتذة الجامعات	10 د. ليبية
2.	للطلبة الأكاديميين	5 د. ليبية
3.	للمؤسسات والشركات	15 د. ليبياً
4.	خارج دولة ليبيا باستثناء نفقات البريد	20 دولارا

فهرس البحوث

مدى إدراك مراجعي الحسابات في ليبيا لممارسات المحاسبة الإبداعية

13

■ د. الصديق عثمان الساعدي ■ د. شمس الدين محمد علي فرج

دور لجان التدقيق في تحديد أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي

50

■ د. عبد الرحمن محمد رشوان ■ أ. بلسم حمزة زقوت

تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والمأمول

97

■ د. عبدالنبي امحمد فرج

التحول الالكتروني وانعكاساته على جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير المحاسبة الدولية

129

من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي

■ أ. أميره المبروك محمد ابراهيم

المخاطر المالية وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية

(مصرف الجمهورية نموذجاً)

169

■ أ. حمزة ميلاد افحيج ■ د. وسام عبدالسلام أبوغالية

تقييم دور السوق المالي الليبي في التنمية الاقتصادية

195

دراسة تطبيقية خلال الفترة (2008 - 2024)

■ عبدالحكيم منصور جيري

دور استراتيجيات المحاسبة المرنة في تحقيق الريادة بالجامعات الليبية

225

من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والخريجين ورضا الموظفين

■ علي أحمد علي الميهوب ■ مسعود علي محمد بلحاج

مدى إدراك مراجعي الحسابات في ليبيا لممارسات المحاسبة الإبداعية

■ د. الصديق عثمان الساعدي* ■ د. شمس الدين محمد علي فرج**

■ تاريخ استلام البحث 2025/04/06 م ■ تاريخ قبول البحث 2025/05/23 م

• DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.16907281>

■ المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من مستوى إدراك مراجعي الحسابات الخارجيين في ليبيا لممارسات المحاسبة الإبداعية والإجراءات اللازمة للحد من تأثيرها على القوائم المالية. كما يهدف البحث إلى تحديد طبيعة وأساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية، بالإضافة إلى وسائل الحد منها. علاوة على ذلك، يسعى إلى تحديد مستوى فهم مراجعي الحسابات الخارجيين الليبيين لهذه الممارسات ومعرفتهم بالخطوات الضرورية لتحديد آثارها على العرض العادل للمعلومات المالية. تساهم هذه الدراسة في نهاية المطاف في فهم دور مراجعي الحسابات الخارجيين في ضمان موثوقية وشفافية التقارير المالية في السياق الليبي. تم توزيع 50 استبانة على عينة عشوائية من المحاسبين والمراجعين المزاولين في المنطقة الغربية. تكشف النتائج أن لدى المراجعين الليبيين مستوى متوسط من فهم ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية. ومع ذلك، كان الوعي منخفضاً فيما يتعلق بتقنيات محددة داخل كل قائمة: مثل تغييرات غير مبررة في الإهلاك/الإطفاء، وعدم الإفصاح عن مكاسب العمليات غير المستمرة في قائمة الدخل.

● الكلمات المفتاحية: ممارسات المحاسبة الإبداعية، المحاسبون والمراجعون الليبيون المزاولون للمهنة

* أستاذ - قسم المحاسبة - كلية المحاسبة - جامعة غريان - E-mail: issedeeqsaadi@yahoo.com

** أستاذ مشارك - قسم المحاسبة - كلية المحاسبة - جامعة غريان - E-mail: shamsaddeen@gu.edu.ly

The extent of auditors' awareness of creative accounting practices in Libya

■ Issedeeq O.Saadi*

■ Shamsaddeen M.A Faraj.**

● Received: 06/04/2025

● Accepted: 23/05/2025

■ Abstract: -

This study investigates the awareness of external auditors in Libya regarding creative accounting practices and the procedures required to mitigate their impact on financial statements. The research aims to identify the nature, methods, and motivations behind creative accounting, as well as measures to limit it. Furthermore, it seeks to determine the level of Libyan external auditors' understanding of these practices and their knowledge of the necessary steps to neutralize their effects on the fair presentation of financial information. Ultimately, this study contributes to understanding the role of external auditors in ensuring the reliability and transparency of financial reporting in the Libyan context. 50 questionnaires were distributed to a random sample of practicing auditors and accountants in the Western Region. The results reveal that Libyan auditors have a moderate level of understanding of creative accounting practices in the income statement, statement of financial position, and statement of cash flows. However, awareness was low regarding specific techniques within each statement: unjustified changes in depreciation/amortization, and non-disclosure of non-continuing operations gains in the income statement.

● **Keywords:** Creative Accounting Practice, Practicing Libyan Accountants and Auditors.

* Professor Accounting Department, Gharyan Accounting Faculty

**Associate Professor, Accounting Department, Gharyan Accounting Faculty

■ المقدمة:

لقد دفعت الأزمات المالية التي حدثت في كثير من المؤسسات في الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدثت لمؤسسة إنرون (Enron)، وتحميل مؤسسة آرثر أندرسون (Arthur Anderson)، جزءاً من مسؤولية انهيارها لكونها المؤسسة المسؤولة عن مراجعة حساباتها مستعملة بذلك بعض المعالجات والسياسات المحاسبية، ولقد أشارت الدراسات والبحوث التي تناولت أسباب الانهيارات المتتالية لتلك الشركات، إلى اتباعها أساليب وممارسات محاسبية لتجميل البيانات وإظهارها بغير صورتها الحقيقية، ويتم ذلك باستغلال تعدد البدائل وتوفير المرونة في المبادئ المحاسبية، وفرصة اختيار الطرق والإجراءات المحاسبية التي تحقق مصالح الوكيل (مجلس الإدارة) على حساب مصالح الملاك (المساهمين والمستثمرين) في إطار عقود الوكالة وما يترتب عليها من تضارب للمصالح كما تفسرها نظرية الوكالة (Jensen and Meckling, 1976). إن المرونة في تنفيذ هذه الممارسات قد تؤدي إلى إظهار نتائج مالية ناتجة عن اتباع أساليب وممارسات محاسبية وليس نتيجة النمو الاقتصادي للشركة، حيث ظهر مصطلح إدارة الأرباح أو المحاسبة الإبداعية للتعبير عن هذه الممارسات وتوظيفاً للمرونة المتاحة في المبادئ والمعايير والطرق والإجراءات والسياسات المحاسبية لحجب الرؤية عن النتائج الفعلية وتضليل ملاك الشركة ومستخدمي القوائم والتقارير المالية بشكل عام. وفي سياق التعريف بمفهوم إدارة الأرباح أو المحاسبة الإبداعية يرى البعض بأنها هي مجموعة ممارسات يقوم بها محاسب له خبرة واسعة في المجال المحاسبي، بقصد التأثير على القوائم المالية وإظهارها بصورة تعكس ما يرغبه معدو هذه القوائم، ولا تعكس الوضع المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية، وذلك عن طريق استغلال الثغرات في السياسات والإجراءات المحاسبية (حمادة 2010، بالرقى 2012، ابوتمام، 2013، عليوش 2015).

وهذه السياسات والممارسات المحاسبية لها دوافع أبرزها: ارتباط الحوافز والمكافآت الخاصة بالمديرين بأرباح الشركة، وتحسين القوائم المالية لأغراض المنافسة للحصول على تصنيفات مهنية، وإخفاء أرباح حقيقية بهدف التلاعب والتهرب الضريبي (البطنجي، 2011؛ بالرقى، 2012؛ النمرين، 2019).

ومن أساليب إدارة الأرباح أو المحاسبة الإبداعية - على سبيل المثال - هي تلك الممارسات المحاسبية المتعلقة بقيام الإدارة بتغيير غير مبرر لطريقة تقييم المخزون وتضمن كشف الجرد ببضاعة راكدة أو متقادمة أو تالفة، الأمر الذي يتطلب ضرورة اتخاذ إجراءات من شأنها إلغاء أثر تلك الممارسات وذلك بالتحقق من مبررات الإدارة لتغيير طريقة تقييم المخزون وتتبع أثر هذا التغيير على البيانات المالية، وفحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي لأصناف المخزون الواردة بكشف الجرد (الحلي 2009). أما وسائل الحد من تلك الممارسات المحاسبية المتعلقة بإدارة الأرباح أو المحاسبة الإبداعية هي على سبيل المثال إنشاء لجان المراجعة - في أمريكا بعد انهيارات متعاقبة نتيجة التلاعب في القوائم المالية - مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين، تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أعباءه وذلك كمحاولة لتعزيز استقلاليته عند إبداء الرأي في القوائم المالية، ووضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة أو ما يعرف بحوكمة الشركات، وتفعيل التنظيم المهني للمحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق وقواعد للسلوك المهني، الذي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمراجع (مجل، 2014؛ ثيب، 2015).

■ الدراسات السابقة:

● دراسة أبو تمام (2015).

تهدف إلى التعرف على نطاق المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية، وذلك بالتعرف على ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية، وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت على عينة من 261 مستجوباً من المحاسبين والمراجعين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية، توصلت إلى وجود تأثير لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية على موثوقية وملائمة بيانات قائمة التدفقات النقدية، وأشارت النتائج إلى وجود إدراك لدى المحاسبين والمراجعين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات لأساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية، وأوصت بضرورة إيلاء إجراءات المحاسبة الإبداعية وما تستحقه من الاهتمام والدراسة وذلك بغية المحافظة على سلامة المعلومات والبيانات المالية للشركات.

● دراسة ثليب (2015).

تناولت المحاسبة الابداعية ودور المراجع الخارجي في الحد من ممارستها، باعتبارها من الممارسات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية بهدف تضليل قوائمها وتقاريرها المالية، وقد أجريت على 83 ٪ تقريبا من مجموع المراجعين الخارجيين بولاية بسكرة، وخلصت إلى أنه بالرغم من الاجراءات والاختبارات التي يقوم بها المراجع الخارجي إلا إنه لا يستطيع الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية إلا في حدود ضيقة جدا، وقد أوصت بضرورة تفعيل تطبيقات الحوكمة بهدف المساهمة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، وتوفير الشفافية والموضوعية في القوائم والتقارير المالية لتلك المؤسسات الاقتصادية.

● دراسة جريه وآخرون (2015)،

هدفت إلى بيان أثر الآليات المحاسبية للحوكمة للحد من الآثار السلبية لممارسات المحاسبة الابداعية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن، من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين، أجريت على عينة من 200 مراجع خارجي مزاو لمهنة المحاسبة والمراجعة، وتوصلت إلى أن اعتماد الشركات لآليات الحوكمة المحاسبية سيسهم بشكل كبير في الكشف عن ممارسات المحاسبة الابداعية، وأوصت بضرورة تعزيز الآليات المحاسبية للحوكمة وحث الشركات على تطبيقها لما لها من دور في زيادة الشفافية والافصاح، الأمر الذي يساعد على التقليل من ممارسات المحاسبة الابداعية، بالاضافة إلى التنسيق بين المراجع الداخلي ومجلس الادارة، والمراجع الخارجي، وإدارة المخاطر والرقابة عليها.

● دراسة جعارة وآخرون (2015)،

تناولت استقصاء أثر إدراك المالىين من محاسبين ومراجعين ومحللين مالىين، ومستخدمي المعلومات المحاسبية، لممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية، ولقد أجريت على عينة مكونة من 261 ماليا من 865 من المالىين الذين يعملون في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، واستخدم الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات وتم تحليلها باستخدام مجموعة من المقاييس الاحصائية، وقد أظهرت النتائج وجود إدراك

كامل لدى المالىين لأثر أساليب المحاسبة الإبداعية السلبى على قائمة التدفقات النقدية، وتوصلت إلى وجود تأثير كبير لممارسات المحاسبة الإبداعية على موثوقية وملائمة قائمة التدفقات النقدية، وأوصت بضرورة إصدار المزيد من القوانين والتشريعات الحازمة، التي تساعد في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وفرض العقوبات على من يقوم بها.

● دراسة الزياىى (2015).

تناولت أهم أساليب التلاعب التي تمارسها الإدارة في القوائم المالية وأسباب ودوافع هذا التلاعب، أجريت على عينة عشوائية شملت 43 مكتب مراجع يمارسون المهنة في بغداد ومحافظات الفرات الأوسط، واستخدم الاستبيان في جمع البيانات، وتحليل البيانات باستخدام أدوات التحليل والمعالجة الإحصائية، (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل التباين والانحدار ومعامل ارتباط كندال)، وتوصلت إلى أن هناك عدة أساليب للمحاسبة الإبداعية تستطيع الإدارة من خلالها التأثير على القوائم المالية الصادرة عنها، ومنها أساليب التلاعب في الإيرادات والمصروفات، والموجودات والمطلوبات، وقائمة التدفقات النقدية، كذلك توجد وسائل عديدة لكشف أساليب التلاعب والحد منها، ومن أبرزها تفعيل دور أجهزة الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية، وحوكمة الشركات، ومن أهم دوافع الإدارة في ممارسة أساليب الاحتيال تحقيق أهداف خاصة منها زيادة مكافآت الإدارة عندما ترتبط هذه المكافآت بحجم الأرباح المتحققة، وكذلك من أجل إخفاء فشل الإدارة في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

● دراسة بوعروج (2016).

تناولت دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث هدفت إلى التعرف على قدرة ودور المراجعة الخارجية في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليصها، وقد استهدفت توزيع 50 صحيفة استبيان على عدد من المراجعين الخارجيين والاكاديميين المختصين في المحاسبة والمراجعة، وتم استرجاع عدد 35 استبيان (70 ٪ من الاستثمارات الموزعة)، كعينة صالحة للتحليل الإحصائي، وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها: أن المراجعة الخارجية لها دور مهم في مواجهة ممارسات المحاسبة

الابداعية، من خلال مساهمة معايير المراجعة في تقليص ممارسات المحاسبة الابداعية، واكتشافها من قبل المراجع الخارجي.

● دراسة علي، جلالة (2017).

بينت مدى مساهمة السلوك الأخلاقي للمحاسب والمراجع في ظهور واكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية، أجريت الدراسة على عينة عشوائية من 60 مشاركاً من العاملين في البنوك في السودان، ولتحليل بيانات الاستبيان تم الاعتماد على التحليل الاحصائي الوصفي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها: أن مهنة المحاسبة تحتاج إلى زيادة الاهتمام بالجانب الأخلاقي حتى لا يلجأ المحاسب إلى تبني أساليب المحاسبة الإبداعية، وأن إلمام المحاسب والمراجع بالقواعد المحاسبية يساعد في ظهور واكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية، كما أن جودة المعايير والالتزام بها يؤدي إلى تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية، وأوصت بعدم التحيز الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية، والافصاح عن تغيير السياسات المحاسبية المتبعة، كل ذلك يقلل من استخدام المحاسبة الإبداعية، وزيادة الاهتمام بالجانب الأخلاقي للمحاسب والمراجع.

● دراسة الرفيع (2018).

هدفت إلى التعرف على مدى وجود دوافع لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين لاستخدام المحاسبة الابداعية، واستهدفت عينة من مراجعي الحسابات القانونيين والاكاديميين المحاضرين في الجامعات الفلسطينية في مقررات المحاسبة والمراجعة، حيث تم تجميع البيانات من عينة عددها 200 مستجوبا، وقد استخدم برنامج الرزم الاحصائية للدراسات الاجتماعية في تحليل البيانات، وتوصلت إلى وجود دوافع لدى الشركات الفلسطينية لاستخدام المحاسبة الابداعية في قوائمها المالية وأوصت بالعمل على إجراء تعديلات على القوانين والتشريعات لاجل تضيق الفجوة الناتجة عن المرونة في الانظمة والطرق والمبادئ والسياسات المحاسبية والتي تتيح الفرصة لممارسة المحاسبة الابداعية.

● دراسة النمرين (2019).

هدفت إلى التعرف على دور الشركات الصناعية في ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتحديد واقع ممارستها من خلال تمهيد الدخل وإدارة الأرباح، بالإضافة إلى معرفة أثرها على ربحية السهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وذلك من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية لعينة من 48 شركة لفترة معينة، باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وتوصلت إلى أن الشركات الصناعية الأردنية تمارس المحاسبة الإبداعية من خلال إدارة الأرباح، كما بينت وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات المحاسبة الإبداعية على ربحية السهم من خلال إدارة الأرباح، وقدمت مجموعة من التوصيات أبرزها حث وتوصية المراجعين الخارجيين بإظهار نسبة قياس إدارة الأرباح في التقارير المالية، لما لها من أثر على ربحية السهم.

● دراسة الربابعة (2019).

هدفت إلى التعرف على أثر المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ولتحقيق ذلك اعتمدت على دراسة عينة من مجتمع الدراسة المتمثل في جميع الشركات المساهمة الأردنية والبالغ عددها 100 شركة مساهمة عامة أردنية، بلغ عدد الشركات التي تم توزيع الاستبيان عليها 63 شركة بواقع 140 إستمارة، تم تحليلها باستخدام مجموعة المقاييس الإحصائية وتوصلت إلى أن هناك تأثيراً قوياً للمحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية، وأوصت بضرورة تنمية الجانب الأخلاقي لدى العاملين في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وذلك لتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

● دراسة العروسي (2020).

تناولت أحد أهم المواضيع المحاسبية الأكثر جدلاً في مجال المحاسبة، والمتعلقة بمدى استخدام الإدارة للمرونة المحاسبية، وحرية اختيار السياسات المحاسبية المتاحة في معالجة الأحداث الاقتصادية، خدمة لأهدافها الخاصة على حساب باقي المستخدمين، أجريت الدراسة على عينة من العاملين في مهنة المحاسبة والمراجعة بالجزائر، ممثلين

في خبراء المحاسبة ومراجعي الحسابات، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن ممارسات المحاسبة الإبداعية والمتعلقة بتغير الطرق والتقديرات المحاسبية تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية، كما أنه توجد علاقة عكسية بين ممارسات المحاسبة الإبداعية وجودة المعلومات المحاسبية، وأوصت بضرورة تفعيل دور المنظمات والجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر، وذلك لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية والتقليل من الممارسات المحاسبية الخاطئة.

● دراسة سميرة وجوامع (2021).

حاولت تحديد مختلف الجوانب التي تلجأ إليها المحاسبة الإبداعية، وكيف يستطيع المراجع الخارجي من خلال امكانياته المختلفة اكتشافها ومحاولة تجنبها في المستقبل، وكذلك هدفت إلى محاولة تحديد أهم الأجزاء القابلة للإبداع وكيف يمكن للمراجع أن يكتشف الثغرات التي حولها، وتوصلت إلى أن صراع المراجع الخارجي مع المحاسبة الإبداعية هو في الحقيقة صراع مع مدى تفوقه محاسبيا عن سواء أي صراع بين المراجع ونفسه، حيث إذا كان غير متفوق يمكن لأي محاسب أن يتجاوزه، ولكن هذا لا يعني أن المراجع هو دائما الملام إن لم يجد القدر الكافي من التسهيلات التي تساعد في إنجاز مهمته من جهة أو أخرى وخاصة لجان المراجعة التابعة للشركة، كما اشارت النتائج إلى أنه يجب على المراجع ان يقرر امكانية انسحابه من المهمة أو الاعتذار عنها اذا كان على علم ان البيانات والمعلومات المقدمة له محل شك، كما أوصت بضرورة التأكد من استقلالية المراجع الخارجي، وعن وجود أية علاقات بينه وبين ادارة الشركة أو أقسامها أو أي من الشركات التابعة التي يمكن أن تؤثر على استقلاليته.

● دراسة نذير وبلقاسم (2021).

قامت بتسليط الضوء على مسؤوليات المراجع الخارجي حول الكشف عن الغش من خلال تطبيق معيار المراجعة الدولي (240)، ومدى التزام مراجعي الحسابات بمسؤولياتهم المهنية التي تعزز قدرتهم في تحديد مخاطر الغش وتحديد العوامل التي تؤدي إلى اكتشافه، وقد اتبعت منهج التحليل الوصفي في تحليل البيانات، وقد توصلت

إلى ان مسؤوليات المراجع الخارجي تكمن في التأكد من صحة القوائم والتقارير المالية وخلوها من الغش والاختفاء والتحريف الجوهرى فيها، وكذلك تتوقف نجاعة مراجعة الحسابات في منهج عملية المراجعة واتباع معيار المراجعة الدولي رقم (240)، فهو خطوة نحو التنفيذ الجيد لعملية المراجعة.

● دراسة قمبر وآخرون (2021).

هدفت إلى التعرف على دور مراجعي ديوان المحاسبة بإدارة الشركات العامة والمصارف في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية ومعالجة آثارها على القوائم المالية للشركات العامة والمصارف التجارية، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات، وتوصلت إلى أن لدى مراجعي ديوان المحاسبة معرفة بدوافع ومسببات ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات العامة والمصارف، وأن لهم دوراً في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية، وأوصت بضرورة عقد دورات تدريبية حول المحاسبة الإبداعية بشكل دوري وإجراء المزيد من الدراسات حول أساليب المحاسبة الإبداعية المعقدة التي تمارسها الشركات العالمية لرفع مستوى وعي مراجعي ديوان المحاسبة حول أسباب ودوافع المحاسبة الإبداعية وأساليبها وطرق الحد منها.

● البرعصي وآخرون (2021).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب وممارسات إدارة الأرباح في مصداقية القوائم المالية والأسباب والدوافع وراء تلك الممارسات، اتبعت الدراسة المنهج الاستباطي الاستقرائي لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى وجود دور لاساليب إدارة الأرباح وهذا بدوره يؤثر على مصداقية القوائم المالية، وأوصت الدراسة بضرورة قيام نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين في ليبيا بعقد ورش عمل ودورات متخصصة لأعضائها، حول التطورات التي تحدث في معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والعمل على توعية مستخدمي القوائم المالية بآثار ممارسات إدارة الأرباح على مصداقية القوائم المالية.

● دراسة سعيد (2022).

هدفت إلى التعرف على مدى مساهمة المراجع الخارجي في الحد من ممارسات

المحاسبة الإبداعية في مختلف المؤسسات اليمنية، وأجريت على عينة من مراجعي الحسابات وخبراء محاسبين والمهنيين وأساتذة أكاديميين، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المراجع الخارجي يساهم إلى حد كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المؤسسات والشركات التي شملتها الدراسة، كما توصلت إلى أن كفاءة المراجع أو المراجعة ومعايير العمل الميداني تحد من ظاهرة المحاسبة الإبداعية التي ازدادت وبشكل ملحوظ في المؤسسات والشركات الجزائرية بصفة عامة، وقد أوصت بضرورة الاهتمام أكثر بموضوع ممارسات المحاسبة الإبداعية من قبل الباحثين الأكاديميين والمؤسسات الاقتصادية اليمنية من منظورها السلبي والحرص على اكتشاف ومحاربة تلك الممارسات.

• دراسة التكريتي (2022).

هدفت إلى التعرف على دور مراجع الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم والتقارير المالية في الشركات العراقية المساهمة العامة، أجريت على عينة من 187 مراجعاً خارجياً من المراجعين العاملين في العراق، وقد تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات، وقد استخدم برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية في تحليل البيانات، وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن المراجع الخارجي له دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم والتقارير المالية، وأوصت بضرورة التزام الشركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة العراقية بالمعايير الدولية الصادرة عن المنظمات والجمعيات المهنية بما سيسهم في تحسين عمل المراجع الخارجي.

• دراسة أحمد، إبراهيم المهدي (2022).

هدفت إلى التعرف على دور وفعالية المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية بمنطقة مرزق، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات. توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تسهم في توفير قوائم مالية ذات جودة عالية، كما أن لها دوراً فعالاً في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الشركات والمصارف التجارية بالرقابة الداخلية للحد من المحاسبة الإبداعية، وإصدار تشريعات حازمة تتضمن عقوبات رادعة

لحالات تتعلق بممارسات ادارة الأرباح، تدريب الكوادر المالية والمحاسبية والالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة.

● دراسة نافع وآخرون (2024).

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر ممارسات أساليب المحاسبة الابداعية على جودة القوائم المالية في الشركات الصناعية الليبية العاملة في مدينة مصراتة ، أجريت على عينة من 100 محاسب ومراجع داخلي في تلك الشركات. استخدمت الدراسة تحليل الانحدار وتوصلت إلى أنه رغم وجود بعض الممارسات لأساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية للشركات الصناعية الليبية، ان هناك مؤشرات ذات دلالة إحصائية على جودة المعلومات بالقوائم المالية للشركات الصناعية الليبية. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي لممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية للشركات الصناعية الليبية ولكن بدرجة ضعيفة.

● دراسة صالح (2025).

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إدراك العاملين بشركتي ليبيا والمدار لأهمية دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات، وتوصلت إلى ان لدى المشاركين في الدراسة مستوى جيد من الإدراك لأهمية دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. أوصت الدراسة بضرورة عقد الورش والمؤتمرات للتوعية بأهمية حوكمة المؤسسات والتعريف بمفهوم المحاسبة الابداعية والمخاطر الناجمة عند ممارستها داخل الشركات.

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح بأن حوكمة الشركات بشكل عام هي صمام الأمان للحد من ممارسات المحاسبة الابداعية (إدارة الأرباح) وأن كلا من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي بشكل خاص لهما دور فعال في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها، ولأهمية هذا الجانب من الممارسات المحاسبية وعلاقتها بالمعايير والمفاهيم المحاسبية جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى إدراك مراجعي الحسابات لوجود أساليب يمكن ممارستها من الشركات، لتجميل صورة مركزها المالي من خلال

التلاعب بالأرقام وأثر تلك الأساليب على القوائم المالية، حيث إنه في بعض الحالات يتم إعطاء انطباع من خلال القوائم المالية بسلامة الوضع المالي للشركة باستخدام إجراءات يطلق عليها إجراءات المحاسبة الإبداعية والتي تعطي تحسناً شكلياً للتقارير المالية وإخفاء الوضع الحقيقي وهذه مشكلة جديرة بالدراسة.

■ مشكلة الدراسة:

تمثل القوائم والتقارير المالية التي تنشرها الشركات وما تحتوي عليه من معلومات، المصدر الرئيسي للعديد من القرارات التي تتخذها الجهات المستخدمة لتلك المعلومات كالمصارف والدائنين والمحللين الماليين وغيرهم، الأمر الذي يتطلب دراسة وفحص القوائم المالية للشركات، حيث إن جودة القرارات التي تتخذها الجهات المستخدمة للقوائم المالية تعتمد على مدى صدق وعدالة القوائم والتقارير المالية لتلك الشركات، لذلك يتطلب من المراجع التأكد من خلو التقارير المالية من أي تشويه أو تضليل أو تجميل، من خلال الاستفادة من تعدد البدائل في السياسات والطرق المحاسبية التي تجيز المعايير اتباعها في مجال القياس والافصاح المحاسبي والتي يطلق عليها إجراءات المحاسبة الإبداعية، ويمكن توضيح مشكلة الدراسة في التساؤلين الآتيين:

1. ما مدى إدراك مراجعي الحسابات الخارجيين في ليبيا لممارسات المحاسبة الإبداعية؟

2. ما مدى إدراك مراجعي الحسابات الخارجيين في ليبيا للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية؟

■ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مدى إدراك مراجعي الحسابات لممارسات المحاسبة الإبداعية.
2. بيان مدى إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية

■ فرضيات الدراسة:

استنادا على تساؤلي الدراسة وأهدافها اعتمدت على فرضيتين أساسيتين هما:

● **الفرضية الأساسية الأولى:** لا يدرك مراجعو الحسابات الخارجيون في ليبيا الإدراك

الكافي لممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية، ويتفرع منها:

1- لا يدرك مراجعو الحسابات ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل.

2- لا يدرك مراجعو الحسابات ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي.

3- لا يدرك مراجعو الحسابات ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية.

● **الفرضية الأساسية الثانية:** لا يدرك مراجعو الحسابات الخارجيين في ليبيا الإدراك

الكافي للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية، ويتفرع منها:

1- لا يدرك مراجعو الحسابات الإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة الدخل.

2- لا يدرك مراجعو الحسابات الإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي.

3- لا يدرك مراجعو الحسابات الإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية.

■ **أهمية الدراسة:**

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوعا على قدر كبير من الأهمية، وهو ظاهرة التلاعب بالأرقام المحاسبية لتضليل الأطراف المستفيدة من القوائم المالية وذلك باستخدام أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية، لذلك يجب التأكد من خلوها

من أي عيوب تفقدها خاصية الموثوقية والموضوعية، وهو ما يزيد من أهمية المراجعة الخارجية في ضمان تمثيل مخرجات النظام المحاسبي للواقع الفعلي شكلا ومضمونا، وبالتالي تكتسب الدراسة أهميتها من الناحية العملية في محاولة التعرف على مدى إدراك مراجعي الحسابات في ليبيا لممارسات المحاسبة الإبداعية، بالإضافة إلى أهميتها في إثراء المكتبة العربية عموما والمكتبة الليبية خصوصا بموضوع مهم يحظى باهتمام الباحثين والاكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة، لقلة الدراسات النظرية والميدانية (حسب علم الباحثين) حول موضوع المحاسبة الإبداعية محليا، كذلك مساعدة مراجعي الحسابات من خلال لفت الانتباه إلى أهمية المعرفة والإدراك الكافي بإجراءات المحاسبة الإبداعية، لما لها من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية والتي تؤثر بدورها على قرارات المستخدمين، أيضا سيكون للدراسة أهمية على المستوى الأكاديمي من حيث الطرح والتطبيق والذي نأمل أن يكون إضافة علمية لحقل المعرفة وأن يكون انطلاقة لدراسات أخرى في هذا المجال.

■ الدراسة الميدانية:

اعتمد الباحثان وسيلة الاستبيان لجمع البيانات، وصممت الصورة المبدئية لفقرات الاستبيان بعد الاطلاع على العديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة في مجال الدراسة، وقد تم مراعاة الوضوح وسهولة فهم فقرات الاستبيان من المستهدفين بالدراسة، وللتأكد من صدق وصلاحيّة استمارة الاستبيان عرضت على عدد من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة والمتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة والإحصاء، وذلك للتأكد من مدى ملائمة فقرات الاستبيان لمجتمع البحث، وأن الفقرات تقيس ما وضعت لقياسه، وقد أشار الأساتذة المحكمون إلى العديد من الملاحظات والاقتراحات التي تم أخذها بعين الاعتبار، ومن تم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبيان لجمع البيانات من مجتمع الدراسة.

● مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من المراجعين القانونيين المسجلين لدى النقابة العامة للمحاسبين والمراجعين القانونيين في ليبيا، وقد استهدفت الدراسة عينة من المراجعين المزاويلين فعلا

لمهنة المراجعة بالنقابة العامة للمحاسبين والمراجعين بالمنطقة الغربية، وبعد ذلك تم توزيع عدد (50) استمارة استبيان على عينة الدراسة، وقد تم استرجاع عدد (45) استمارة، وعند فحص الاستمارات المرجعة، تبين ان هناك (6) استمارات غير صالحة للتحليل، لعدم استكمال الإجابات في بعض منها، أو لعدم اجابتها في البعض الآخر، وهذا يعني ان هناك (39) استمارة من الاستمارات الموزعة قابلة للتحليل الاحصائي، واستخدم مقياس ليكرت الخماسي في ترميز البيانات وفق الجدول التالي

جدول رقم (1) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (1) يكون متوسط درجة الموافقة (3)، فإذا كان متوسط درجة موافقة المشاركين في الدراسة يزيد معنويًا عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة، أما إذا كان متوسط درجة الموافقة يقل معنويًا عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة الموافقة لا تختلف معنويًا عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويًا عن (3) أم لا، وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) Statistical Package for Social Science تم تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

1.7 خصائص المشاركين في الدراسة:

يتناول هذا الجزء تحليل البيانات المتعلقة بخصائص المشاركين في الدراسة، المؤهل العلمي، والخبرة العملية، حيث يبين الجدول رقم (2) التوزيع التكراري والنسبي للمشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي، والخبرة العملية.

جدول رقم (2) التوزيع التكراري والنسبي للمشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
36 %	14	بكالوريوس
41 %	16	ماجستير
23 %	9	دكتوراه
100	39	المجموع
النسبة %	العدد	سنوات الخبرة
28 %	11	من 5 سنوات فأقل
33 %	13	أكثر من 5 سنوات إلى 10 سنوات
39 %	15	أكثر من 10 سنوات
100	39	المجموع

من الجدول رقم (2) نلاحظ ان معظم المشاركين في الدراسة من ذوي المؤهلات العلمية العليا، مما يجعل آراءهم قابلة للاعتماد عليها لكونها نابعة من وعيهم وإدراكهم الناتج من مؤهلاتهم العلمية، كما نلاحظ أن هناك ارتفاعاً في مستوى خبرة المشاركين، مما يجعلهم يدركون موضوع الدراسة بشكل صحيح والإسهام بشكل فعال في الإجابة على فقرات الاستبيان.

• تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

يهدف هذا الجزء إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية، بهدف اختبار فرضياتها وذلك على النحو التالي:

● فيما يتعلق بمدى إدراك مراجعي الحسابات لممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل:

لمعرفة مدى إدراك مراجعي الحسابات لممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في بنود قائمة الدخل وضعت مجموعة من الفقرات ذات الصلة على المشاركين في الدراسة، وبموجب الردود التي تم جمعها منهم، يمكن التعرف على مدى إدراكهم لممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في بنود قائمة الدخل، ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل فقرة من الفقرات المتعلقة بمدى إدراك مراجعي الحسابات أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات المشاركين في الدراسة على الفقرات المتعلقة بمدى إدراك مراجعي الحسابات لأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
1	تضمنين كشف الجرد أصناف بضاعة راكدة.	3,32	1,121	-1,616	0,006
2	تسجيل الإيراد فيما لاتزال عملية البيع في موضع شك.	3,30	1,073	-1,041	0,007
3	إجراء صفقات بيع بشروط بيع ميسرة مقارنة بشروط البيع الأخرى.	3,88	,8800	-4,014	0,000
4	تسجيل البضاعة المرسله للوكلاء كمبيعات.	3,53	0,896	-2,922	0,003
5	قيام الشركة بتسييل مخزونها السلعي خاصة اذا سبق تقييمه بطريقة الوارد أخيرا صادر أولا.	3,71	1,088	-3,157	0,002

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
6	رسملة مصاريف لا تنطبق عليها شروط الرسملة مثل مصاريف الإعلان .	3.43	1.114	-2.144	0.005
7	إجراء تغيير غير مبرر في طرق إهلاك الأصول الثابتة أو إطفاء الأصول الملموسة.	2.88	1.297	-0.329	0.742
8	استخدام معدلات إهلاك أو إطفاء أقل من تلك المتعارف عليها في الصناعة التي تعمل بها الشركة.	2.94	1.179	-0.339	0.734
9	نقل الإيرادات الجارية لفترة مالية لاحقة.	2.88	.9460	-0.734	0.463
10	نقل المصروفات الجارية لفترة مالية سابقة أو لاحقة.	3.29	1.190	-1.521	0.009

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات المشاركين في الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للفقرات التالية: تضمين كشوف الجرد أصناف بضاعة راكدة، تسجيل الإيراد فيما لا تزال عملية البيع في موضع شك، إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع ميسرة مقارنة بشروط البيع الأخرى، وتسجيل البضاعة المرسله للوكلاء كمبيعات، وقيام الشركة بتسييل مخزونها السلعي خاصة إذا سبق تقييمه بطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً، رسملة مصاريف لا تنطبق عليها شروط الرسملة مثل مصاريف الإعلان، نقل المصروفات الجارية لفترة مالية سابقة أو لاحقة.

كما يلاحظ من الجدول رقم (3) ان الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لل فقرات التالية: إجراء تغيير غير مبرر في طرق إهلاك الأصول الثابتة أو إطفاء الأصول الملموسة، واستخدام معدلات إهلاك أو إطفاء أقل من تلك المتعارف عليها في الصناعة التي تعمل بها الشركة، وعدم الإفصاح في قائمة الدخل عن الأثر المترتب عن الأنشطة غير المستمرة والتي تؤدي إلى مكاسب وتضمينها للربح التشغيلي.

● فيما يتعلق بمدى إدراك مراجعي الحسابات لأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي:

لمعرفة مدى إدراك مراجعي الحسابات أساليب المحاسبة الإبداعية في بنود قائمة المركز المالي، وضعت مجموعة من الفقرات ذات الصلة، على المشاركين في الدراسة، وبموجب الردود التي تم جمعها منهم، يمكن التعرف على مدى إدراكهم لممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في بنود قائمة المركز المالي، واختبار معنوية درجة الموافقة على كل فقرة من الفقرات المتعلقة بمدى إدراك مراجعي الحسابات لأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات المشاركين في الدراسة على الفقرات المتعلقة بمدى إدراك مراجعي الحسابات لأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
1	التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.	2.89	1.282	-1.672	.0950
2	التلاعب في أسعار السوق المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية.	2.99	1.234	-1.802	.0720
3	تخفيض غير مبرر في مخصص هبوط الأسعار.	3.12	1.015	-1.986	.0470

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
4	عدم الكشف عن الديون الراكدة والديون المتعثرة بهدف تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.	3.23	1.134	-2.111	0.035
5	التلاعب في الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون، أو التغيير غير المبرر في الطرق المستخدمة في تقييم المخزون.	3.26	1.186	-2.034	0.042
6	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات لقروض أو عدم الإفصاح عن الأصول المؤجرة.	3.47	1.051	-2.690	0.007
7	إظهار الأصول بالقيمة الناتجة عن إعادة التقييم وعدم الالتزام بالتكلفة التاريخية وإظهار الفائض من إعادة التقييم ضمن قائمة الدخل بدلا من إظهاره في حقوق المساهمين.	3.38	1.155	-1.900	0.057
8	بيع بعض الأصول وإعادة استئجارها واستخدام الفرق كإيرادات.	3.12	1.094	-0.617	0.037
9	إجراء تغيير غير مبرر في طرق الإهلاك، واستخدام التحيز عند التقدير الخاص بالعمر الإنتاجي للأصل الثابت.	3.46	1.281	-0.994	0.020
10	تسديد قروض قصيرة الأجل عن طريق قروض طويلة الأجل بهدف تحسين نسب السيولة.	3.21	1.095	-1.169	0.042

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات المشاركين في الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للفقرات التالية: تخفيض غير مبرر في مخصص هبوط الأسعار، وعدم الكشف عن الديون الراكدة والديون المتعثرة بهدف تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، والتلاعب في الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون، أو التغيير غير المبرر في الطرق المستخدمة في تقييم المخزون، وعدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات لقروض أو عدم الإفصاح عن الأصول المؤجرة، بيع بعض الأصول وإعادة استئجارها واستخدام الفرق كإيرادات، إجراء تغيير غير مبرر في طرق الإهلاك، واستخدام التحيز عند التقدير الخاص بالعمر الإنتاجي للأصل الثابت، تسديد قروض قصيرة الأجل عن طريق قروض طويلة الأجل بهدف تحسين نسب السيولة.

كما لوحظ من الجدول رقم (4) أن الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للفقرات التالية: التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية، وعدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار السوق المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية، وتسريع تحصيل المدينين أو تأخير الدفع للدائنين بهدف التأثير على معدلات الدوران للمدينين والدائنين، وإظهار الأصول بالقيمة الناتجة عن إعادة التقييم وعدم الالتزام بالتكلفة التاريخية وإظهار الفائض من إعادة التقييم ضمن قائمة الدخل بدلا من إظهاره في حقوق المساهمين.

● فيما يتعلق بمدى إدراك مراجعي الحسابات لأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية:

لمعرفة مدى إدراك مراجعي الحسابات أساليب المحاسبة الإبداعية في بنود قائمة التدفقات النقدية، وضعت مجموعة من الفقرات ذات الصلة على المشاركين، وبموجب الردود التي تم جمعها منهم، يمكن التعرف على مدى إدراكهم لأساليب المحاسبة الإبداعية في بنود قائمة التدفقات النقدية، واختبار معنوية درجة الموافقة على كل فقرة، تم استخدام اختبار ولكوكسون، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) نتائج اختبار ولوكوكسون حول متوسطات إجابات المشاركين على الفقرات المتعلقة بمدى

إدراك المراجعين لأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
1	الخيار في استخدام الطريقة المباشرة وغير المباشرة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية.	3.79	1.008	-3.541	0.000
2	التلاعب بتصنيف التدفقات النقدية لأنشطة استثمارية أو تمويلية على أنها تدفقات نقدية والعكس.	2.76	1.281	-0.994	0.320
3	تصنيف دفعات الفوائد وتوزيعات الأرباح على أنها تدفقات تمويلية.	3.06	1.043	-0.415	0.678
4	التلاعب في تقييم المخزون وعدم الالتزام بالمعايير المحاسبية عند التقييم.	3.18	1.359	-0.938	0.348
5	زيادة الذمم المدينة زيادة ظاهرية من خلال إثبات إيرادات وهمية.	3.09	1.083	-0.548	0.044
6	تغيير السياسات المحاسبية المستخدمة بهدف التأثير على الدخل.	3.03	1.114	-0.177	0.050
7	مرونة المعايير التي تسمح بتوزيع أو تصنيف مدفوعات الفوائد والأرباح ما بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتمويلية.	3.21	.8800	-1.356	0.035
8	تصنيف الإيرادات المتولدة من أنشطة غير تشغيلية على أنها تشغيلية بهدف التأثير على التدفق النقدي التشغيلي.	3.09	.9960	-0.557	.0370
9	عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية للأصول الثابتة وإعادة التقييم بالقيمة السوقية وإظهار الفائض في قائمة الدخل والتلاعب في النفقات الرأسمالية المرتبطة بها .	2.65	1.125	-1.672	0.094

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أن الدلالة المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات المشاركين في الدراسة يزيد عن متوسط المقياس (3) للفقرات التالية: الخيار في استخدام الطريقة المباشرة وغير المباشرة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية، وزيادة الذمم المدينة زيادة ظاهرية من خلال إثبات إيرادات وهمية، ومرونة المعايير التي تسمح بتوزيع أو تصنيف مدفوعات الفوائد والأرباح ما بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتمويلية، وتصنيف الإيرادات المتولدة من أنشطة غير تشغيلية على أنها تشغيلية بهدف التأثير على التدفق النقدي التشغيلي.

كما يلاحظ من الجدول رقم (5) أن الدلالات المحسوبة أكبر من مستويات المعنوية (0.05) للفقرات التالية: التلاعب بتصنيف التدفقات النقدية لأنشطة استثمارية أو تمويلية على أنها تدفقات نقدية والعكس، وتصنيف دفعات الفوائد وتوزيعات الأرباح على أنها تدفقات تمويلية، والتلاعب في تقييم المخزون وعدم الالتزام بالمعايير المحاسبية عند التقييم، وعدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية للأصول الثابتة وإعادة التقييم بالقيمة السوقية وإظهار الفائض في قائمة الدخل والتلاعب في النفقات الرأسمالية المرتبطة بها.

● فيما يتعلق بمدى إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل:

لمعرفة مدى إدراك مراجعي الحسابات لإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل، وضعت مجموعة من الفقرات ذات الصلة على المشاركين في الدراسة، وبموجب الردود التي تم جمعها منهم، يمكن التعرف على مدى إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل، ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل فقرة من الفقرات المتعلقة بمدى إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات المشاركين في الدراسة على الفقرات المتعلقة بمدى إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
1	التحقق من فواتير البيع خاصة الصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة أو الزميلة.	3.62	.8880	-3.355	.0010
2	التحقق من شروط الائتمان بما فيها شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك فيها.	3.56	1.050	-2.659	.0080
3	التحقق من مستندات شحن الإرساليات ومطابقتها مع مستندات تسديد ثمن البضاعة الواردة من الوكلاء.	3.74	0.931	-3.540	0.000
4	التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية.	3.74	1.109	-3.217	0.001
5	التحقق من رأي المراجع في تغيير طرق الاستهلاك وكذلك الأثر المترتب عليه في البيانات المالية.	3.50	1.052	-2.425	0.015
6	إعادة حساب مصروف الاستهلاك وفقا للمعدلات المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.	3.68	1.007	-3.295	0.001
7	إعادة إعداد قائمة الدخل لإظهار أثر الأنشطة غير المستمرة على نتيجة الأعمال.	3.68	1.036	-3.139	0.002

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
8	مراجعة مستندية لفواتير الشراء للتأكد من إثبات فواتير المشتريات وفقا لتواريخها.	3.53	0.929	-2.733	0.006
9	مراجعة كشوف الجرد والتحقق الفعلي من أصناف المخزون.	3.53	0.961	-2.743	0.006
10	مراجعة المستندات المؤيدة للعمليات الإرادية واستبعاد الإيرادات الوهمية.	3.65	1.178	-2.634	0.008

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات المشاركين في الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع الفقرات المتعلقة بمدى إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل

● فيما يتعلق بمدى إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي:

لمعرفة مدى إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي وضعت مجموعة من الفقرات ذات الصلة على المشاركين، وبموجب الردود التي تم جمعها منهم، يمكن التعرف على مدى إدراكهم للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي، واختبار معنوية درجة الموافقة على كل فقرة من الفقرات المتعلقة بمدى إدراك مراجعي الحسابات بوجود إجراءات لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (7)

جدول رقم (7) نتائج اختبار ولوكوسون حول متوسطات إجابات المشاركين على الفقرات المتعلقة بمدى إدراكهم للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
1	التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ في ترجمة البنود النقدية المتوفرة بالعملات الأجنبية.	3.82	1.058	-3.391	.0010
2	استبعاد النقدية المقيدة عند حساب نسب السيولة.	3.53	1.187	-2.226	0.026
3	التحقق من صحة أسعار السوق المستخدمة في تقييم بنود محفظة الأوراق المالية.	3.38	1.015	-1.986	0.047
4	طلب كشف بالديون للتأكد من الديون الراكدة أو المتعثرة وفي حال وجودها التأكد من كفاية مخصص الديون المشكوك فيها.	3.56	.9270	-2.982	0.003
5	التحقق من عدالة الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي مقارنة مع قوائم الأسعار الجارية.	3.44	.9910	-2.313	0.021
6	التحقق من شروط الائتمان التجاري الممنوحة والمتحصل عليها وتعديل نسب السيولة المتأثرة به.	3.38	.9540	-2.166	0.030
7	التحقق من المستندات والعقود التي تثبت ملكية الأصول الثابتة للشركة.	3.71	1.115	-3.016	0.003
8	مراجعة رأي المراجع حول التغيير في طرق الإهلاك وبيان الأثر المترتب على هذا التغيير.	3.47	1.080	-2.493	0.013

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
9	دراسة أثر القروض على نسب الرفع المالي وعلى مصروف الفوائد وعلى الأصول المقدمة كضمانات.	3.47	0.861	-2.828	0.005
10	التحقق من المستندات والعقود الخاصة بالأصول الثابتة وحجم الأصول المرهونة والمقدمة كضمانات ودراسة أثرها على النسب المالية.	3.62	1.101	-2.731	0.006

من خلال الجدول رقم (7) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات المشاركين تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع الفقرات المتعلقة بمدى إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي.

● فيما يتعلق بمدى إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية:

لمعرفة مدى إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية، وضعت مجموعة من الفقرات ذات الصلة على المشاركين في الدراسة، وبموجب الردود التي تم جمعها منهم، يمكن التعرف على مدى إدراكهم للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية، واختبار معنوية درجة الموافقة على كل فقرة من الفقرات المتعلقة بمدى إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (8)

جدول رقم (8) نتائج اختبار ولوكوكسون حول متوسطات إجابات المشاركين على الفقرات المتعلقة بمدى

إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة

التدفقات النقدية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
1	استخدام الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية لأنها تبين بالتفصيل بنود التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	3.59	1.019	-2.980	.0030
2	التحقق من مدى توفر شروط الرسملة للمصاريف التشغيلية.	3.56	1.021	-2.730	0.006
3	التحقق من نتيجة أعمال الشركات التابعة وتأثيرها على قائمتي الدخل والمركز المالي ..	3.59	.9570	-3.091	0.002
4	التحقق من صحة أسعار الصرف.	3.62	0.739	-3.752	0.000
5	التحقق من الوجود الفعلي للمخزون، ومن طرق التسعير والتقييم.	3.79	1.008	-3.541	0.000
6	مقارنة دوران المخزون مع التدفقات من الأنشطة التشغيلية.	3.62	.922	-3.267	0.001
7	مقارنة الاستثمارات والإضافات للأصول الثابتة والنفقات المرسملة بالتدفقات النقدية المرتبطة بالاستثمارات والتمويل.	3.50	0.992	-2.611	0.009

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
8	تفعيل فرضية الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من قبل معدي القوائم المالية.	3.47	0.961	-2.618	0.009
9	خفض المجال في اختيار البدائل المحاسبية بوضع معالجة قياسية في المعايير.	3.38	1.101	-1.976	0.048
10	التأكد من مصدر النقدية ومن صحة تصنيف مصادر النقدية وبيان أثر إعادة تصنيف النفقات على البيانات المالية للشركة.	3.44	1.106	-2.124	0.034

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات المشاركين في الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع الفقرات المتعلقة بمدى إدراك مراجعي الحسابات لإجراءات إلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية.

• اختبار الفرضية الأساسية الأولى:

من خلال النتائج بالجدول (3) و(4) و(5)، لاختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الأساسية الأولى، والتي تنص على أنه لا يدرك مراجع الحسابات ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات المشاركين في الدراسة على جميع الفقرات المتعلقة بمدى إدراك مراجعي الحسابات لممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية واستخدام اختبار (Z) حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (10).

جدول رقم (10) نتائج اختبار ولوكوكسون حول المتوسط العام لإجابات المشاركين في الدراسة على جميع

الفقرات المتعلقة بمدى إدراك مراجعي الحسابات لممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية

م	الفرضيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
1	مدى إدراك مراجعي الحسابات لممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل	3.3160	1.07840	-1.7817	0.046
2	مدى إدراك مراجعي الحسابات لممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي	3.2130	1.15270	-1.6975	0.044
3	مدى إدراك مراجعي الحسابات لممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية	3.0824	1.09877	-1.1331	0.222
	مدى إدراك مراجعي الحسابات لممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية	3.2063	1.10996	1.4374	0.103

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ ان قيمة إحصائي الاختبار -1.4374 بدلالة معنوية 0.103 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، وأن المتوسط العام لإجابات المشاركين في الدراسة 3.2063 وهو يزيد قليلا على المتوسط المفترض (3) وهذا يشير إلى وجود مستوى متوسط من الإدراك لدى مراجعي الحسابات لممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية التقارير والقوائم المالية.

• اختبار الفرضية الأساسية الثانية:

من خلال النتائج بالجدول (6) و(7) و(8)، لاختبار الفرضيات الفرعية للفرضية

الأساسية الثانية، والتي تنص على أنه لا يدرك مراجعو الحسابات الإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية، وللتعرف على ذلك، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات المشاركين في الدراسة على جميع الفقرات المتعلقة بالإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية، واستخدام اختبار (Z) حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (10)

الجدول رقم (10) نتائج اختبار ولوكوسون حول المتوسط العام لإجابات المشاركين في الدراسة على جميع الفقرات المتعلقة بالإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية

م	الفرضيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
1	مدى إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة الدخل.	3.6196	0.69389	5.207	0.000
2	مدى إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي	3.4779	0.80949	4.004	0.000
3	مدى إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية	3.5559	.809490	4.004	.0000
	مدى إدراك مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية.	3.5488	0.59299	5.396	0.000

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ إحصائي الاختبار 5.396 بدلالة محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وأن المتوسط العام لإجابات المشاركين

في الدراسة 3.5488 وهو يزيد على المتوسط المفترض (3) وهذا يشير إلى وجود مستوى جيد من الإدراك لدى مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية التقارير والقوائم المالية.

■ النتائج:

من خلال اختبار فرضيات الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: وجود مستوى متوسط من الإدراك لدى مراجعي الحسابات المشاركين في الدراسة لممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل إلا إن لديهم مستوى متدنياً من الإدراك في جوانب تتعلق بممارسات تغيير غير مبرر في طرق إهلاك الأصول الثابتة أو إطفاء الأصول الملموسة، واستخدام معدلات إهلاك أو إطفاء أقل من تلك المتعارف عليها في الصناعة التي تعمل بها الشركة. بالإضافة إلى عدم الإفصاح في قائمة الدخل عن الأثر المترتب عن الأنشطة غير المستمرة والتي تؤدي إلى مكاسب وتضمينها للربح التشغيلي.

ثانياً: وجود مستوى متوسط من الإدراك لدى مراجعي الحسابات المشاركين في الدراسة لممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي ولكن لديهم مستوى متدني من الإدراك حول الممارسات التي تتعلق بالتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية، وعدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار السوق المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية، وتسريع تحصيل المدينين أو تأخير الدفع للدائنين بهدف التأثير على معدلات الدوران للمدينين والدائنين، وإظهار الأصول بالقيمة الناتجة عن إعادة التقييم، بالإضافة إلى عدم الالتزام بالتكلفة التاريخية وإظهار الفائض من إعادة التقييم ضمن قائمة الدخل بدلاً من إظهاره في حقوق المساهمين.

ثالثاً: وجود مستوى متوسط من الإدراك لدى مراجعي الحسابات المشاركين في الدراسة لممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية إلا إنه لديهم مستوى متدنياً من الإدراك للممارسات المتعلقة بالتلاعب بتصنيف

التدفقات النقدية لأنشطة استثمارية أو تمويلية على أنها تدفقات نقدية والعكس، وتصنيف دفعات الفوائد وتوزيعات الأرباح على أنها تدفقات تمويلية، والتلاعب في تقييم المخزون، بالإضافة إلى تلك الممارسات المتعلقة بعدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية للأصول الثابتة وإعادة التقييم بالقيمة السوقية وإظهار الفائض في قائمة الدخل والتلاعب في النفقات الرأسمالية المرتبطة بها.

رابعاً: وجود مستوى جيد من الإدراك لدى مراجعي الحسابات المشاركين في الدراسة للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل.

خامساً: وجود مستوى جيد من الإدراك لدى مراجعي الحسابات المشاركين في الدراسة للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي.

سادساً: وجود مستوى جيد من الإدراك لدى مراجعي الحسابات المشاركين في الدراسة للإجراءات اللازمة لإلغاء تأثير ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية. كما توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من اختلاف بيئة المحاسبة الليبية إلا إن نتائج هذه الدراسة تتوافق مع نتائج دراسات أجريت في بيئات مختلفة على سبيل المثال دراسة (التكريتي 2022، سعيد 2022، نذير وبلقاسم 2021، العروسي 2020، الرابعة 2019، النمرين 2019).

■ التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة نقترح على أصحاب المصلحة وصناع القرار القيام بدورات تدريبية للمراجعين وعرض حالات عملية وتعريفهم بكيفية اتخاذ الإجراءات الوقائية من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والاهتمام بالجانب الأخلاقي في مجال المحاسبة والمراجعة لأنه العامل الأهم في مجال ممارسات المحاسبة الإبداعية، كما نقترح على نقابة المحاسبين والمراجعين وديوان المحاسبة في ليبيا وضع ميثاق أخلاقي يستهدف وضع مجموعة من المعايير الأخلاقية لتكون بمثابة دليل يرجع له المحاسب والمراجع (مثل دليل آداب وقواعد السلوك المهني). كما يوصي الباحثان بإعطاء هذا الموضوع اهتماماً أكبر والقيام بدراسات

بشكل موسع وفي مجالات وقطاعات مختلفة مع الأخذ في الاعتبار آراء ووجهات نظر محاسبين عاملين بالقطاع العام والخاص والأكاديميين من أجل قياس ومقارنة مستوى إدراك هذه الفئات حول موضوع المحاسبة الإبداعية.

■ المراجع:

أبو تمام، ميساء محمد، (2015)، مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحليين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

أحمد، إبراهيم المهدي (2022) دور المراجعة الداخلية في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية - دراسة تحليلية من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين والاداريين في المصارف التجارية بمنطقة مرزق. مجلة الدراسات الاقتصادية - كلية الاقتصاد، جامعة سرت - المجلد 5، العدد 4، الصفحات: 265 - 284.

البرعصي، المبروك خالد محمد، الفيتوري، أماني ونيس، بوعظمت، محمد أصميده أحمد (2021) دور أساليب إدارة الأرباح في مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين - دراسة ميدانية. مجلة الدراسات الاقتصادية - كلية الاقتصاد - جامعة سرت، المجلد 4، العدد 2، الصفحات: 228 - 246.

البطنيجي، فادي عبد الرحيم، (2011)، مدى إدراك محلي الائتمان لإجراءات المحاسبة الإبداعية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.

الحلي، ليندا نمر، (2009)، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الربابعة، ليث عمر، (2019)، أثر المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

الرفيع، محمد تيسير عبدالله، (2018)، دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية في الشركات غير المساهمة العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

الزيايدي، نعيم، (2015)، تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2.

العروسي، آسيا، (2020)، تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر،

- أطروحة دكتوراة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- النمرين، عبد الله محمود، (2019)، ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على ربحية السهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- القطيش، حسن فليح، فارس جميل الصوفي، (2011) أساليب استخدام المحاسبية الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27.
- التكريتي، كامل ممدوح كامل، (2022)، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، جامعة الاشرق الأوسط.
- بالرقي، تيجاني، (2012)، المحاسبة الإبداعية المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12.
- بوعروج، معاد، (2016)، دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، جامعة العربي بن مهيدي.
- تليب، خولة، (2015)، دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- جريرة، طلال سليمان، البشتاوي، سليمان حسين سليمان، الحياصات، حمدان محمد (2015) أثر الآليات المحاسبية للحكومة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن و مدققي الحسابات الخارجيين، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، المجلد 11 العدد 2، الصفحات: 317-347، الجامعة الأردنية، عمان.
- جعارة، أسامة عمر، وآخرون، (2015) أثر إدراك المالىين لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية، مجلة دراسات العلوم الإدارية والمالية.
- حمادة، رشا، (2010)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2.
- خواري، سميرة واسماعيل جوامع، (2021)، استخدام التدقيق الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية في ظل تبني حوكمة الشركات، مجلة التنمية الاقتصادية، مجلد 4، العدد 1.
- سعيد، جمال أحمد محمد، (2022)، دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة جامعة البيضاء، المجلد 4، العدد 2.

صالح، مروان مفتاح سالم (2025) دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: من وجهة نظر موظفي شركات الاتصالات في ليبيا، المجلة الافروآسيوية للبحث العلمي، المجلد 3، العدد 2، الصفحات: 29 - 47.

علي، عيسى عمر، هابيل عمر جلابة، (2017)، أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، بحث علمي منشور، السودان.

عليوش، عادل (2015) دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الجزائر: دراسة عينة من شركات المساهمة لولاية سكيكدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر.

قمبر، جميلة سعد، افتوحة، مصطفى ساسي، الزواغي، صالح ابوعجيلة (2021) دور مراجعي ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية ومعالجة آثارها - دراسة تطبيقية على مراجعي إدارة الشركات العامة والمصارف. مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 7 العدد، 14، الصفحات: 251 - 278.

مجيل، داوي إسماعيل (2014)، أثر أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، العراق.

نافع، فطيمة سليمان & الفطيمي، محمد مفتاح & محمد، هاجر سليمان (2024) ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة القوائم المالية - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الليبية العاملة في مدينة مصراتة. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد السادس العدد الرابع.

نذير، سبرو، وبن خليفة بالقاسم (2021)، أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) الخاص بمسؤوليات المراجع الخارجي في الكشف ومنع الاحتيال عند مراجعة القوائم المالية التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد لخضر، مجلد 6، العدد 2.

● المصادر الأجنبية:

Jensen, M.C & Meckling, W.H (1976) 'Theory of the firm: Managerial behaviour, agency costs, and ownership structure, Journal of Financial Economics, Vol. 3.4, pp. 305360-.

دور لجان التدقيق في تحديد أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي

■ أ. بلسم حمزة زقوت**

■ د. عبد الرحمن محمد رشوان*

● تاريخ قبول البحث 2025/05/19م

● تاريخ استلام البحث 2025/04/11م

● DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.16907303>

■ المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور خصائص لجنة التدقيق متمثلة في (استقلالية، خبرة، حجم لجنة التدقيق، نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق للأسهم)، في تحديد أثر أساليب المحاسبة الإبداعية (تمهيد الدخل) على التجنب الضريبي للبنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تم استخدام الفروق الضريبية الدفترية كمؤشر لأنشطة التجنب الضريبي.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الوصول إلى مؤشرات الدراسة باستخدام البيانات والافصاحات المنشورة للشركات عينة الدراسة من البنوك وشركات التأمين التي توفّرت بياناتها خلال فترة الدراسة (2012-2021)، والبالغ عددهم (6) بنوك، (7) شركات تأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تم استخدام برنامج SPSS لتحليل بيانات الدراسة، كما وظّف أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود أثر لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي من قبل البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما أظهرت الدراسة وجود اختلاف معنوي ايجابي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب

*أستاذ مساعد بالكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة- فلسطين E-mail: abdrashwan@yahoo.com

**ماجستير محاسبة- جامعة الأزهر- غزة - فلسطين

الضريبي من قبل البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف خاصيتي (الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، واستقلاليتهم)، بينما لم تظهر كل من خاصيتي (حجم لجنة التدقيق، ونسبة ملكيتهم) اختلافاً معنوياً في تأثير ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي.

وأوصت الدراسة ضرورة تفعيل دور لجان التدقيق في باقي شركات المساهمة العامة الفلسطينية وتوضيح الدور الذي تقوم به، وإلزام هذه الشركات بتكوين لجان تدقيق وفقاً للخصائص التي حددتها اللجان والمعايير الدولية بما يعزز من قدرتها في الحد من ممارسات سلوك التلاعب في الأرباح، وكذلك تفعيل الضوابط التشريعية والمحاسبية اللازمة للحد من ممارسات تمهيد الدخل في شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بشكل عام وضبط عمليات التجنب الضريبي.

● الكلمات المفتاحية: لجنة التدقيق، المحاسبة الإبداعية، التجنب الضريبي، بورصة فلسطين.

Role of Audit Committees in Determining the Impact of Creative Accounting Techniques on Tax Avoidance.

■ Dr. Abd el Rahman Mahammed Rashwan.

■ Mr. Balsam Hamza Zaqout

● Received: 11/04/2025

● Accepted: 19/05/2025

■ ABSTRACT

This study aimed to identify the role of audit committees represented in (independence, experience, size of the audit committee, and the audit committee members' shares ownership percentage) in determining the creative accounting methods' impact (income smoothing) on tax avoidance for banks and insurance companies listed on the Palestine Exchange, and book-tax differences were used as an indicator for tax avoidance activities. The researcher used the descriptive analytical approach by reaching study indicators using the published data and disclosures of the study sample companies from banks and insurance companies whose data were available during the study period (2012-2021), amounting to (6) banks and (7) insurance companies listed on the Palestine Exchange. The researcher used the SPSS program to analyze study data. In addition, he used the multiple regression analysis method to test the study hypotheses.

The study findings concluded that there is an impact of income smoothing practices on tax avoidance by banks and insurance companies listed on the Palestine Exchange. In addition, the study showed a positive significant difference in income smoothing practices on tax avoidance by banks and insurance companies listed on the Palestine Exchange with the two characteristics of (financial and accounting experience of the audit committee members and their independence). On the other hand, each of the characteristics (the size of the audit committee, and the percentage of their ownership) did not show a significant difference in the impact of income smoothing practices on tax avoidance.

The study recommendations included that it is significant to activate the role of audit committees in the rest of the Palestinian public shareholding companies and clarify their role. Moreover, oblige these companies to form audit committees in compliance with the characteristics set by the committees and international standards in order to enhance their ability to reduce profit-manipulating behavior practices. Nevertheless, activating the necessary legislative and accounting controls to reduce income smoothing practices in public shareholding companies listed on the Palestine Exchange in general and control tax avoidance operations.

● **Key words:** Audit Committees, Creative Accounting, Tax Avoidance, Palestine Exchange (PEX).

* University College of Science and Technology, Gaza, Palestine.

**Masters in Accounting, Al-Azhar University, Gaza, Palestine.

■ المقدمة

تعد مهنة المحاسبة من أهم المهن المعروفة في عالم الأعمال والاقتصاد والتي تعد ركيزة أساسية في اقتصاديات الدول وتطورها تبعاً لاختلاف الممارسات المحاسبية واختلاف المعايير المحاسبية المتبعة في كل منشأة عن الأخرى ومستوى الرقابة الداخلية فيها؛ ولما كابد التنافس الاقتصادي بين الشركات ظهرت ممارسات محاسبية مختلفة لها جانبان، جانب يتمثل بالمحاسبة الإبداعية في وجهها الإيجابي قصير المدى ، التي تؤدي إلى معلومات تتميز بالموثوقية والدقة لتحقيق أهداف الإدارة المحددة مسبقاً ، والوجه الآخر السلبي الذي يمكن أن يؤدي إلى هشاشة في استمرارية المنشأة بسبب التلاعب والاحتيال والغش.

حيث تستغل المحاسبة الإبداعية من قبل الشركات في تحسين صورتها أمام الأطراف الخارجية (مستثمرين، مقرضين)، وذلك من خلال إدارة الأرباح وتحسينها مما ينعكس بالإيجاب على كل من المركز المالي ونسبة الأرباح للشركة، كما تستغل في خلاف ذلك بتخفيض الأرباح لأغراض التجنب الضريبي، حيث هناك العديد من الاتجاهات والأساليب الإبداعية الحديثة للكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتوضح العلاقة بين المتغيرات الثلاثة في ظل وجود أدلة تجريبية منتشرة باستخدام الشركات وإدارتهم ومحاسبهم لممارسات المحاسبة الإبداعية باعتبارهم المؤثرين والمستخدمين الوحيدين لمثل هذه الممارسات خاصة أن هناك ندرة للجمع بين هذه المتغيرات الثلاثة والتوسع في دراسة العلاقة بينهم والتي تعد مجالاً خصباً للدراسة والبحث، خاصة في فلسطين التي أُلزمت فيها الشركات المالية بوجود لجان التدقيق واعتبارها أحد آليات الرقابة التي قد تسهم في حل مشكلة التجنب الضريبي.

ومن هذا المنطلق تم إجراء هذه الدراسة بهدف التحقق من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومدى تأثيرها على التجنب الضريبي، ودور لجان التدقيق في الحد منها أو تقليلها.

■ مشكلة الدراسة

أصبحت المحاسبة الإبداعية محل تركيز كبير وواسع من قبل المحاسبين والمدققين في السنوات الأخيرة بعد أحداث انهيار كبرى الشركات مثل انرون Enron وغيرها من

الشركات العالمية الأخرى، وتحميل المسؤولية القانونية والمالية والمحاسبية لشركة تدقيق الحسابات العالمية شركة (آرثر أندرسون) كونها الشركة المسؤولة عن تدقيقها وكانت جزءاً رئيسياً من مسؤولية انهيار الشركة، واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح.

حيث أكدت دراسة (مراد، 2017)، ودراسة (عبد القادر وسارة، 2019) أن المحاسبة الإبداعية تتمثل في الطريقة التي يستند إليها المحاسبين المهنيين على معرفتهم وخبرتهم، لأداء بعض السلوكيات والممارسات بهدف التلاعب بالأرقام الموجودة في الحسابات السنوية من أجل الوصول بالربح الدفترى إلى الربح المستهدف والوصول إلى النتيجة المحاسبية المرغوبة، حيث حددت دراسة (Emmanuel, Stanley, 2019) سببين رئيسيين لتبرير ممارسات المحاسبة الإبداعية؛ السبب الأول في زيادة الدخل المحاسبي لفائدة المساهمين وسهولة الحصول على القروض، والثاني هو التخفيض من الدخل المحاسبي لأغراض التجنب الضريبي، كما أظهرت دراسة (لعروسي، 2020) أن الإدارة تقوم بتقديرات محاسبية مختلفة ومتحيزة لأهدافها مما ينعكس في النهاية على صافي الربح بالزيادة أو النقصان ويصبح صافي الربح المعلن مختلفاً عن صافي الربح الحقيقي.

تبدو الأمور على ما يرام وتظهر الشركة ومركزها المالي بشكل مستقر وجيد، ولكن في الواقع تم بشكل واضح، وضع المبادئ المحاسبية جانباً، وتبعها عواقب متعددة مثل تآكل الأوعية الضريبية وغيرها بسبب غياب أخلاقيات المهنة وغياب الرقابة المهنية، حيث إن المحاسبة الإبداعية تؤثر سلباً في التحديد الدقيق والعاقل للوعاء الضريبي .

وكشفت دراسة (قدور والعراب، 2018) أن استجابة لهذا الوضع وبعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية، بدأت المؤسسات المالية مثل بورصة نيويورك وهيئة سوق رأس المال الأمريكية والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بالتحرك لاتخاذ إجراءات الرقابة اللازمة للحد من تلك الأساليب وتحقيق المصداقية للبيانات المالية الواردة في القوائم المالية، ومن بين هذه الإجراءات الاهتمام بإنشاء إدارات

مستقلة للتدقيق الداخلي مثل لجنة التدقيق باعتبارها إحدى أدوات الحوكمة، ودعمهم بالكفاءات البشرية التي تمكنهم من تحقيق الأهداف المرجوة بفعالية عالية.

لذلك فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤالين الرئيسيين التاليين:

- هل لممارسات المحاسبة الإبداعية في جانبها المتمثل بـ « تمهيد الدخل » أثر على التجنب الضريبي؟

- هل لخصائص لجنة التدقيق دور في تحديد أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي؟

ويتفرع منهم التساؤلات الفرعية التالية:

1. لحجم أعضاء لجنة التدقيق دور في الحد من أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي؟

2. هل لخبرة أعضاء لجنة التدقيق المالية والمحاسبية دور في الحد من أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي؟

3. هل لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق دور في الحد من أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي؟

4. هل لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق للأسهم دور في الحد من أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي؟

■ أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي لبيان دور لجان التدقيق في الحد من تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي وذلك من خلال:

1. التعرف على أثر تمهيد الدخل على التجنب الضريبي.

2. التعرف على حجم لجنة التدقيق ودورها في الحد من أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي.

3. التعرف على خبرة أعضاء لجنة التدقيق المالية والمحاسبية ودورها في الحد من أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي.

4. التعرف على استقلالية لجنة التدقيق ودورها في الحد من أثر ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي.

5. التعرف على نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك ودورها في الحد من أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي.

■ أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من عدة جوانب أهمها:

1. الأهمية العلمية: تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح دور لجنة التدقيق في تعديل العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على التجنب الضريبي حيث يتمثل دور لجنة التدقيق في رفع جودة وموثوقية هذه القوائم والحد من أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي؛ ويتم ذلك بتحليل فرضيات الأثر والعلاقة بين المحاسبة الإبداعية والتحاسب الضريبي وأهمية أداء وفعالية لجان التدقيق في الرفع من جودة المعلومات والقوائم المالية، بالإضافة إلى مواكبة التغير والتحديث المستمر والمتزايد في ابتكار أساليب وممارسات محاسبية حديثة لمساعدة أجهزة القطاع العام في توفير المعلومات والبيانات بما يخدم صناع القرار ومحاربة التجنب الضريبي، وستعطي إضافة مميزة للأبحاث والدراسات في دور لجنة التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وكذلك التجنب الضريبي.

2. الأهمية العملية: تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه الضرائب في زيادة الإيرادات الحكومية وتغطية هذه الإيرادات للنفقات التي تعود على المجتمع ككل حيث إن تجنب المصارف وشركات التأمين لالتزاماتهم الضريبية سيكون له وقع حاد في دعم الاقتصاد ومساندة المجتمع، لهذا فإن الحرص على وجود لجنة تدقيق فعالة في البنوك وشركات التأمين سيؤدي إلى زيادة الثقة بالبيانات المالية وضمان استمراريتها للحد من أثر استخدام هذه الأساليب المحاسبة الإبداعية

بغرض التجنب الضريبي، وبالتالي ضمان الامتثال للقوانين السائدة وحماية مصالح المساهمين والملاك وكل فئات المجتمع تبعاً لدورها الفعال في المسؤولية الاجتماعية.

■ فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة ولغرض تحقيق أهدافها؛ تم صياغة الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين:

- الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد تأثير معنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي.

- الفرضية الرئيسية الثانية: يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي باختلاف خصائص لجنة التدقيق.

وتفرعت منهم الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي.

- الفرضية الفرعية الثانية: يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي باختلاف خبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق.

- الفرضية الفرعية الثالثة: يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي باختلاف نسبة استقلالية لجنة التدقيق.

- الفرضية الفرعية الرابعة: يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي باختلاف نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق.

■ متغيرات الدراسة

تنقسم متغيرات الدراسة إلى ثلاثة أقسام هي:

1. المتغير المعدل: يتمثل المتغير المعدل لهذه الدراسة بلجان التدقيق:

حيث تم قياسه من خلال أبعاده خصائص لجنة التدقيق وتتمثل بالخصائص الآتية:-

- استقلالية لجان التدقيق: هم أعضاء لجان التدقيق المستقلين غير التنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة.

- الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق: يتمثل بأعضاء لجان التدقيق الذين يحملون مؤهلاً علمياً أو خبرة محاسبية أو الشهادات المهنية والأكاديمية ذات العلاقة.

- حجم لجنة التدقيق: هو عدد أعضاء لجان التدقيق غير التنفيذيين والمنتخبين من قبل مجلس الإدارة، ويكون عددهم على الأقل ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة للمصرف أو الشركة.

- ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة: هو امتلاك أعضاء لجان التدقيق لمجموعة الأسهم المتداولة من إجمالي أسهم الشركة خلال السنة المالية.

- عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق: عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة التدقيق خلال العام لمناقشة الأمور والقضايا المتعلقة بالشركة؛ وتم استبعاده بسبب عدم الإفصاح عنه.

2. المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل لهذه الدراسة بـ "المحاسبة الإبداعية".

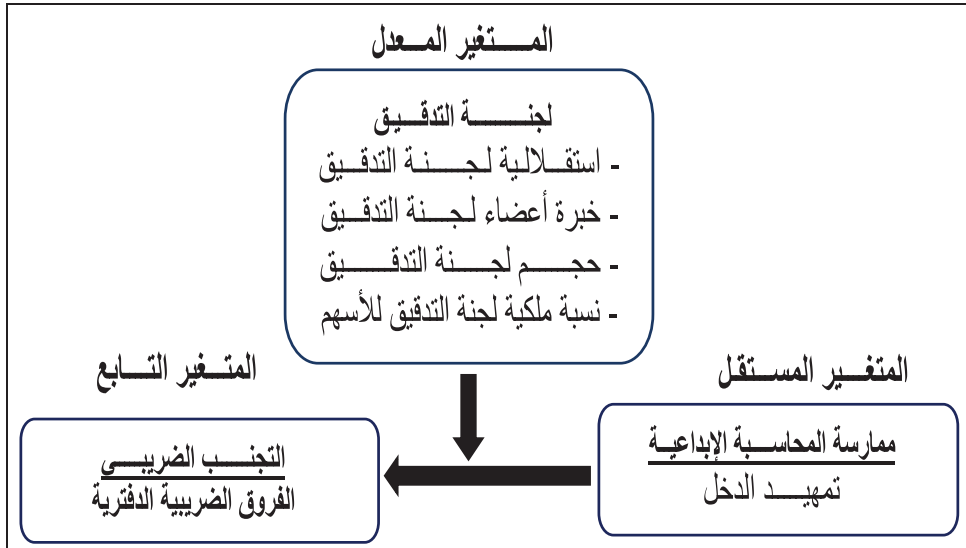
حيث يتم قياسه من خلال مقياس (تمهيد الدخل) حسب دراسة (Statovci et. Al, 2021).

3. المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة بـ «التجنب الضريبي»

حيث تم قياسه من خلال الفروق الضريبية الدفترية حسب دراسة (حشاد، 2021: ص29) وهو عبارة عن:

$$\text{الفروق الضريبية الدفترية} = \frac{\text{الربح المحاسبي قبل الضريبة} - \text{الدخل الخاضع للضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

والشكل التالي يوضح أنموذج الدراسة:



شكل رقم (1): أنموذج الدراسة

■ حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: توضيح دور لجان التدقيق في الحد من تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي.
- الحدود المكانية: تتمثل بالشركات المالية المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين وعددها (6) بنوك و(7) شركات تأمين في دولة فلسطين.
- الحدود الزمانية: الفترة من (2012-2021) حيث إن هذه الفترة حديثة.

■ الدراسات السابقة

قام الباحثان بالاطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة، والنتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات ومن خلال ذلك تم تصنيف هذه الدراسات حسب حداثة السنة وحسب المتغيرات واتساقها بموضوع الدراسة وهي كالاتي:

1. دراسة (سعيد، 2022):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في مكاتب وشركات المراجعة الخارجية اليمنية، والتعرف على دور التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛ واعتمدت الدراسة في تحقيق ذلك على استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تم جمع البيانات من مصادرها الأولية، ومن ثم صياغة الفرضيات لاختبارها إحصائياً، وتصميم أداة الدراسة (الاستبانة) وتوزيعها على عينة من مراجعي الحسابات الخارجيين في مكاتب وشركات المراجعة الخارجية العاملة في العاصمة صنعاء، واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها: أن التأهيل العلمي والعملية للمراجع الخارجي يساعد على زيادة مهاراته وكفاءاته في أداء عملية المراجعة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. أن هناك دوراً للمراجعة الخارجية مؤثراً للالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة الخارجية في الحد من تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية؛ وقدمت الدراسة عدة توصيات، منها: ضرورة تدريب وتأهيل الكوادر العاملة بمكاتب المراجعة الخارجية اليمنية بصورة مستمرة لمواكبة التطورات الحديثة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وينبغي على مكاتب المراجعة الخارجية اليمنية الاهتمام بمراجعة القوائم المالية لمعرفة المؤشرات الدالة على استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية.

2. دراسة (اللواتية، والحسيني، 2022):

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير لجان التدقيق بالشركات في مكافحة التجنب الضريبي ، حيث تم عمل تحليلات إحصائية دقيقة لمعرفة تأثير تداخل أعضاء لجان التدقيق مع لجان أخرى على التجنب الضريبي باستخدام عينة من 43 مؤسسة مالية مُدرجة في بورصة مسقط بين عامي 2014 و 2019 ، وأظهرت نتائج الدراسة أنه عندما تكون نسبة أعضاء لجان التدقيق المتداخلين في لجان أخرى عالية ، فإن ذلك يؤدي إلى المزيد من تجنب الشركات دفع الضرائب، وهذا يشير إلى أن هؤلاء الأعضاء لهم دور استشاري

في السياق العماني، وإضافة إلى ذلك وجدنا أنهم يمارسون دور الرقابة والحد من عملية التجنب الضريبي عند خسارة الشركات،، وقدمت توصيات عديدة من أهمها: أن على المنظمين أن يكونوا على دراية كاملة بدور الرقابة التي يقوم بها كل من أعضاء ورؤساء لجان التدقيق، كما أن هناك حاجة ماسة إلى المزيد من الجهود لزيادة الوعي بأهمية دفع الضرائب في الوقت المحدد والقضايا غير الأخلاقية المتعلقة بتجنب الضرائب، وزيادة الوعي بالقوانين الضريبية والنظام الضريبي.

3. دراسة (حسينة، ومحمد، 2021):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور خصائص لجان التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر، وتوصلت الدراسة أن هناك أثراً لخصائص لجان التدقيق والمتمثلة في المعرفة المالية والمحاسبية، خاصة الاستقلالية وعدد الأعضاء والاجتماعات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ومن أهم التوصيات للدراسة التأكيد على ضرورة الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق بالإضافة إلى إضفاء نصوص قانونية لتعزيز خاصية الاستقلالية وزيادة عددهم وتكثيف دوراتهم التكوينية في مجال المحاسبة وتحديد مهامهم مما يسهل كشف التلاعب والاحتيال المحاسبي.

4 - دراسة: (Dang, Nguyen, 2021)

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر خصائص لجنة التدقيق على التجنب الضريبي في فيتنام، حيث تم تحليل بيانات الشركات غير المالية المدرجة في بورصة مدينة هو تشي منه (Ho Chi Minh) خلال الفترة (2010-2019)؛ باستخدام تقدير (FEM) و(SGMM) للبيانات، وأظهرت النتائج التجريبية للدراسة كيف يمكن لخصائص لجنة التدقيق التأثير على التجنب الضريبي؛ حيث تبين أن حجم لجنة التدقيق له علاقة ارتباط إيجابية بالتجنب الضريبي، وأن نسبة الأعضاء من الإناث، ونسبة الخبراء الماليين في لجنة التدقيق تعمل على الحد من التجنب الضريبي؛ وأوصت الدراسة بأنه يجب على المساهمين التحقيق في خصائص لجان التدقيق للحد من أنشطة التجنب

5 - دراسة (عبد الحق، وخيرة، 2020):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور التدقيق الداخلي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر الخبراء المهنيين والأكاديميين في مجال تدقيق الداخلي والمحاسبة، وفي إطار جمع المعلومات لأداء الدراسة تم تصميم الاستبيان حيث وزع 60 استبياناً من خلال التسليم المباشر والاستبيان الإلكتروني على أفراد العينة وهم من فئة الأكاديميين وتمثل في الأساتذة ذوي الاختصاص في مجال المحاسبة والتدقيق في الجزائر، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أنه يمكن للتدقيق الداخلي الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية من خلال التزام المدقق الداخلي بالإجراءات المضادة المطبقة على قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، مما يساهم في تحسين جودة القوائم وبالتالي زيادة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات؛ ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة هو ضرورة تقليص البدائل المحاسبية المتاحة أمام معدي القوائم المالية، ضرورة العناية بوظيفة التدقيق الداخلي والعمل على إرساء آليات تزيد من درجة استقلالية المدقق الداخلي، كما أوصت بسن قوانين وتشريعات رادعة لحالات التلاعب والتحريف في بنود القوائم المالية.

6 - دراسة: (Emmanuel, Stanley, 2019)

هدفت الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين الممارسات المحاسبية الإبداعية وعائد ضريبة الدخل في نيجيريا، تم اعتماد الاستبيان لجمع البيانات (258) موظفًا من مجالس الإيرادات المحلية، وتحليل البيانات باستخدام التباين الانحراف المعياري والانحدار البسيط وغيرها من التقنيات الإحصائية الاستدلالية؛ وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن عائد ضريبة الدخل يتأثر بشكل كبير بالممارسات المحاسبية الإبداعية للشركات النيجيرية، وأوصت الدراسة أن الحكومة وإطار المحاسبة التنظيمي وكذلك إدارة الشركات ينبغي أن تزيد من آليات تثبيط استخدام المحاسبة الإبداعية مستخدمة في تعديل عائد ضريبة الدخل؛ وأكثر من ذلك ينبغي أن يقوم الإطار التنظيمي للمحاسبة كمسألة ضرورية أن تفرض وتتقح المعايير المحاسبية المرتبطة بعائد ضريبة الدخل من أجل زيادة حصر وتثبيط أساليب المحاسبة الإبداعية بين الشركات النيجيرية.

7 - دراسة: (Tjondro, Olivia, 2018)

هدفت الدراسة إلى معرفة دور لجنة التدقيق في الإشراف والحد من ممارسات المقايضة لـ (222) شركة عامة في إندونيسيا من (2011 - 2015) قبل برنامج العفو الضريبي في عام (2016)، وتشير نتائج الدراسة إلى أن دور لجنة التدقيق يتم من خلال الإشراف على المفاضلة بين التجنب الضريبي وتكلفة الديون بطريقة معاكسة حيث إن دور لجنة التدقيق لم يثبت أنه يقلل من هذه الممارسات بل على العكس من ذلك حيث أنه يزيد من تكلفة الديون التي يمكن أن تؤدي إلى خفض الضرائب المدفوعات وزيادة المخاطر الضريبية؛ بعد التحليل المتقدم وجد أن دور التدقيق للجنة أقوى في الشركات غير العائلية منها في الشركات العائلية، كما وجد تأثير الاعتدال للجنة التدقيق ليست مهمة في الشركات العائلية، على الرغم من أن لها تأثيرًا كبيرًا على الشركات غير العائلية. كما أوصت الدراسة لإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية لمقارنة ما إذا كانت هناك اختلافات قبل وبعد تنفيذ برنامج العفو الضريبي لعام 2016 لتقييم فعالية البرنامج في الحد من ممارسات المقايضة في إندونيسيا بالنظر إلى حقيقة أن السياسة الضريبية قد تغيرت بشكل كبير على مر السنين، لاستكشاف وعي لجنة التدقيق في السياسة الضريبية والتغييرات في النظام وكيف تتفاعل مع هذه التغييرات.

● التعقيب على الدراسات السابقة

- تعتبر هذه الدراسة امتدادًا للدراسات السابقة حيث تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المتغير التابع وهو (التجنب الضريبي)، حيث تم دراسته في دراسة (اللواتية، والحسيني، 2022)، ودراسة (Dang, Nguyen, 2021).
- أيضًا تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المتغير المستقل "أساليب المحاسبة الإبداعية" حيث تناولته دراسة (سعيد، 2022)، ودراسة (عبد الحق، وخيرة، 2020)، ودراسة (Emmanuel, Stanley, 2019).
- أما فيما يتعلق في المتغير المعدل (لجان التدقيق) فلم يتم ذكره كمتغير معدل بين

متغيرين فيما سبق؛ وإنما تناولته العديد من الدراسات السابقة كمتغير تابع أو كمتغير مستقل، إما بتأثيره على التجنب الضريبي أو تأثيره على المحاسبة الإبداعية؛ فكان متغيراً مستقلاً في دراسة (اللواتية والحسيني، 2022)، ودراسة (حسينة ومحمد، 2021)، ودراسة (Dang, Nguyen, 2021)، ودراسة (Tjondro, Olivia, 2018).

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تناولت هذه الدراسة دور لجان التدقيق وفق ما يتطلبه دليل الحوكمة بشكل مفصل في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على القوائم المالية والذي ينعكس على التجنب الضريبي.

- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الهدف والمضمون، حيث إن الدراسات السابقة بعضها بحثت في دور لجان التدقيق وجوانبها، وبعضها بالتجنب الضريبي والأخرى بحثت بالمحاسبة الإبداعية وجميعها هدفت إلى تسليط الضوء على هذه المواضيع بشكل منفرد، أما الدراسة الحالية اختبرت المتغيرات الثلاثة بشكل متزامن من خلال اظهار دور لجان التدقيق في الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية على التجنب الضريبي.

- تمت الدراسات السابقة جُلّها في دور لجان التدقيق في الحد من التجنب الضريبي دون التطرق بشكل صريح، إن التجنب الضريبي هو أحد أوجه المحاسبة الإبداعية التي تتشابه معها في استغلال الثغرات القانونية، وهذه الدراسة هي واحدة من الدراسات القلائل التي فحصت التفاعل بين مختلف المتغيرات.

- تعتبر الفترة محل الاختبار حديثة نسبياً مقارنة بباقي الدراسات (2012-2021)، ولدة 10 أعوام لحساب التغيرات في القيم، كما تتجه الدراسة الحالية في جمع البيانات المالية للبنوك وشركات التأمين في بورصة فلسطين باعتبارهم أول من خضعوا بشكل إجباري لتطبيق الحوكمة من خلال التشريعات والقوانين المعمول بها.

■ الإطار النظري للدراسة:

● أولاً: العلاقة بين أساليب المحاسبة الإبداعية والتجنب الضريبي

تسعى الشركات إلى استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية عند إعداد إقراراتها الضريبية والتقليل من الضرائب الواجبة الدفع إلى أدنى حد ممكن من خلال الاختيار والمفاضلة بين الأساليب والطرق المحاسبية المؤثرة على الدخل الخاضع للضريبة بما لا يتعارض مع القوانين الضريبية (القري، 2010؛ ص46)؛ حيث إن ممارسات المحاسبة الإبداعية عامة تؤثر على الدخل المحاسبي باعتباره نقطة البدء وبالتالي على الدخل الخاضع للضريبة، إذ يتم تعديله في ضوء التشريعات والقوانين الضريبية وصولاً إلى الدخل الضريبي؛ بمعنى أن الدخل المحاسبي يتحدد وفق فروض ومبادئ المحاسبة أما الدخل الضريبي فيتحدد من خلال تطبيق الأحكام والتشريعات التي تنص عليها القوانين الضريبية.

حيث إن هناك علاقة طردية أو إيجابية بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والتجنب الضريبي وللمحد من آثار المحاسبة الإبداعية في تحديد الوعاء الضريبي للدخل من خلال مجموعة من الإجراءات والاختبارات يقوم بها الفاحص الضريبي والتي تهدف إلى التأكد من أن الدفاتر والسجلات منتظمة من ناحية الشكل ووفقاً للقواعد والـ >أصول القانونية والمحاسبية؛ التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليه؛ المعالجة السليمة لما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو تلاعب وتأثيرها على نتيجة الأعمال من وجهة النظر الضريبية والتحقق أنها تتضمن أرباحه الفعلية منها .

● ثانياً: العلاقة بين لجان التدقيق والمحاسبة الإبداعية

إن لجان التدقيق هي آلية داخلية تسمح بتعزيز الشفافية وزيادة الثقة في القوائم المالية وتعدّ من بين أهم الوظائف داخل المؤسسة كونها تسمح برصد مواطن الخلل وكشف الانحرافات وتقييم أداء الوظائف المختلفة، حيث إن العلاقة بين لجان التدقيق وممارسات المحاسبة الإبداعية هي علاقة سلبية؛ كما يمكنها الحدّ من ممارسات المحاسبة الإبداعية

المطبقة على القوائم المالية من خلال التزام المدقق بالإجراءات المضادة؛ وأيضاً من خلال تقديمه لتأكيدات معقولة حول مدى التزام وتقييم المحاسبين أثناء إعداد القوائم المالية بالمعايير المحاسبية الدولية والأنظمة والتشريعات المعمول بها.

وإن توفر المتطلبات والتشريعات والمتمثلة في خصائص لجنة التدقيق (الخبرة المالية والمحاسبية، عدد الأعضاء، اجتماعات اللجنة.. إلخ) تمكن لجنة التدقيق من إدراك خطورة المحاسبة الإبداعية، كذلك كلما زادت كفاءة لجنة التدقيق كلما أدى ذلك إلى الرفع من جودة التدقيق وبالتالي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وآثارها التي تنتقل إلى أبعاد تؤدي إلى تضليل المستخدمين والتلاعب بالأرقام المالية واختلال ثقة المساهمين.

● ثالثاً: العلاقة بين لجان التدقيق والتجنب الضريبي

تلجأ العديد من الشركات إلى التجنب الضريبي وهو تجنب سداد الالتزام الضريبي سواءً بشكل كلي أو جزئي وذلك بأشكال قانونية حيث يُسمح بممارسة التجنب الضريبي من حيث كونه أمراً قانونياً يتم بطرق لا تخالف ولا تتعارض مع أحكام قانون الضريبة على الدخل، وباستخدام الثغرات القانونية، ولكن تؤثر هذه الأساليب على القاعدة الضريبية، وبالتالي تلجأ الدول إلى مكافحة التجنب الضريبي وزيادة الوعي بأهمية دفع الضرائب في الوقت المحدد من خلال تشكيل لجان التدقيق فعالة تبرز أهميتها في زيادة المصادقية ومساندة الإدارة العليا للقيام بواجباتها بكل كفاءة وفاعلية، إلى جانب دورها في دعم استقلالية المدقق الداخلي والخارجي والعمل على الارتقاء بجودة الأداء لنظام الرقابة الداخلية، حيث إن العلاقة بين لجان التدقيق والتجنب الضريبي هي علاقة سلبية؛ وأيضاً للتدقيق مجال مهم في إنجاح تطبيق أسلوب التقدير الذاتي من قبل الهيئة العامة للضرائب، سواء أكان التدقيق داخلياً أم خارجياً، فالمدقق الداخلي له الدور المهم في إعطاء صورة حقيقية لواقع المكلفين الذين يقدمون إقراراتهم الضريبية وتوضيحها وتبريرها أمام إداراتهم الضريبية؛ حيث يعتبر من أهداف وجود لجان التدقيق هي زيادة الاعتماد والشفافية في المعاملات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات للأطراف الخارجية ودعم مصداقية القوائم المالية السنوية التي يتم مراجعتها لضمان الإفصاح والشمولية لهذه القوائم.

■ الدراسة التطبيقية:

● أولاً: منهج الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي. وقد اتجه الباحثان في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الأولية، والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المتعددة، ولمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة فقد تم تجميع البيانات اللازمة من القوائم والتقارير المالية السنوية التي تنشرها البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، والتي تتوافق مع الشروط الآتية:

1. أن تكون الشركة مدرجة ضمن القطاع المالي والخدمات (البنوك أو التأمين).
2. أن تكون بياناتها المالية منشورة ومتاحة للفترة من (2012 – 2021).
3. ألا تكون الشركة قد أُدمجت مع شركة أخرى، أو أُدرجت حديثاً في بورصة فلسطين.
4. ألا تكون البيانات المالية المفصح عنها وفق المعايير غير موضحة وغير كافية لتطبيق المقياس.

ويكون مجتمع الدراسة الذي تنطبق عليه هذه الشروط، واكتمال وتوفر البيانات المالية اللازمة لتقدير المتغيرات للدراسة مكوناً من (6) بنوك و(7) شركات تأمين مدرجة في بورصة فلسطين، والجدول رقم (1) يظهر مجتمع الدراسة، وذلك كالتالي:

جدول (1): مجتمع الدراسة

م	اسم القطاع	العدد	عدد المشاهدات	النسبة المئوية
1	القطاع المصرفي	6	42	46.15 %
2	قطاع التأمين	7	49	53.85 %
	المجتمع الكلي	13	91	100 %

● ثالثاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (2) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مؤشر من مؤشرات الدراسة، والذي يظهر من خلاله أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لحجم لجنة التدقيق كانت على التوالي (3.297، 0.675)، بينما الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق (0.295، 0.241)، أما استقلالية أعضاء لجنة التدقيق فكانت (0.255، 0.240)، أما نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق فكانت (0.042، 0.703)، بينما المتغير المستقل المتمثل تمهيد الدخل فكان المتوسط الحسابي والانحراف المعياري له على التوالي (-0.453، 0.703). وكان المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير التابع متمثلاً بالتجنب الضريبي (-0.020، 0.041)

جدول رقم (2): نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أكبر قيمة	أصغر قيمة	المتغير
0.703	-0.453	-0.024	-3.544	تمهيد الدخل
0.041	-0.020	0.074	-0.222	التجنب الضريبي
0.675	3.297	6.000	2.000	حجم لجنة التدقيق
0.062	0.042	0.187	0.000	نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق
0.241	0.295	0.667	0.000	الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق
0.240	0.255	0.750	0.000	استقلالية أعضاء لجنة التدقيق

● رابعاً: طرق قياس المتغيرات

فيما يلي توضيح لطرق قياس المتغيرات:

1. قياس المتغير المعدل:

تمثل المتغير المعدل لهذه الدراسة بـ «خصائص لجنة التدقيق»، والتي تم اختيارها وتجميعها من خلال الدراسات السابقة، ومن ثم اختيار أكثرها استخداماً كما يلي:

● أولاً: حجم لجنة التدقيق

وقد تم قياس حجم لجنة التدقيق بإجمالي عدد أعضاء اللجنة (كشكش وضرغام، 2021). ويتضح من خلال الجدول التالي رقم (3) أن حجم لجان التدقيق يتراوح من (3-6) أعضاء، بمتوسط أربعة أعضاء تقريباً لدى البنوك، وهو قريب للحد الأدنى لأعضاء اللجنة المتمثل بثلاثة أعضاء، بينما يتراوح من (2-4) أعضاء، بمتوسط ثلاثة أعضاء تقريباً لدى شركات التأمين، وهو العدد الموصى به من قبل سلطة النقد الفلسطينية ألا يقل عدد أعضاء لجنة التدقيق عن ثلاثة أعضاء كحد أدنى.

جدول رقم (3): حجم لجنة التدقيق لدى البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

القطاع	رمز الشركة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط الحسابي
قطاع البنوك	AIB	4	4	4	5	5	5	6	4,714
	BOP	3	3	4	3	3	3	3	3,143
	ISBK	4	5	3	4	4	4	4	4,000
	PIBC	3	3	3	3	3	3	3	3,000
	QUDS	3	4	3	3	3	3	3	3,143
	TNB	3	3	3	3	3	3	3	3,000
	الوسط الحسابي	3,333	3,667	3,333	3,500	3,500	3,500	3,667	3,500

القطاع	رمز الشركة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط الحسابي
قطاع التأمين	AIG	4	4	5	5	3	3	3	3.857
	GUI	3	3	3	3	3	3	3	3.000
	MIC	3	3	2	2	3	3	3	2.714
	NIC	4	4	3	3	3	3	3	3.286
	PICO	3	3	3	3	3	3	3	3.000
	TIC	3	3	3	3	3	3	3	3.000
	TRUST	3	3	3	3	3	3	3	3.000
	الوسط الحسابي	3.143	3.143	3.143	3.143	3.000	3.143	3.143	3.122
	الوسط الحسابي	3.231	3.385	3.231	3.308	3.231	3.308	3.385	3.297

● ثانياً: الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق

وقد تم قياس الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق من خلال قسمة عدد المؤهلين من أعضاء لجنة المراجعة في تخصص المحاسبة والتمويل إلى إجمالي أعضاء اللجنة وفق المعادلة التالية (كشكش وضرغام، 2021):

$$\frac{\text{عدد الأعضاء المحاسبين}}{\text{إجمالي عدد أعضاء اللجنة}} = \text{الخبرة المحاسبية}$$

ويوضح الجدول التالي رقم (4) أن ما نسبته 31.2 % من أعضاء لجنة التدقيق في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين يحملون شهادات جامعية متخصصة في المحاسبة، بينما 28.0 % فقط هي نسبة الخبرة المحاسبية لأعضاء لجان التدقيق في قطاع التأمين، مما يشكل فارقاً بسيطاً إلا إنه يشير إلى الالتزام الأكبر من قبل قطاع البنوك في اختيار أعضاء لجان التدقيق على أن يكون أحد أعضاء اللجنة على الأقل متخصصاً في مجال

المحاسبة والتمويل، وعليه فقد بلغت نسبة الخبرة المحاسبية في القطاعين معاً 29.5 % .

جدول رقم (4): الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق لدى البنوك وشركات التأمين المدرجة في

بورصة فلسطين

القطاع	رمز الشركة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط الحسابي
قطاع البنوك	AIB	0.000	0.000	0.250	0.200	0.400	0.400	0.167	0.202
	BOP	0.000	0.000	0.000	0.333	0.333	0.333	0.333	0.190
	ISBK	0.000	0.200	0.333	0.500	0.500	0.500	0.500	0.362
	PIBC	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	QUDS	0.667	0.500	0.333	0.333	0.333	0.667	0.333	0.452
	TNB	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667
	الوسط الحسابي	0.222	0.228	0.264	0.339	0.372	0.428	0.333	0.312
قطاع التأمين	AIG	0.000	0.000	0.200	0.200	0.000	0.000	0.000	0.057
	GUI	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	MIC	0.333	0.333	0.500	0.500	0.667	0.333	0.333	0.429
	NIC	0.667	0.667	0.667	0.333	0.333	0.500	0.500	0.524
	PICO	0.667	0.667	0.333	0.333	0.667	0.000	0.333	0.429
	TIC	0.333	0.333	0.333	0.333	0.333	0.000	0.000	0.238
	TRUST	0.333	0.333	0.333	0.333	0.333	0.333	0.000	0.286
	الوسط الحسابي	0.333	0.333	0.338	0.290	0.333	0.167	0.167	0.280
	الوسط الحسابي	0.282	0.285	0.304	0.313	0.351	0.287	0.244	0.295

• ثالثاً: استقلالية أعضاء لجنة التدقيق

والتي يتم الاستدلال عليها من خلال قسمة عدد أعضاء اللجنة المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة وفق المعادلة التالية (Juhaman, 2017):

$$\text{نسبة الأعضاء المستقلين} = \frac{\text{عدد الأعضاء المستقلين}}{\text{إجمالي عدد أعضاء اللجنة}}$$

ويوضح جدول (5) مؤشر استقلالية لجان التدقيق لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين والذي يظهر أن استقلالية لجان التدقيق في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بلغت (33.7 %) وهي نسبة معقولة، إذا ما قورنت بشرط سلطة النقد استقلالية رئيس اللجنة فقط، بينما بلغت الاستقلالية لدى لجان التدقيق الخاصة بشركات التأمين 18.4 %، مما يشير إلى عدم التزام قطاع التأمين بمعيار الاستقلالية في لجان التدقيق، وقد بلغت النسبة الكلية للقطاعين 25.5 %

جدول رقم (5): نسبة الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق لدى البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

القطاع	رمز الشركة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط الحسابي
قطاع البنوك	AIB	0.000	0.500	0.000	0.200	0.200	0.200	0.333	0.205
	BOP	0.333	0.333	0.250	0.333	0.333	0.333	0.333	0.321
	ISBK	0.250	0.400	0.667	0.500	0.500	0.500	0.750	0.510
	PIBC	0.000	0.000	0.333	0.333	0.000	0.000	0.000	0.095
	QUDS	0.333	0.250	0.333	0.333	0.333	0.333	0.333	0.321
	TNB	0.333	0.333	0.667	0.667	0.667	0.667	0.667	0.571
	الوسط الحسابي	0.208	0.303	0.375	0.394	0.339	0.339	0.403	0.337

القطاع	رمز الشركة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط الحسابي
قطاع التأمين	AIG	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	GUI	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	MIC	0.333	0.333	0.500	0.500	0.667	0.333	0.333	0.429
	NIC	0.000	0.000	0.333	0.000	0.333	0.000	0.000	0.095
	PICO	0.333	0.333	0.333	0.667	0.667	0.667	0.333	0.476
	TIC	0.667	0.667	0.333	0.000	0.000	0.000	0.000	0.238
	TRUST	0.333	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.048
	الوسط الحسابي	0.238	0.190	0.214	0.167	0.238	0.143	0.095	0.184
	الوسط الحسابي	0.224	0.242	0.288	0.272	0.285	0.233	0.237	0.255

● رابعاً: نسبة ملكية أعضاء اللجنة:

يتم الاستدلال عليها من خلال قسمة عدد الأسهم المملوكة لأعضاء اللجنة إلى إجمالي الأسهم المصدرة وفق المعادلة التالية (سيسالم وآخرون، 2019):

$$\text{نسبة تملك أعضاء اللجنة} = \frac{\text{الأسهم المملوكة لأعضاء اللجنة}}{\text{إجمالي الأسهم المصدرة}}$$

ويوضح جدول (6) نسبة تملك أعضاء لجان التدقيق لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، حيث يتضح اهتمام البنوك بالحد من إدارة المصالح من خلال عدم تملك معظم أعضاء اللجنة لأي أسهم حيث لم يتجاوز متوسط نسبة ما يملك أعضاء اللجنة إلى إجمالي أسهم البنك (0.9 %)، أما في قطاع التأمين فهناك تباين واضح في هذه النسبة حيث بلغت نسبة ملكية أعضاء اللجنة (7.1 %)، بينما بلغت النسبة الكلية للقطاعين (4.2 %).

جدول رقم (6): نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لدى البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

القطاع	رمز الشركة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط الحسابي
قطاع البنوك	AIB	0.004	0.000	0.000	0.001	0.000	0.000	0.000	0.001
	BOP	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	0.004	0.001	0.001
	ISBK	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	PIBC	0.007	0.010	0.000	0.000	0.000	0.002	0.010	0.004
	QUDS	0.001	0.002	0.002	0.002	0.002	0.002	0.002	0.002
	TNB	0.000	0.000	0.001	0.001	0.099	0.099	0.114	0.045
	الوسط الحسابي	0.002	0.002	0.001	0.001	0.017	0.018	0.021	0.009
قطاع التأمين	AIG	0.178	0.178	0.144	0.161	0.100	0.100	0.100	0.137
	GUI	0.021	0.021	0.021	0.021	0.021	0.021	0.021	0.021
	MIC	0.000	0.000	0.000	0.000	0.109	0.109	0.109	0.047
	NIC	0.133	0.140	0.089	0.089	0.089	0.151	0.184	0.125
	PICO	0.187	0.187	0.176	0.147	0.147	0.147	0.118	0.158
	TIC	0.000	0.000	0.000	0.000	0.001	0.001	0.001	0.000
	TRUST	0.013	0.013	0.013	0.004	0.004	0.004	0.004	0.008
	الوسط الحسابي	0.076	0.077	0.063	0.060	0.067	0.076	0.077	0.071
	الوسط الحسابي	0.042	0.042	0.034	0.033	0.044	0.049	0.051	0.042

2. قياس المتغير المستقل "تمهيد الدخل":

يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة بدرجة ممارسة البنوك المدرجة في بورصة فلسطين لتمهيد الدخل، وسيتم قياس ممارسات تمهيد الدخل عن طريق إيجاد نسبة الانحراف المعياري للأرباح المحاسبية إلى الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، لكل بنك خلال خمس سنوات مع ضرب الناتج في (سالب واحد)، وكلما زادت النسبة الناتجة من تطبيق المعادلة التالية كلما دل ذلك على ارتفاع ممارسات تمهيد الدخل، لذلك؛ سيتم صياغة النموذج كما يلي (Baik et al., 2020)؛ (حشاد، 2021):

$$IS_{it} = (-1) \frac{\sigma(NI_{it} / Total Assets_{it-1})}{\sigma(CFO_{it} / Total Assets_{it-1})}$$

حيث إن:

IS_{it} = مستوى تمهيد الدخل للشركة (i) خلال السنة (t).

NI_{it} = صافي الدخل للشركة (i) خلال السنة (t).

CFO_{it} = التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل للشركة (i) خلال السنة (t).

$TotalAssets_{it-1}$ = إجمالي أصول للشركة (i) خلال السنة الماضية (t-1).

وبالتالي كلما انخفضت نسبة الانحراف المعياري للأرباح المحاسبية إلى الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من التشغيل، كلما دل ذلك على انخفاض ثقل الأرباح وزيادة ممارسات تمهيد الدخل، ولتحسين إمكانية تفسير النتائج فقد تم ضرب الناتج من النموذج في سالب واحد، بحيث تشير ارتفاع القيمة الناتجة عن تطبيق النموذج إلى تزايد مستوى ممارسات تمهيد الدخل، والعكس صحيح، ويوضح الجدول رقم (7) أن مستوى ممارسة تمهيد الدخل لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين منخفض بصورة واضحة عن ممارسات تمهيد الدخل في قطاع التأمين، حيث بلغ متوسط مؤشر تمهيد الدخل أو نسبة الانحراف المعياري للأرباح المحاسبية إلى الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لدى قطاع البنوك (1.7- %)، بينما بلغت هذه النسبة في قطاع التأمين (1.78- %)، والذي يبين أن كافة البنوك الفلسطينية مارست تمهيد الدخل بمستويات متفاوتة إلا أنها أقل بكثير من ممارسات شركات التأمين.

جدول رقم (7) مستوى ممارسة تمهيد الدخل لدى البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

القطاع	رمز الشركة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط الحسابي
قطاع البنوك	AIB	-0.059	-0.112	-0.028	-0.042	-0.041	-0.037	-0.057	-0.054
	BOP	-0.051	-0.054	-0.041	-0.063	-0.086	-0.076	-0.050	-0.060
	ISBK	-0.029	-0.072	-0.144	-0.135	-0.144	-0.318	-0.179	-0.146
	PIBC	-0.045	-0.046	-0.043	-0.029	-0.024	-0.027	-0.034	-0.035
	QUDS	-0.074	-0.047	-0.025	-0.043	-0.053	-0.059	-0.101	-0.058
	TNB	-0.072	-0.033	-0.032	-0.069	-0.091	-0.102	-0.132	-0.076
	الوسط الحسابي	-0.055	-0.060	-0.052	-0.064	-0.073	-0.103	-0.092	-0.071
قطاع التأمين	AIG	-0.533	-0.549	-0.225	-0.308	-0.239	-0.540	-0.490	-0.412
	GUI	-0.155	-0.506	-0.304	-0.417	-0.417	-0.257	-0.214	-0.324
	MIC	-0.434	-0.435	-1.169	-1.358	-0.855	-1.006	-1.059	-0.902
	NIC	-0.395	-0.348	-0.461	-0.459	-1.116	-0.593	-0.679	-0.579
	PICO	-1.627	-2.032	-1.630	-3.311	-3.544	-3.229	-2.076	-2.493
	TIC	-0.876	-1.068	-1.035	-0.719	-0.185	-0.146	-0.182	-0.602
	TRUST	-0.178	-0.100	-0.081	-0.070	-0.109	-0.151	-0.375	-0.152
	الوسط الحسابي	-0.600	-0.720	-0.701	-0.949	-0.924	-0.846	-0.725	-0.781

القطاع	رمز الشركة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط الحسابي
	الوسط الحسابي	-0.349	-0.415	-0.401	-0.540	-0.531	-0.503	-0.433	-0.453

3. قياس المتغير التابع «التجنب الضريبي»:

يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة بالتجنب الضريبي، حيث يمكن قياسه من خلال الفروق الضريبية الدفترية حسب دراسة (حشاد، 2021) حيث الفروق الضريبية الدفترية هي الفرق بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة. ويقدر الدخل الخاضع للضريبة بقسمة مصروف الضرائب الحالي على معدل الضريبة القانوني، ويمكن حساب الفروق الضريبية من خلال المعادلة الآتية (حشاد، 2021: ص830):

$$\text{معدل الفروق الضريبية} = \frac{\text{الربح المحاسبي قبل الضرائب} - \text{الدخل الخاضع للضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ويعكس هذا المقياس أنشطة التجنب الضريبي التي تؤدي إلى وجود فروق ضريبية مؤقتة ودائمة بين صافي الربح المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة. ويلاحظ تباين هذا المعدل بين قطاعي البنوك والتأمين، حيث قطاع البنوك لم يتجاوز فيه الفرق بين الدخلين المحاسبي والضريبي (0.8 %) من الأصول، بينما بلغت هذه النسبة في قطاع التأمين (2.9 %) من الأصول، كما يلاحظ التباين بين الشركات في نفس القطاع في هذا المعدل، حيث من الطبيعي أن الشركة التي تعمل على تخفيض الضريبة للعام الحالية فإن الضريبة المفروضة عليها سترحل لأعوام لاحقة، مما يفسر ظهور معدلات سالبة ومعدلات موجبة في الأعوام المختلفة.

جدول رقم (8): معدل الفروق الضريبية كمؤشر لقياس التجنب الضريبي

القطاع	رمز الشركة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط الحسابي
قطاع البنوك	AIB	-0.006	-0.008	-0.008	-0.007	-0.006	-0.006	-0.016	-0.008
	BOP	-0.008	-0.008	-0.011	-0.008	-0.006	-0.013	-0.016	-0.010
	ISBK	-0.006	-0.014	-0.009	0.000	0.006	-0.011	-0.011	-0.006
	PIBC	-0.017	-0.013	-0.012	-0.010	-0.009	-0.006	-0.006	-0.010
	QUDS	-0.017	-0.001	-0.010	-0.007	-0.006	-0.004	-0.013	-0.008
	TNB	-0.007	-0.009	-0.006	-0.003	0.003	-0.009	-0.006	-0.005
	الوسط الحسابي	-0.010	-0.009	-0.009	-0.006	-0.003	-0.008	-0.011	-0.008
قطاع التأمين	AIG	0.002	-0.002	0.003	0.013	-0.015	-0.222	-0.037	-0.037
	GUI	-0.020	-0.025	0.050	-0.133	0.013	-0.005	-0.010	-0.019
	MIC	0.024	0.044	0.043	0.010	0.018	-0.023	-0.020	0.014
	NIC	-0.083	-0.051	0.024	-0.050	-0.021	-0.026	0.013	-0.028
	PICO	-0.003	0.074	-0.065	-0.130	-0.030	-0.135	-0.103	-0.056
	TIC	-0.084	-0.044	-0.040	-0.095	-0.052	-0.031	-0.025	-0.053
	TRUST	0.013	-0.017	-0.026	-0.047	-0.057	-0.037	-0.025	-0.028
	الوسط الحسابي	-0.021	-0.003	-0.002	-0.062	-0.021	-0.068	-0.029	-0.029
	الوسط الحسابي العام	-0.016	-0.006	-0.005	-0.036	-0.013	-0.041	-0.021	-0.020

● خامساً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

1. اختبار ملائمة بيانات الدراسة لافتراضات تحليل الانحدار

لضمان ملائمة بيانات الدراسة لافتراضات تحليل الانحدار، تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة بإجراء اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test وذلك باحتساب معامل التباين المسموح Tolerance، ومعامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) لكل عنصر من عناصر المتغيرات المستقلة، مع الأخذ بالاعتبار أن تزيد قيمة التباين المسموح عن (0.05) وعدم تخطي معامل تضخم التباين القيمة (10).

ويظهر من الجدول رقم (9) أن قيمة معامل تضخم التباين VIF لجميع مؤشرات المتغيرات المستقلة تقل عن (10)، وأن قيم اختبار التباين المسموح Tolerance لتلك المتغيرات كانت أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (9): نتائج اختبار التباين المسموح ومعامل التضخم

المتغيرات المستقلة والمعدلة	التباين المسموح Tolerance	معامل التضخم VIF
تمهيد الدخل	0.549	1.823
حجم لجنة التدقيق	0.919	1.088
الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق	0.605	1.654
استقلالية أعضاء لجنة التدقيق	0.441	2.266
نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق	0.435	2.301

2. نتائج تحليل الارتباط (Correlation Analysis)

تم ايجاد مصفوفة الارتباط بين كافة المتغيرات المستقلة للدراسة للتأكد من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، ويتضح من خلال مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة عدم وجود مشكلة تعدد العلاقة الخطية بين غالبية المتغيرات.

جدول (10): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

الخبرة المحاسبية لأعضاء اللجنة	نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق	حجم لجنة التدقيق	تمهيد الدخل	
			0.227*	حجم لجنة التدقيق
		0.045	-0.576**	نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق
	0.199	-0.103	-0.165	الخبرة المحاسبية لأعضاء اللجنة
0.517**	-0.027	-0.094	-0.328**	استقلالية أعضاء لجنة التدقيق

3 - اختبار فرضيات الدراسة

- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: «يوجد تأثير معنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين».

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليلي الارتباط والانحدار بين كل من ممارسات تمهيد الدخل والتجنب الضريبي، ويوضح الجدول رقم (11) أن مستوى الدلالة الـ N حصائية لمعامل الارتباط البالغ (0.332) أقل من 0.05، مما يعني وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من ممارسات تمهيد الدخل والتجنب الضريبي، مما يشير إلى أن تمهيد الدخل قد ساهم في عملية التجنب الضريبي، أي أنه كلما زادت الشركة من ممارساتها في تمهيد الدخل زادت عمليات التجنب الضريبي لديها، حيث تعد عمليات

التجنب الضريبي والتخطيط الضريبي هي من أهم الدوافع التي تحفز الشركة على تحسين صورة الدخل سواء من خلال التلاعب به أو تمهيداً، وهذا ما يتوافق ودراسة (عبد الخالق، وخيرة، 2020) التي توصلت إلى أنه يمكن للتدقيق الداخلي الحد من أساليب التجنب الضريبي من خلال التزام المدقق الداخلي بالإجراءات المطبقة على قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، مما يساهم في تحسين جودة القوائم وبالتالي زيادة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، بينما اختلفت مع دراسة (Tjondro, Olivia, 2018) التي توصلت إلى دور لجنة التدقيق يتم من خلال الإشراف على المفاضلة بين التجنب الضريبي وتكلفة الديون بطريقة معاكسة حيث إن دور لجنة التدقيق لم يثبت أنه يقلل من التجنب الضريبي بل على العكس من ذلك حيث أنه يزيد من تكلفة الديون التي يمكن أن تؤدي إلى خفض الضرائب المدفوعات وزيادة المخاطر الضريبية.

ولمعرفة أثر ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي تم إجراء تحليل الانحدار ويتضح من الجدول أدناه أن معامل التحديد المُعدَّل = 0.11، وهذا يعني أن 11 % من التغير في التجنب الضريبي (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال التغير في ممارسات الشركات لتمهيد الدخل (المتغير المستقل). كما أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي للشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين حسب معادلة الانحدار التالية:

$$TA = -0.011 + 0.019IS$$

حيث إن TA : نسبة ممارسات التجنب الضريبي، IS : نسبة ممارسات تمهيد الدخل.
وبالتالي رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير معنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي للشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (11): نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي لقياس أثر ممارسات تمهيد

الدخل على التجنب الضريبي

أثر ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي	B1	دالة الاختبار T	القيمة الاحتمالية Sig
مقطع خط الانحدار (الثابت)	-0.011	-2.252	0.027
ممارسات تمهيد الدخل	0.019	3.322	0.001
$TA = -0.011 + 0.019 IS$			
معامل الارتباط R	0.332	معامل التحديد	0.11

- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على: «يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف خصائص لجنة التدقيق».

وتم اختبارها من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

- اختبار الفرضية الفرعية الأولى الذي تنص على: «يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف حجم لجنة التدقيق».

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام التحليل الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، حيث تم في الخطوة الأولى قياس لأثر ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي وهو ما تم اختباره في الفرضية الأولى، وفي الخطوة الثانية تم إدخال المتغير المعدل الأول (حجم لجنة التدقيق)، وكذلك متغير التفاعل بين (حجم لجنة التدقيق وتمهيد الدخل)، وذلك وفق النموذج التالي:

$$TA = \beta_0 + \beta_1 IS + \beta_2 ZAC + \beta_3 (IS * ZAC) + e$$

حيث:

TA: نسبة ممارسات التجنب الضريبي.

IS: نسبة ممارسات تمهيد الدخل.

ZAC: حجم لجنة التدقيق.

(TA*ZAC): التفاعل بين (حجم لجنة التدقيق وتمهيد الدخل).

وقد أظهرت النتائج أن حجم لجنة التدقيق لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات التجنب الضريبي حيث القيمة الاحتمالية بلغت (0.212) أعلى من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$. كما أن التفاعل بين (حجم لجنة التدقيق وتمهيد الدخل) لم يحدث تغييراً تأثيراً جوهرياً في الحد من التجنب الضريبي، حيث أظهرت النتائج عدم وجود أثراً ذي دلالة إحصائية للمتغير التفاعلي على التجنب الضريبي حيث القيمة الاحتمالية بلغت (0.172) وهي أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$. كما أظهرت نتائج التحليل التفاعلي عدم وجود تغير جوهري في العلاقة بين ممارسات تمهيد الدخل والتجنب الضريبي، إذ بلغت قيمة التغير في معامل التحديد (R^2) 0.022 وهذه القيمة غير دالة إحصائياً، حيث القيمة الاحتمالية للتغير بلغت (0.332) وهي أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ ، وهذا ما يختلف مع نتائج دراسة (Dang & Nguyen, 2021)، التي توصلت إلى أن حجم لجنة التدقيق له علاقة ارتباط إيجابية بالتجنب الضريبي. وكذلك مع (حسينة، ومحمد، 2021) التي توصلت إلى أن هناك أثراً لعدد أعضاء لجنة التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ويرجع ذلك إلى أن غالبية الشركات المالية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين سواء القطاع المصرفي أو شركات التأمين تخضع لرقابة من قبل سلطة النقد، مما يجعلها تلتزم بالحد الأدنى لحجم لجنة التدقيق وهذا ما تم توضيحه من خلال التحليل الوصفي للمتغيرات، ورغم أهمية حجم لجنة التدقيق في ضبط عمليات تمهيد الدخل والتجنب الضريبي، إلا إن زيادة حجم لجان التدقيق دون أن يتميز أعضاؤه بالخصائص اللازمة لأعضاء اللجنة يجعله أقل فعالية في معالجة المشكلات، وعدم القيام بواجبها على أكمل وجه، مما يجعل هذا التأثير غير جوهري.

وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى وتم استنتاج عدم اختلاف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف حجم لجنة التدقيق. وفق نموذج الانحدار التالي:

$$TA = -0.042 - 0.0662IS + 0.009ZAC + 0.028(IS * ZAC) + e$$

جدول رقم (12): نتائج تحليل الانحدار الهرمي لدور المتغير المعدل (حجم لجنة التدقيق) في اختلاف

تأثير ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي

الخطوة الثانية			الخطوة الأولى			المتغيرات
Sig.	t	B	Sig.	T	B	
0.106	-1.635	-0.042	0.027	-2.252	-0.011	مقطع خط الانحدار (الثابت)
0.288	-1.069	-0.066	0.001	3.322	0.019	ممارسات تمهيد الدخل
0.212	1.259	0.009				حجم لجنة التدقيق
0.172	1.376	0.028				(حجم لجنة التدقيق * تمهيد الدخل)
0.364			0.332			معامل الارتباط R
0.133			0.110			معامل التحديد R Square
0.022			0.110			التغير في معامل التحديد
1.116			11.035			التغير في قيمة F
0.332			0.001			القيمة الاحتمالية للتغير في قيم F

- اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على: «يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة

فلسطين باختلافا لخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق».

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام التحليل الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، حيث تم في الخطوة الأولى قياس أثر ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي وهو ما تم اختباره في الفرضية الأولى، وفي الخطوة الثانية تم إدخال المتغير المعدل الثاني (الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق)، وكذلك متغير التفاعل بين (الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق وتمهيد الدخل)، وذلك وفق النموذج التالي:

$$TA = \beta_0 + \beta_1 IS + \beta_2 ACCEX + \beta_3 (IS * ACCEX) + e$$

حيث:

TA: نسبة ممارسات التجنب الضريبي.

IS: نسبة ممارسات تمهيد الدخل.

ACCEX: الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق.

(AT*ACCEX): التفاعل بين (الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق وتمهيد الدخل).

وقد أظهرت النتائج أن الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات التجنب الضريبي حيث القيمة الاحتمالية بلغت (0.795) أعلى من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$. إلا إن التفاعل بين (الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق وتمهيد الدخل) قد أحدث تغيراً وتأثيراً جوهرياً في الحد من التجنب الضريبي، حيث أظهرت النتائج أثراً ذا دلالة إحصائية للمتغير التفاعلي على التجنب الضريبي حيث القيمة الاحتمالية بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$. كما أظهرت نتائج التحليل التفاعلي تغيراً جوهرياً في العلاقة بين ممارسات تمهيد الدخل والتجنب الضريبي، إذ بلغت قيمة التغير في معامل التحديد ($0.172 \Delta R^2$) وهذه القيمة دالة إحصائياً، حيث القيمة الاحتمالية للتغير بلغت (0.023) وهي أقل من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$. ويرجع ذلك إلى أن الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة

التدقيق من شأنها ضبط عملية تمهيد الدخل، وكذلك الكفاءة في استخدام الأساليب المحاسبية، إلا إن الخبرة المحاسبية إذا لم تتصف بالاستقلالية سيكون لها دور مدعم لعملية التجنب الضريبي من خلال ممارسات تمهيد الدخل، حيث تشكل الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق متاحاً آمناً لاستخدام التباين في الأساليب المحاسبية لتمهيد الدخل بصورة تساعد في عمليات التجنب الضريبي حتى وأن كان ذلك بهدف التخطيط الضريبي وليس التهرب، وهذا ما يتوافق مع نتائج دراسة (Dang & Nguyen, 2021)، التي توصلت إلى أن نسبة الخبراء الماليين في لجنة التدقيق تعمل على تقييد سلوكيات التجنب الضريبي. وكذلك دراسة (حسينة، ومحمد، 2021) التي توصلت إلى أن هناك أثراً لمتعة أعضاء لجنة التدقيق بالمعرفة المالية والمحاسبية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. وعليه يمكن اعتبار متغير الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق متغيراً معدلاً لأثر تمهيد الدخل على التجنب الضريبي.

وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية وتم استنتاج وجود اختلاف في التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق وفق نموذج الانحدار التالي:

$$TA = -0.011 + 0.052IS + 0.005ACCEX - 0.081(IS * ACCEX) + e$$

جدول رقم (13): نتائج تحليل الانحدار الهرمي لدور المتغير المعدل (الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق) في اختلاف تأثير ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي

الخطوة الثانية			الخطوة الأولى			المتغيرات
Sig.	T	B	Sig.	T	B	
0.118	-1.579	-0.011	0.027	-2.252	-0.011	مقطع خط الانحدار (الثابت)
0.000	5.415	0.052	0.001	3.322	0.019	ممارسات تمهيد الدخل

الخطوة الثانية			الخطوة الأولى			المتغيرات
Sig.	T	B	Sig.	T	B	
0.795	0.261	0.005				الخبرة المحاسبية لأعضاء اللجنة
0.000	-3.827	-0.081				(الخبرة المحاسبية * تمهيد الدخل)
0.531			0.332			معامل الارتباط R
0.282			0.110			معامل التحديد R Square
0.172			0.110			التغير في معامل التحديد
10.434			11.035			التغير في قيمة F
0.023			0.001			القيمة الاحتمالية للتغير في قيم F

- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على: «يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف نسبة استقلالية لجنة التدقيق».

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام التحليل الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، حيث تم في الخطوة الأولى قياس أثر ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي وهو ما تم اختباره في الفرضية الأولى، وفي الخطوة الثانية تم إدخال المتغير المعدل الثالث (نسبة استقلالية لجنة التدقيق) وكذلك متغير التفاعل بين (نسبة استقلالية لجنة التدقيق وتمهيد الدخل)، وذلك وفق النموذج التالي:

$$TA = \beta_0 + \beta_1 IS + \beta_2 IAC + \beta_3 (IS * IAC) + e$$

حيث:

TA: نسبة ممارسات التجنب الضريبي.

IS: نسبة ممارسات تمهيد الدخل.

IAC: نسبة استقلالية لجنة التدقيق.

(TA*IAC): التفاعل بين (نسبة استقلالية لجنة التدقيق وتمهيد الدخل).

وقد أظهرت النتائج أن نسبة استقلالية لجنة التدقيق كان لها أثر ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات التجنب الضريبي حيث القيمة الاحتمالية بلغت (0.026) وهي أقل من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$. ويرجع ذلك إلى أن نسبة استقلالية لجنة التدقيق تشكل مصدر قوتها وقدرتها على أداء مهامها، مما يمكنها من تفعيل دورها كمراقب مستقل، مما يزيد من قدرتها على حماية المدقق الخارجي ودعم استقلاليته مما يمكنه من أداء دوره في الرقابة الجيدة واكتشاف ممارسات تمهيد الدخل والحد منها، وكذلك الحد من التجنب الضريبي حيث إن الأعضاء المستقلين في لجان التدقيق ليس لديهم مصالح تدفعهم للاستفادة من هذه العمليات، وهذا ما يتوافق مع نتائج دراسة (حسينة، ومحمد، 2021) التي توصلت إلى أن هناك أثراً لخاصية استقلالية أعضاء لجان التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. إلا إن النتائج لم تظهر أثراً للمتغير التفاعلي على التجنب الضريبي حيث القيمة الاحتمالية بلغت (0.328) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 $\alpha \leq$. كما لم تظهر نتائج التحليل التفاعلي تغيراً جوهرياً في العلاقة بين ممارسات تمهيد الدخل والتجنب الضريبي، إذ بلغت قيمة التغير في معامل التحديد ($0.051 \Delta R^2$) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً، حيث القيمة الاحتمالية للتغير بلغت (0.078) وهي أعلى من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$. وعليه فلا يمكن اعتبار متغير استقلالية لجنة التدقيق متغيراً معدلاً لأثر تمهيد الدخل على التجنب الضريبي.

وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة وتم استنتاج عدم وجود اختلاف في التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف نسبة استقلالية أعضاء لجنة التدقيق“

وفق نموذج الانحدار التالي:

$$TA = -0.023 + 0.007IS + 0.048IAC + 0.031(IS * IAC) + e$$

جدول رقم (14): نتائج تحليل الانحدار الهرمي لدور المتغير المعدل (استقلالية لجنة التدقيق) في اختلاف تأثير ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي

الخطوة الثانية			الخطوة الأولى			المتغيرات
Sig.	T	B	Sig.	T	B	
0.004	-2.980	-0.023	0.027	-2.252	-0.011	مقطع خط الانحدار (الثابت)
0.688	0.403	0.007	0.001	3.322	0.019	ممارسات تمهيد الدخل
0.026	2.271	0.048				استقلالية لجنة التدقيق
0.328	0.985	0.031				(استقلالية اللجنة * تمهيد الدخل)
0.401			0.332			معامل الارتباط R
0.161			0.110			معامل التحديد R Square
0.051			0.110			التغير في معامل التحديد
2.621			11.035			التغير في قيمة F
0.078			0.001			القيمة الاحتمالية للتغير في قيم F

- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على: «يختلف التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق».

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام التحليل الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، حيث تم في الخطوة الأولى قياس أثر ممارسات تمهيد

الدخل على التجنب الضريبي وهو ما تم اختباره في الفرضية الأولى، وفي الخطوة الثانية تم إدخال المتغير المعدل الرابع (نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق)، وكذلك متغير التفاعل بين (نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق وتمهيد الدخل)، وذلك وفق النموذج التالي:

$$TA = \beta_0 + \beta_1 IS + \beta_2 OC + \beta_3 (IS * OC) + e$$

حيث إن: TA: نسبة ممارسات التجنب الضريبي، IS: نسبة ممارسات تمهيد الدخل، OC: حجم لجنة التدقيق.

(TA*OC): التفاعل بين (نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق وتمهيد الدخل).

وقد أظهرت النتائج أن نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات التجنب الضريبي حيث القيمة الاحتمالية بلغت (0.936) أعلى من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$. كما أن التفاعل بين (نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق وتمهيد الدخل) لم يحدث تأثيراً جوهرياً في الحد من التجنب الضريبي، حيث أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير التفاعلي على التجنب الضريبي حيث القيمة الاحتمالية بلغت (0.594) وهي أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$. كما أظهرت نتائج التحليل التفاعلي عدم وجود تغير جوهري في العلاقة بين ممارسات تمهيد الدخل والتجنب الضريبي، إذ بلغت قيمة التغير في معامل التحديد $(0.005 \Delta R^2)$ وهذه القيمة غير دالة إحصائياً، حيث القيمة الاحتمالية للتغير بلغت (0.789) وهي أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ ، ويرجع ذلك إلى أن نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق تزيد من مصالح أعضائها وتحد من استقلاليتهم مما يحد من تأثير لجان التدقيق على العلاقة بين تمهيد الدخل والتجنب الضريبي، الذي قد يرى أعضاء اللجنة أنه من مصلحتهم.

وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة وتم استنتاج عدم وجود اختلاف في التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي في المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق. وفق نموذج الانحدار التالي:

$$TA = -0.010 + 0.0028IS + 0.008OC - 0.062(IS * OC) + e$$

جدول رقم (15): نتائج تحليل الانحدار الهرمي لدور المتغير المعدل (نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق)

في اختلاف تأثير ممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي

الخطوة الثانية			الخطوة الأولى			المتغيرات
Sig.	T	B	Sig.	T	B	
0.110	-1.615	-0.010	0.027	-2.252	-0.011	مقطع خط الانحدار (الثابت)
0.069	1.842	0.028	0.001	3.322	0.019	ممارسات تمهيد الدخل
0.936	0.081	0.008				نسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق
0.594	-0.535	-0.062				(نسبة التملك * تمهيد الدخل)
0.339			0.332			معامل الارتباط R
0.115			0.110			معامل التحديد R Square
0.005			0.110			التغير في معامل التحديد
0.237			11.035			التغير في قيمة F
0.789			0.001			القيمة الاحتمالية للتغير في قيم F

■ النتائج والتوصيات

بناءً على الدراسة التي أجراها الباحثان، ونتيجة تحليل البيانات التي تم جمعها من القوائم والتقارير المالية لمجتمع الدراسة، قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وهي على النحو التالي:

● أولاً: النتائج

1. النتائج الخاصة بالإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يتضح جلياً من خلال مؤشرات خصائص لجان التدقيق ومعدلات تمهيد الدخل والتجنب الضريبي المستخرجة من التقارير المالية لكل من القطاع المصرفي وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين ما يلي:

1. أظهر مؤشر استقلالية لجان التدقيق التزام القطاع المصرفي وشركات التأمين بالحد الأدنى من معيار الاستقلالية وهو استقلالية رئيس اللجنة على الأقل، إلا إن هناك تبايناً في هذه الاستقلالية بين الشركات، كما اتضح للباحثة أن غالبية الشركات لا تولي العضو المستقل رئاسة اللجنة، وهو ما يخالف تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

2. لا يمتلك أعضاء لجان التدقيق نسبة مرتفعة من ملكية أسهم شركاتهم إلا إن هناك تبايناً واضحاً بين هذه النسبة حيث يتضح انخفاض نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في البنوك بفارق كبير عما هي عليه في قطاع التأمين.

3. يحمل ما يقارب ثلث أعضاء لجان التدقيق في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين شهادات جامعية متخصصة في المحاسبة، بينما هذه النسبة تنخفض في قطاع التأمين.

4. تلتزم البنوك وشركات التأمين بحجم لجان التدقيق بما لا يقل عن الحد الأدنى المتمثل بثلاثة أعضاء، والذي لم تقل أي لجنة من لجان البنوك عنه كحد أدنى موصى من قبل سلطة النقد، بينما لم يكن هذا الالتزام تاماً لدى قطاع التأمين.

5. رغم أن كافة البنوك الفلسطينية مارست تمهيد الدخل بمستويات متفاوتة إلا إنها أقل بكثير من ممارسات تمهيد الدخل في شركات التأمين.

6. وجود تباين في معدل التجنب الضريبي بين قطاعي المصرفي والتأمين، حيث التجنب الضريبي في قطاع البنوك كان منخفضاً بنسبة كبيرة مقارنة بقطاع التأمين.

2 النتائج الخاصة بفرضيات الدراسة:

يتضح جلياً من خلال اختبار فرضيات الدراسة ما يلي:

1. وجود تأثير معنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي من قبل البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
2. عدم وجود اختلاف في التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي من قبل البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف عدد أعضاء لجنة التدقيق.
3. وجود اختلاف في التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي من قبل البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق.
4. عدم وجود اختلاف في التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي من قبل البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف نسبة استقلالية أعضاء لجنة التدقيق.
5. عدم وجود اختلاف في التأثير المعنوي لممارسات تمهيد الدخل على التجنب الضريبي من قبل البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق.

● ثانياً: التوصيات

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. ضرورة تبني الهيئات المحاسبية تعريفاً واضحاً لاستقلال عضو لجنة التدقيق حيث إن اختلاف النتائج بين الدراسات أظهرت أن الاستقلال النهائي لعضو لجنة التدقيق عن إدارة الشركة وملكيته هو الأكثر فاعلية في الحد من السلوك التلاعبى للإدارة.
2. ضرورة اعتماد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالتخصص الدقيق لعضو لجنة التدقيق، حيث من المهم احتواء لجنة التدقيق على الأقل على عضو واحد متخصص في مجال المحاسبة والتمويل على الأقل، مع الاهتمام أكثر بحملة الشهادات المهنية في مجال التدقيق.

3. ضرورة تفعيل دور لجان التدقيق في باقي الشركات المساهمة العامة الفلسطينية وتوضيح الدور الذي تقوم به، بما يعزز من قدرة هذه اللجان في الحد من ممارسات السلوك التلاعب في الأرباح، وإلزام هذه الشركات بتكوين لجان التدقيق وفقاً للخصائص التي حددتها اللجان والمعايير الدولية.

4. تفعيل الضوابط التشريعية والمحاسبية اللازمة للحد من ممارسات تمهيد الدخل في شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بشكل عام وضبط عمليات التجنب الضريبي.

5. توعية الشركات بأهمية التخطيط الجيد للأرباح بمفهومها الأخلاقي لتعكس مستوى جيداً من المحتوى المعلوماتي، دون اللجوء إلى ممارسات إدارة الأرباح.

■ المراجع

● أولاً: المراجع العربية

بكر، غدير إبراهيم. (2021)، "أثر خصائص لجان التدقيق على تكاليف الوكالة"، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصتي عمان وفلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

حسينة ساعد بخوش، محمد بوطلاعة. (2021)، "دور خصائص لجان التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" - دراسة عينة من ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد (8)، العدد (1)، ص (198-212).

حشاد، طارق محمد. (2021)، "قياس أثر التجنب الضريبي للشركات على تكلفة على حقوق الملكية في ضوء نظرية الوكالة" - دراسة عملية في بيئة الأعمال المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، العدد (1)، المجلد (5)، ص (801-873).

داخل. ليلي عبد الصاحب. (2016)، "تأثير المحاسبة الإبداعية في تحديد الوعاء الضريبي للدخل والحد من آثارها". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (47)، ص (373-394).

زولبخة، خلادي. ربيعة، قرينعي. سعاد، بن مسعود. (2017)، "أثر المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية وتحديد الوعاء الضريبي"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، الجزائر، المجلد الأول 2017، العدد (1)، ص (135-148).

سعيد، جمال أحمد محمد. (2022)، "دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية - دراسة ميدانية على عينة من مكاتب وشركات المراجعة الخارجية اليمنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية- جامعة البيضاء، ليبيا.

سيسالم، روان والعشي، محمد، وماضي، هشام، (2019)، "أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي" دراسة تطبيقية" على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة سلسلة العلوم الإنسانية جامعة الأزهر- غزة- فلسطين، مجلد(21)، عدد (2)، ص 286 _ 317.

عبد الحق، زيان. خيرة، مجذوب. (2019)، " دور التدقيق الداخلي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية"-دراسة ميدانية، جامعة ابن خلدون، الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد (10) ، العدد (1) ، ص (404-423).

عبد القادر، نوبيات. وسارة. حدادي. (2019)، "ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على الوعاء الضريبي- دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية البويرة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (12) ، العدد (1) ، ص (73-86).

قدور، نبيلة. العرابي، حمزة. (2018)، " دور آليات وركائز حوكمة الشركات في تحجيم التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية "، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة- جامعة يحيى فارس- المدينة، المجلد (6)، العدد(01)، 2018.

القرني، ميسون بنت محمد بن علي. (2010)، "دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

كشكش، محمود. درغام، ماهر (2020)، أثر خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية، فلسطين، المجلد 29، العدد 3، 2021، ص 132-160.

لعروسي، آسيا. (2020)، "تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر"، دراسة استطلاعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر.

اللواتي، هداية. الحسيني، خالد. (2022)، تأثير لجان التدقيق بالشركات في مكافحة التجنب الضريبي، **المجلة الدولية «Journal of Risk and Financial Management»**، منشورة على الموقع الإلكتروني: lawatiya.com/?p=9069

مراد، سامي محمود عبد الحميد. (2017)، إحباط الأثر الضريبي السلبي لممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة الحالة المصرية، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، العدد (17)، ص (120-160).

نذير، بلوم. عيسى، ناصر، (2021)، "واقع المحاسبة الإبداعية في الشركات الدولية بين ممارسات التخطيط والتجنب الضريبي"، في إطار الملتقى الدولي بالوادي الموسوم: "استخدام آليات حوكمة الشركات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وفقا لمعايير التدقيق الدولية والجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

النمرين، عبدالله. (2019)، "ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثارها على ربحية السهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، عمان. الاردن.

● ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Dang, V. & Nguyen Q. K., 2021, Vietnam, Audit committee characteristics and tax avoidance: Evidence from an emerging economy, ISSN: (Print) (Online) Journal homepage: <https://www.tandfonline.com/loi/oaef20>
- Emmanuel, A., Stanley, O., 2019, Creative Accounting and Income Tax Yield: A Dependency Inquiry, European Journal of Business and Management, ISSN 22221905- (Paper) ISSN 22222839- (Online) Vol.11, No.33, 2019
- Juhmani, O. (2017). Audit Committee Characteristics and Earnings Management: The Case of Bahrain. International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol.7, No. (1), Pp. 1131-
- Statovci, B., Berisha V., Tahirukaj, J. (2021), Level of usage of income smoothing as a creative accounting tool by Balkan banks, Banks and Bank Systems, Volume 16, Issue 3, 2021, Pp. 6270-.
- Tjondro, Elisa, and Olivia, Virginia. (2018), Role of Audit Committee in Tax Avoidance of Family and Non-Family Firms: Evidence from Indonesia. In: Journal of Economics and Business, Vol.1, No.3, pp. 36838-

تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والمأمول

■ د. عبد النبي امحمد فرج*

● تاريخ قبول البحث 18 / 05 / 2025م

● تاريخ استلام البحث 03 / 04 / 2025م

● DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.16907319>

■ المستخلص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا والعقبات التي تواجهها والتي حالت دون تحقيق الهدف منها والمتمثل في تشجيع الريادة والابتكار وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد وإنعاش النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والمساهمة في تنويع مصادر الدخل.

وقد تم التركيز على مشكلة التمويل التي تمثل العقبة الرئيسة أمام تأسيس وتطور هذه المشروعات، وبعد استعراض أهم أسباب هذه العقبة تم تقديم مقترح لمعالجة الفجوة التمويلية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجهات التمويل المختلفة، وقد احتوى هذا المقترح على مجموعة من العناصر منها توحيد الجهات المشرفة بشكل مباشر على دعم هذه المشروعات، بحيث يتم الجمع بين الذراع الفني والذراع التمويلي، وكذلك ضرورة دعم وإصلاح الجهاز المصرفي (المصارف التجارية والمصارف المتخصصة)، باعتبارها مصدر التمويل الرئيس لهذه المشروعات، إلى جانب الاهتمام بآليات التمويل الحديثة ومنها التأجير التمويلي ورأس المال المغامر وسوق الأوراق المالية، وكذلك الاستفادة من بعض البرامج التمويلية التي تقدمها المنظمات والهيئات الدولية. واشتمل المقترح أيضا على عرض لبعض صيغ التمويل الإسلامي، باعتبارها من انسب الآليات لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن إذا ما تم توظيفها التوظيف الأمثل أن تساهم بشكل كبير في معالجة مشكلة تمويل هذه المشروعات

● الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، صيغ التمويل الإسلامي، المصارف التجارية، المصارف المتخصصة.

* أستاذ مشارك بقسم المحاسبة، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا E-mail: a.faraj@academy.edu.ly

Financing Small and medium enterprises (smes) Reality and Hopefl

■ Abdunnabi Emhemed Faraj*

● Received: 03/04/2025

● Accepted: 18/05/2025

■ Abstract:

The aim of this research is to identify the reality of small and medium enterprises in Libya and the obstacles they face, which prevented the achievement of their goal of encouraging entrepreneurship and innovation, improving the competitiveness of the economy, reviving economic growth, creating job opportunities and contributing to diversifying sources of income.

Emphasis was placed on the problem of financing, which represents the main obstacle to the establishment and development of these Enterprises. After reviewing the most important reasons for this obstacle, a proposal was presented to address the financing gap between small and medium enterprises and the various financing bodies. This proposal contained a set of elements, including the unification of the authorities directly supervising Supporting these Enterprises, so that the technical arm and the financing arm are combined, as well as the need to support and reform the banking system (commercial banks and specialized banks), as the main source of funding for these Enterprises, in addition to paying attention to modern financing mechanisms, including financial leasing, venture capital and the stock market, as well as Benefit from some development programs offered by international organizations and bodies. The proposal also included a presentation of some Islamic financing formulas, as it is one of the most appropriate mechanisms for financing small and medium enterprises, which, if employed optimally, can contribute significantly to addressing the problem of financing these Enterprises.

- **Keywords:** small and medium enterprises, finance, Islamic financing formulas, Commercial Banks, Specialized Banks

* Associate Professor, Department of Accounting, School of Administrative and Financial Sciences, Libyan Academy for Graduate Studies

■ المقدمة:

يجمع المهتمون بالاقتصاد في معظم دول العالم على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل العمود الفقري لكل اقتصاديات السوق وتستوعب النسبة الأكبر من إجمالي التوظيف وتساهم بشكل فعال في القضاء على الفقر، وفي هذا الإطار أظهرت عدة دراسات قام بها كل من منظمة التعاون والتنمية (Organisation for Economic Co-and Development) والبنك الدولي (World Bank) وعدة جامعات مشهورة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية تعد مصدر الابتكارات الرئيسية ووعائها في نفس الوقت، وهي قادرة إذا ما توفرت لها الظروف المناسبة على النمو السريع ولعل شركات مثل مايكروسوفت وأوراكل وغيرها أكبر مثال على ذلك (المجلس الوطني للتخطيط، 2008).

وعليه فإن الحكومات في مختلف دول العالم تعمل بنشاط على دعم الريادة والابتكار وتشجيع بعث المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات ومبادرات مختلفة لتعزيز القدرة التنافسية لاقتصادها ودعم نموه والحد من البطالة والفقر.

وفي ليبيا لم يبدأ الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا في وقت متأخر، حيث عانت البلاد لفترة طويلة من سياسات اقتصادية تعتمد النموذج الاشتراكي أدت إلى القضاء على القطاع الخاص وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، وفي بداية الألفية الثانية مارست الدولة حزمة من السياسات الاقتصادية غير الواضحة والمتناقضة في كثير من الأحيان.

وقد شملت تلك السياسات محاولة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تأسيس جهة تتولى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت مسمى البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة سنة 2007 ألحق فيما بعد بمجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي، وقد حاول العاملون في هذا البرنامج مساعدة الشباب والرياديين على تأسيس مشاريعهم من خلال تقديم المشورة الفنية وكذلك احتضان بعض هذه المشروعات في حاضنات الأعمال التي تم تأسيسها سنة 2009 في كل من طرابلس وبنغازي وسبها، وكذلك تم تأسيس بعض الحاضنات المتخصصة كالحاضنة الزراعية وحاضنة ذوي الاحتياجات الخاصة وحاضنة تقنية المعلومات وحاضنة المرأة والحاضنة

التكنولوجية بجامعة بنغازي التي أسست سنة 2012 بعدما استقل البرنامج وأصبح جهة اعتبارية قائمة بذاتها .

وباعتبار أن البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة لم يكن من ضمن اختصاصاته توفير التمويل لهذه المشروعات فقد تم تحويل ما يسمى بصندوق التحول للإنتاج إلى صندوق ضامن لتمويل هذه المشروعات تحت مسمى صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل والذي حاول أن يعالج مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

غير أن هذه الجهود لم تؤت ثمارها فقد ظلت الفجوة التمويلية بين كمية التمويل المقدمة وحاجة هذه المشروعات قائمة، مما أدى إلى فشل الكثير منها وتوقف نشاطه وضعف المبادرات الريادية وعزوف الشباب المبادرون عن التوجه لتأسيس مثل هذا النوع من المشروعات .

وعليه فقد أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد وسائل وآليات تمويل تتناسب مع طبيعة هذه المشروعات وتتجاوز العوائق التي تحول دون نجاحها واستمرارها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تفعيل دور الدولة والاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في هذا المضمار .

■ مشكلة البحث:

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح في تحقيق أهداف التنمية في كل المجتمعات لما توفره من فرص عمل تساهم من خلالها في تخفيض معدل البطالة وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر، وقد أدى هذا الأمر إلى زيادة الاهتمام بهذا النوع من المشروعات وتوفير الدعم لها على كل المستويات .

وفي ليبيا برزت في بداية الألفية الثانية بعض المحاولات التي تسعى إلى تشجيع الريادة وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير أن تلك الجهود لم تحقق أهدافها بسبب وجود بعض العقبات التي تحول دون ذلك، لعل من أبرزها مشكلة توفر التمويل اللازم والمناسب لطبيعة هذه المشروعات، ويرجع ذلك إلى عدم تبني السياسات والآليات المناسبة لعملية التمويل وعزوف الجهات الممولة عن تمويل هذه المشروعات .

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح الجهود التي

بذلت في السنوات الماضية والمتعلقة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأسباب ذلك والحلول التي يمكن أن تسهم في تذليل الصعوبات التي تواجه عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

ما أسباب تعثر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما أسباب عزوف جهات التمويل وخاصة المصارف عن تمويل هذه المشروعات؟

ما أنجع وسائل وآليات التمويل التي تتناسب وطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤدي إلى نجاح عملية التمويل وبالتالي نجاح هذه المشروعات؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق الغايات التالية:

1- التعرف على أهم العقبات التي حالت دون نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك المتعلقة بعملية تمويل هذه المشروعات.

2- تقديم مقترح يشمل بعض الأساليب والآليات التي يمكن أن تسهم في حل مشكلة التمويل وتشجيع بعث مثل هذه المشروعات وضمان نجاحها واستمرارها.

■ أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يهتم بدراسة أحد الموضوعات الهامة والتي لها انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني وترتبط بشكل مباشر بقضايا البطالة والفقر ومصادر الدخل ويمتد أثرها إلى التأثير على تحقيق أهداف التنمية بشكل عام وذلك من خلال دراسة أهم العوائق التي تحول دون نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها رافداً هاماً من روافد الاقتصاد، وينصب اهتمام هذا البحث على دراسة مشكلة تمويل هذا النوع من المشروعات والتي تمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون تطور هذه المشروعات ونجاحها وتقديم المقترحات التي تسهم في تجاوز هذه العقبة.

■ منهج الدراسة:

تم اتباع منهج دراسة المضمون في هذا البحث، حيث استعرض الباحث مجموعة من الدراسات الأكاديمية والفنية والتي شخّصت حالة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في ليبيا، وبناء على ذلك قدم الباحث مقترحاً حاول من خلاله معالجة العقبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بتمويل هذه المشروعات.

■ الدراسات السابقة:

حظي موضوع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير على المستوى الدولي وعلى المستوى الإقليمي العربي فقد أجريت العديد من الدراسات العلمية حول هذا الموضوع غير أن الاهتمام على المستوى المحلي لم يصل إلى المستوى المطلوب وفيما يلي يستعرض الباحث عدداً من الدراسات من بيئات مختلفة بما فيها البيئة الليبية حول هذا الموضوع:

● دراسة البلتاجي (2005) بعنوان : صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك .

هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة ومفهوم المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها، وهدفت أيضاً إلى تقييم صيغ تمويل هذه المشروعات المعتمدة على الإقراض بفائدة وأثر ذلك على ربحيتها، وتعرضت كذلك إلى مفهوم وخصائص التمويل الإسلامي ومدى ملاءمتها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبيان المعالجة المحاسبية لصيغة التمويل بالمشاركة المنتهية بالتملك .

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن صيغ التمويل بالفائدة لا يتناسب وطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما يعد التمويل بالصيغ الإسلامية أكثر مناسبة لهذا النوع من المشروعات، حيث أثبتت التجارب نجاح هذا الأسلوب في عدد من الدول منها على سبيل المثال مصر والسعودية والسودان، حيث حققت المصارف الإسلامية في هذه الدول نجاحات معتبرة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

● دراسة البرغثي (2014) بعنوان: معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ومقترحات علاجها: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية .

تناولت الدراسة المعوقات التي تحول دون تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في

ليبيا ومقترحات علاجها من وجهة نظر المصارف التجارية، ولتحقيق ذلك تم اختيار عينة من كافة المستويات الإدارية وكل من يساهم في اتخاذ القرار التمويلي بالمصارف التجارية. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أبرزها وجود عدد من المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تم تقسيمها إلى معوقات خارجية تمثلت في: عدم وجود إدارات وهيئات ومركز معلومات تعمل على تقديم البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه المشروعات للمصارف، ومعوقات داخلية من أهمها: قلة عدد الموظفين المؤهلين للتعامل مع مثل هذا النوع من المشروعات وعدم وجود وحدات خاصة بتمويل هذه المشروعات.

● دراسة المللي (2015) بعنوان: المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية والتي تعيق نموها وتطورها ومعرفة أسباب ذلك من خلال دراسة واقع هذه المشروعات ودور المصارف والمؤسسات المالية في تمويلها والصعوبات التي تحول دون ذلك وطرح البدائل الممكنة لتطورها.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية تحليلية للواقع العملي لآلية العملية التمويلية، وذلك من خلال دراسة الحالة لكل من (المصرف الزراعي، هيئة مكافحة البطالة، الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: تشكل طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عائقاً أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية، وتلعب أنظمة العمليات المصرفية السائدة دوراً معيقاً في حصول هذه المشروعات على التمويل اللازم.

● دراسة زكري وبن عيسى (2016) بعنوان: المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا الطموح والتحديات الداخلية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب تدنى مستوى نجاح وتطور المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا واقتراح الحلول التي من شأنها أن تساهم في التغلب على هذه الأسباب، وقسمت الدراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات إلى ثلاث مجموعات رئيسية: المشاكل الإدارية، والمشاكل المتعلقة بالعمالة، والمشاكل الفنية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مشاكل إدارية وفنية ومشاكل تتعلق بالعمالة، وعليه فقد أوصت الدراسة بضرورة مساهم الدولة في حل المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات وتهيئة الظروف المناسبة لنجاح وتطور هذه المشروعات.

● دراسة بازمة وفركاش (2017) بعنوان: العوامل المؤثرة على إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا: دراسة ميدانية على أصحاب المشروعات الصغيرة العاملة في مدينة بنغازي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة، وذلك من خلال تحديد الوسائل والطرق اللازمة لتمويل هذه المشروعات وكذلك التعرف على التشريعات المنظمة لها ودور المؤسسات الداعمة وتقديم مجموعة من الاقتراحات بالخصوص.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمصادر التمويل والقوانين والأنظمة ودعم المؤسسات على تمويل المشروعات الصغيرة، وكذلك وجود أثر ذي دلالة إحصائية للعوامل المذكورة مجتمعة على تسريع إنشاء مثل هذا النوع من المشروعات.

● دراسة اليونسي (2024) بعنوان: تقييم أداء المشروعات الصغرى والمتوسطة بناء على إراء المالكين، دراسة استطلاعية على بعض المشرعات الصغرى والمتوسطة بمدينة ترهونة.

قامت هذه الدراسة باستطلاع آراء بعض الملاك والمشرفين على إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة في مدينة ترهونة ليبيا من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن معظم هذه المشروعات هي عبارة عن مشروعات تجارية لاتسهم في الحد من البطالة وتفتقر إلى الإدارة الحكيمة القادرة على إدارة الموارد البشرية والمادية لهذه المشروعات بالشكل الصحيح، وأوصت الدراسة بتبنى المشروعات الصغرى والمتوسطة لفكرة التسويق وليس البيع لكون التوجه نحو التسويق أصبح أمراً حتمياً.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: معظم الدراسات التي تم عرضها حاولت تشخيص الواقع من خلال عرض العقبات التي تواجه عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا دون تقدم مقترحات لمعالجة هذه المشاكل، وبعض الدراسات القليلة

التي قدمت مقترحات في هذا الشأن لم تغطي هذه المقترحات كل الجوانب المتعلقة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما قدم هذا البحث مقترحاً شاملاً احتوى على عدد من البدائل التي يمكن أن تشكل في مجموعها حلاً مناسباً للعقبات التي تواجه تمويل هذه المشروعات.

● التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تنتشر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم وتختلف من بلد إلى آخر ومن اقتصاد إلى آخر من حيث النوع ونمط الأعمال وفرص التمويل واهتمام الحكومات وتوفير البيئة المناسبة، وهي تختلف أيضاً من حيث مساهمتها في اقتصاديات الدول ودورها في التنمية والتطور وخلق فرص العمل والمساهمة في القضاء على البطالة والفقر.

وتؤكد العديد من الدراسات على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته 80 إلى 90 ٪ من إجمالي عدد المشروعات العاملة على مستوى العالم وتوفر ما يقارب من 50 إلى 60 ٪ من فرص العمل (المكتب الوطني الاستشاري، دارالخيرة، 2008).

ولا يوجد تعريف محدد لهذه المشروعات فقد تباينت هذه التعريفات من دولة إلى أخرى ومن منظمة إلى أخرى حتى إن هذه التعريفات تجاوزت 50 تعريفاً في 75 دولة، ورغم اختلاف هذه التعريفات إلا إن معظمها اعتمد معايير محددة كأساس لتعريف هذا النوع من المشروعات وقسمت هذه المعايير إلى نوعين: معايير كمية وتتكون من: عدد العمالة، حجم رأس المال، قيمة المبيعات السنوية، ومعايير نوعية منها: نوع التكنولوجيا المستخدمة وطبيعة الملكية، اختلاف الاستراتيجيات وطرق الإدارة وغيرها (سحنون، 2006).

وعلى هذا الأساس عرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها ما لا يقل عن 50 عاملاً وإجمالي أصولها لا يقل عن ثلاثة ملايين دولار، أما المشروعات المتوسطة فيصل عدد العاملين بها إلى 300 عاملاً وإجمالي الأصول يصل إلى 10 ملايين دولار (Aygagarin, Thorsten, Asli, 2003).

ويعرف الاتحاد الأوروبي المشروع الذي يقل فيه عدد العمال عن تسعة عمال بالمشروع متناهي الصغر، أما المشروع الذي يعمل به ما بين 10-99 عاملاً بالمشروع الصغير، بينما المشروع المتوسط هو الذي يوظف ما بين 100-499 عاملاً (الفارسي، 2017).

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها مشروعات مستقلة يعمل بها عدد محدود من العمال ويختلف هذا العدد بحسب النظم الإحصائية الوطنية لكل دولة وبصفة عامة تعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي توظف أقل من خمسين عاملا والمشروعات المتناهية الصغر تلك التي توظف أقل من عشرة عمال (OECD, 2006).

وفي مصر عرف القانون رقم (152) لسنة 2020 المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي مليون جنيه ولا يزيد عن خمسين مليون جنيه، والمشروعات المتوسطة هي كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي خمسون مليون جنيه ولا يجاوز مائتي مليون جنيه.

وتعرف المشروعات الصغيرة في السعودية بأنها تلك التي توظف أقل من مائة عامل ورأسمالها مليون ريال، أما المشروعات المتوسطة والكبيرة فهي التي توظف أكثر من مائة عامل (الشميمري، 2012).

وفي ليبيا عرّف القانون رقم (109) لسنة 2006 الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (سابقا) بشأن إنشاء صندوق التشغيل المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن خمس وعشرين عنصرا ولا يتجاوز رأسمالها التأسيسي الذي يمنح لمؤسسة بهذا الحجم عن مليونين ونصف دينار كحد أقصى والمشروعات المتوسطة هي تلك المشروعات التي توظف خمسين عنصرا ورأسمالها خمسة ملايين دينار.

المعوقات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل العالم مجموعة من العقبات والتحديات تختلف من بلد إلى آخر، حيث تزداد حدة هذه العقبات في البلدان النامية والتي تتخفف فيها درجة الاهتمام بموضوع الريادة والابتكار وبعث المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعد ليبيا من ضمن هذه الدول حيث تتلخص أهم هذه العقبات والتحديات في الآتي:

1- العقبات والتحديات المتعلقة بالتسويق: تتجسد هذه العقبات في ما تواجهه هذه المشروعات من مشاكل وصعوبات سواء في السوق المحلي أو الخارجي بسبب المنافسة

القوية من جانب المشروعات الكبيرة وكذلك الافتقار إلى الوعي التسويقي ونقص الخبرات اللازمة لعملية الترويج ونقص المعلومات والإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لذلك (كنجو، 2007).

2- **العقبات الإدارية والتنظيمية:** كثير من هذه المشروعات هي عبارة عن مشروعات فردية أو عائلية، وعليه فإن إدارتها تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية التي تتميز بمركزية اتخاذ القرار وهو ما يؤدي إلى عدم الاستفادة من تنوع الخبرات وتقسيم العمل وغياب الهياكل التنظيمية وعدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية لدى المدير المالك غير المحترف (المللي، 2015).

3- **العقبات المتعلقة بالدعم الفني:** تعاني كثير من هذه المشروعات من عدم وجود جهة أو جهات داعمة تهتم بشؤونها وتقدم الرعاية والدعم لها، وحتى إن وجدت هذه الجهات فإنها لا تقوم بالدور المنوط بها بالشكل المطلوب وهذا يؤدي إلى فشل الكثير منها وعدم قدرتها على الاستمرار (المللي، 2015).

4- **العقبات المتعلقة بالموارد البشرية:** تواجه هذه المشروعات صعوبات كبيرة في الحصول على العمالة اللازمة، حيث تفضل العمالة الماهرة والكفؤة العمل في المشروعات الكبيرة لوجود مزايا وحوافز أفضل مما هو موجود في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبذلك يضطر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمالة غير ماهرة ويقومون بتدريبهم أثناء العمال مما يلقي بأعباء إضافية على كاهل هذه المشروعات (بن على وبالموشي، 2003).

5- **العقبات المتعلقة بعدم توافر المعلومات والبيانات:** تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تحتاجها من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار على أسس علمية واقتصادية سليمة، مما يترتب عليه عدم إدراك أصحاب هذه المشروعات لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع المنتجات أو الحصول على حصة مناسبة في السوق (النفطي، مصلح، 2019).

6- **العقبات المتعلقة بالجوانب التنظيمية والتشريعية:** تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة قدراً كبيراً من التعقيد فيما يتعلق بإجراءات تأسيس المشروع، من

حيث صعوبة الحصول على التراخيص اللازمة وتعدد الجهات ذات العلاقة بذلك مثل الجهات المانحة للتراخيص والضرائب والضمان الاجتماعي والجهات الرقابية والتفتيشية وغيرها (نوزاد، 2006).

هذه أهم العقبات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كثير من دول العالم ومن بينها ليبيا، ولكن العقبة الأبرز والتي تقف عائقاً أما تأسيس هذا النوع من المشروعات ونجاحها هي عقبة عدم حصولها على التمويل اللازم سواء عند التأسيس أو أثناء ممارسة النشاط، وفي البحث التالي سنناقش هذه العقبة بشيء من التفصيل.

مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تعد مشكلة التمويل هي العقبة الأبرز التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ففي كثير من الأحيان لا يكون التمويل الذاتي كافياً لتأسيس المشروع أو استمراره في ممارسة نشاطه أو في حالة الإحلال والتجديد، وعليه قد يلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى طلب التمويل من الجهات ذات العلاقة وهي المصارف التجارية والمتخصصة وصناديق التمويل والاستثمار، وهذا ما أدى إلى بروز مشكلة تمويل هذه المشروعات، حيث لا تقوم جهات التمويل بتلبية حاجتها من الأموال وهو ما أدى إلى وجود فجوة تمويلية بين ما تحتاجه هذه المشروعات والتمويل المتاح من قبل الجهات المانحة، وسبب وجود هذه الفجوة التمويلية هو عزوف جهات التمويل عن إقراض هذه المشروعات لعدة أسباب نذكر منها (حداد، 2006):

- 1- غياب الثقة بين جهات التمويل وأصحاب هذه المشروعات وبالتالي فقد الجدارة التمويلية وفقدان فرصة الحصول على القروض.
- 2- عدم تمكن أصحاب هذه المشروعات من توفير الضمانات الكافية التي تطلبها جهات التمويل والتي قد تكون تعجيزية في كثير من الأحيان.
- 3- افتقار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.
- 4- انخفاض العائد الذي تحققه المصارف من التعامل مع مثل هذه المشروعات بسبب ضآلة حجم معاملتها.

5- ارتفاع درجة المخاطرة في إقراض هذه المشروعات والتي يكون أغلبها عبارة عن مشروعات فردية أو عائلية لا تتوفر عنها المعلومات الكافية بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة.

6- عدم وجود سجلات محاسبية قانونية ومنظمة يمكن أن تنتج عنها معلومات يمكن الاعتماد عليها في تقييم المركز المالي للمشروع.

7- دراسات الجدوى الاقتصادية التي يقدمها أصحاب هذه المشروعات إلى جهات التمويل لا تعترف بها هذه الجهات بدعوى أنها غير سليمة ولا تستند إلى أسس موضوعية.

وبالإضافة إلى عزوف جهات التمويل عن إقراض هذه المشروعات، فإن أسباباً أخرى تدفع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى صرف النظر عن الحصول على التمويل من هذه الجهات منها: ارتفاع تكلفة التمويل المراد الحصول عليه وارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع، وفي بعض الأحيان يكون التمويل متاح غير مناسب لاحتياجات المشروع التمويلية نظراً لقصر مدة الائتمان أو عدم كفايته.

● واقع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

رغم وجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنظومة الاقتصادية في ليبيا منذ فترة طويلة ووجود بعض جهات الإقراض أيضاً منذ ستينيات القرن الماضي (المصرف الزراعي مثال على ذلك)، إلا إن الاهتمام الفعلي بهذا النوع من المشروعات بدأ من الألفية الثانية، حيث حاولت السلطات الحكومية إيجاد منظومة تدعم الريادة والابتكار وتساهم في تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد كانت البداية بتأسيس ما يسمى حالياً « صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل » والذي مر بسلسلة من القرارات والتغييرات الهيكلية والتبعية الإدارية، حيث أنشئ الصندوق سنة 1994م تحت مسمى صندوق التحول للإنتاج بقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم 815 لسنة 1994م، ثم بعد ذلك تغيير مسماه إلى صندوق التشغيل وتم توسيع اختصاصه بموجب القرار رقم 109 لسنة 2006م الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (سابقا)، ثم أعيدت تسميته صندوق

ضمان الإقراض لأغراض التشغيل بناء على القرار رقم 475 لسنة 2008م الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (سابقاً).

وخلال هذه التغيرات في تسمية وهيكلية الصندوق تغيرت أيضاً تبعيته إلى جهات مختلفة حتى صدر قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 12 لسنة 2011م والذي نقلت بموجب تبعية الصندوق إلى وزارة الاقتصاد.

ورغم أن سلسلة القرارات والتغيرات الهيكلية والبنوية التي مر بها الصندوق أوجدت غياباً للرؤية أدت إلى تذبذب سياسات الإقراض وتغيرها والتي أنتجت أداءً يتسم بالتعامل مع الواقع دون وجود خطط واضحة ومدروسة، ورغم ذلك فقد ساهم الصندوق ولو بقدر ضئيل في تمويل بعض المشروعات، حيث وصلت قيمة القروض التي منحها الصندوق في سنة 2010 على سبيل المثال إلى حوالي 53.400 مليون دينار منحت لعدد 1246 مشروعاً، رغم أن هذا القدر من التمويل صاحبه غياب معيار العدالة الاجتماعية في توزيع القروض، بالإضافة إلى أن جل المشروعات التي تم تمويلها لم تحقق أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ولم تساهم في التنمية المكانية بسبب أن كثيراً منها غير موجود على أرض الواقع، عدا عن كون معظمها متكرراً ونمطياً، مع ارتفاع ملحوظ في سقف الإقراض الذي قلص فرص العمل المستهدفة وأدى إلى تعاظم مشكلة البطالة بدلاً من تقليصها (التواتي، ناصف، 2013).

واستكمالاً لجهد بناء منظومة الريادة والابتكار ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تم تأسيس البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، والذي أسس سنة 2007 وكان تابعاً لمجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي، غير أنه أصبح مؤسسة مستقلة إدارياً وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 73 لسنة 2011م، وكان الهدف من تأسيسه هو دعم القطاع الخاص وتشجيع وتحفيز الشباب الليبي على الابتكار والريادة، ونشر ثقافة الريادة والابتكار في المجتمع، وتأسيس هياكل دعم ومساندة للمشروعات الاقتصادية الخاصة وبالأخص في مراحلها الأولى من التأسيس والانطلاق.

وفي هذا السياق قام البرنامج بوضع لبنات البناء المؤسسي وكان من ضمن مجهوداته مشاركته في العديد من الفعاليات المحلية والدولية، وخلق أطر تعاون وتواصل مع معظم

المدن والمناطق في ليبيا، كما تم توقيع اتفاقية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لنشر ثقافة الريادة في الفضاء الأكاديمي، تضمنت تأسيس حاضنات أعمال بالمؤسسات التعليمية والتي كانت باكورتها افتتاح أول حاضنة جامعية في ليبيا بجامعة بنغازي سنة 2012 وقد سبق ذلك تأسيس حاضنات الأعمال في كل من طرابلس وبنغازي وسبها التي افتتحت في سنة 2009 إلى جانب الحاضنات المتخصصة منها الحاضنة الزراعية وحاضنة ذوي الاحتياجات الخاصة وحاضنة المرأة وحاضنة تقنية المعلومات، تبع ذلك افتتاح العديد من مراكز الأعمال في مختلف المدن الليبية.

وقد تركز اهتمام البرنامج على تقديم المشورة والدعم الفني للرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ومساعدة أصحاب هذه المشروعات على إتمام إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة لتأسيس المشروع، وامتدت جهود البرنامج إلى محاولة مساعدتهم في الحصول على التمويل اللازم لتأسيس المشروع وتشغيله غير أن هذه المجهودات ظلت محدودة الأثر، حيث تعتبر إشكالية التمويل العقبة التي حالت دون قيام البرنامج بدوره الذي ابتغاه المشرع منه، فقد أحيلت العديد من دراسات الجدوى للمشروعات التي أشرف عليها البرنامج للمؤسسات التمويلية لغرض التمويل (مصرف الجمهورية، مصرف شمال أفريقيا، مصرف الوحدة، مصرف التنمية، المصرف الزراعي، صندوق دعم الصناعات المحلية، صندوق ضمان الإقراض)، إلا إن هذه الجهود لم تثمر عن تمويل أي مشروع، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى أن تلك المؤسسات التمويلية قد تعذر عليها -وفقاً للأساليب والإجراءات المتبعة- تمويل هذه المشروعات، إضافة إلى أسباب أخرى منها على سبيل المثال لا الحصر: طلب الرهونات والتي يعجز عن الوفاء بها معظم الراغبين في إنشاء مثل هذا النوع من المشروعات، ناهيك عن افتقار تلك المؤسسات التمويلية في كثير من الأحيان إلى السيولة المالية اللازمة لتمويل تلك المشروعات.

ولحل هذه المشكلة حاول البرنامج التواصل مع مختلف هذه الجهات وعلى رأسها صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل محاولاً إيجاد صيغ للتعاون والتنسيق بين البرنامج والصندوق وبحيث يقوم البرنامج بالدور الفني ويتولى الصندوق الجانب التمويلي غير أن الصندوق رفض وبشكل قاطع التعاون مع البرنامج في غياب جهات عليا تحدد دور

ومهام كل جهة بشكل واضح وتتابع تنفيذها منعا لتداخل الاختصاصات من جهة وتقاسم الجهات عن القيام بدورها من جهة أخرى.

وإزاء هذا الوضع الذي أصبح بمقتضاه البرنامج غير قادر على القيام بمهامه الأصلية، نجد أن الكثير من المشروعات الصغرى والمتوسطة أضحت عبارة عن أفكار ودراسات جدوى حبيسة الأدراج عvisية على التنفيذ بسبب فقدان التمويل، الأمر الذي أصاب هذا القطاع الحيوي بالشلل التام.

وإلى جانب هاتين الجهتين اللتين أنيط بهما النهوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة بشكل أساسي (صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل والبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة)، كانت هناك جهات أخرى تتبع القطاع العام كان من بين أهدافها المساهمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يأتي على رأسها مصرف التنمية وكذلك المصرف الزراعي والمصرف الريفي إلى جانب المصارف التجارية الأخرى، غير إن كل هذه الجهات لم تكن مساهمتها في المستوى المطلوب ولم تكن جهودها وبرامجها في هذا المجال ناجعة وظلت مشكلة التمويل تمثل العقبة الكأداء أمام انطلاق هذه المشروعات وتحقيق الهدف منها.

وطبقاً لمسح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي قام به مجلس التخطيط الوطني ضمن الخطة الاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2008-2018 فإن أقل من 4 % من المؤسسات المستجيبة لها علاقات مصرفية مع مصارف تجارية و 45 % فقط لها علاقات مصرفية مع مصارف حكومية مثل مصرف التنمية وتعتمد الغالبية العظمى من هذه المؤسسات 94 % تقريباً على مصادرها الذاتية لتوفير رأس المال العامل و 9 % فقط منها تقدمت مرة بطلب قرض (مجلس التخطيط الوطني، 2008).

● إطار مقترح لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة:

قبل الشروع في عرض مقترح تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هذه نبذة مختصرة عن أبرز وأنجح التجارب الدولية في دعم الريادة والابتكار وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تزويدها بالتمويل اللازم سواء على المستوى العربي أو المستوى الدولي:

تاريخياً، درجت العديد من الدول على الفصل بين الدعم الفني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وتمويل هذه المشروعات (كما هو في الحالة الليبية القائمة)، بدعوى اختلاف طبيعة كل منها واحتياجاتها من المهارات الفنية المختلفة، غير إن الإخفاق في التنسيق بين الدعم الفني كوحدة منفصلة عن التمويل كان سبباً في مبادرات حديثة تدعو للجمع بين الجانبين في منظمة واحدة، وأخذت هذه المبادرات صدقاً واسعاً كما يتبين من تجارب العديد من الدول.

على الصعيد الدولي، تشير تجارب دول عديدة حول العالم بما لا يقبل الشك إلى نجاعة الجمع بين شق الدعم الفني وشق تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة. فمثلاً، تتلخص ملامح التجربة اليابانية في إنشاء هيئة تنمية خاصة بصياغة سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتبع وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، تسهل تقديم الدعم المالي للمشروعات وإجراءات تمويلها وزيادة رأس مالها، بالإضافة إلى تقديم الداعم الإداري والتنظيمي الهيكلي وتدابير الحماية والوقاية من الإفلاس (دراجي، 2012).

وعلى الصعيد الإقليمي، فالتجربة المصرية على سبيل المثال تركزت حول إنشاء كيان يسمى الصندوق الاجتماعي للتنمية في سنة 1991 والذي أنيط به تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال العمل على تمويلها بالتعاون مع المؤسسات والجمعيات الأهلية وفقاً للقواعد والإجراءات التي تكفل تنظيم عمليات التمويل والتحصيل والمتابعة (عباس، 2020).

كما أن التجربة العراقية في عام 2012 نتج عنها إصدار قانون لإنشاء «صندوق دعم المشروعات الصغيرة المدرة للدخل» يناط به تقديم الدعم للباحثين عن فرص بعث المشروعات من الراغبين في العمل، ويختص بتقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (فارس، 2017).

وكذلك حذت التجربة المغربية نفس الحذو من خلال إنشاء مؤسسة عمومية تسمى «الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة» يناط بها تقديم المساعدات الفنية والتقنية والإدارية ويقع ضمن نطاق اختصاصها تقديم الإعانات والمساهمات للمشروعات الصغرى والمتوسطة (عبد المنعم، طلحة، إسماعيل، 2019).

عرض الإطار المقترح:

من خلال استعراض واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وعجز الأطراف ذات العلاقة بدعم هذه المشروعات عن إيجاد الحلول المناسبة لأهم عقبة تواجهها وهي عقبة الحصول على التمويل، واستنادا إلى تجارب الدول التي حققت نجاحات معتبرة في دعم هذه المشروعات نقدم هذا المقترح والذي نأمل أن يساهم في حل هذه المشكلة من خلال آليات التمويل التي يقدمها، حيث يركز هذا المقترح على عدد من العناصر وفق الآتي:

● أولا: إعادة هيكلة الجهة الرئيسة التي يناط بها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

وذلك من خلال دمج البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة والذي يمثل الجناح الفني مع صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل والذي يمثل الجناح التمويلي تحت مسمى واحد ولا يعني ذلك قيام الأخير بالتمويل المباشر ولكن دوره ينصب على التواصل مع الجهات التي تستطيع تقديم القروض لمثل هذا النوع من المشروعات وتذليل الصعاب وتجسير الفجوة التمويلية بين جهات الإقراض وهذه المشروعات من خلال توفير الضمانات التي تطلبها جهات الإقراض، بينما يقوم الجناح الفني بتقديم المشورة الفنية والدعم اللوجستي وخاصة في السنوات الأولى من إطلاق المشروع بما فيها احتضان المشروعات المتميزة في مراكز وحاضنات الأعمال وتقديم كل ما يتطلبه ذلك من دعم فني وإداري وتسويقي.

● ثانيا: إعادة هيكلة المصارف المتخصصة:

وذلك من خلال تقديم الدعم اللازم لها سواء من ناحية رفع قدرتها التمويلية أو توفير الموارد البشرية القادرة على إدارة العمليات الائتمانية وإذا ما تم ذلك بالشكل الصحيح، يمكن أن تساهم بشكل كبير في حل مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن يكون المصرف الريفي وهو أحد هذه المصارف المتخصصة والذي تأسس عام 2002 أكثر مؤسسة ملائمة لتقديم الدعم للمشاريع الريفية الصغيرة، فقد مول هذا المصرف بين أعوام 2002 و 2005 حوالي 2339 مشروعاً بإجمالي استثمار بلغ 9.2 ملايين دينار ليبي أي بمتوسط استثمار يبلغ 4000 دينار ليبي، وهو يملك إمكانية كبيرة لتوسيع

عملياته لتمويل مشاريع حيوية ويمكن أن يتعزز دوره بالعمل في مجال إقراض التمويل الصغير جداً (الميكروي) استناداً للنماذج الناجحة في دول أخرى بما فيها مصر.

ويمكن للمصرف الريفي أن يلعب دوراً هاماً في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى القرية وبشكل خاص المرتبطة بالنساء المقبلات على الأعمال نظراً لشبكة فروعها الكثيفة، ويمكن لإدخال خدمة التمويل الصغير جداً (الميكروي) في الإقراض للمجتمعات الريفية أن يملأ فراغاً هاماً للوصول إلى مثل هذه المجموعات الأقل حظاً في الحصول على التمويل من القطاع المالي الرسمي. ويمكن للمصرف الريفي أن يعتمد أسلوب التمويل الميكروي لمساعدة الفقراء استناداً لنموذج «Grameen¹» كأداة فاعلة بشكل كبير لتمويل الأعمال التي ينشئها الأشخاص الفقراء (مجلس التخطيط الوطني، 2008).

أما مصرف التنمية الذي يملك سجل أداء ضعيف جداً في مجالات توجيه الموارد المالية وتمويل المشروعات واسترداد القروض، فهو بحاجة إلى إعادة هيكلة من ناحيتي التشغيل والتمويل، حيث يجب تغيير إجراءات الإقراض (التحليل والمراقبة واسترداد القروض) ويلزم تدريب الإدارة والعاملين، مع توفير نظم إدارة معلومات حديثة. وعلى مصرف التنمية كذلك اعتماد سياسات وممارسات مصرفية مرموقة (أوصيلة، الطوير، 2019).

ويعتد المصرف الزراعي الأفضل مقارنة مع مصرف التنمية، غير أنه يحتاج كذلك إلى إعادة التنظيم وأن يتم تعزيزه بنظم معلومات ومنهجيات إقراض حديثة، وهناك حاجة إلى تدريب الإدارة والعاملين على أفضل الممارسات الخاصة بالتمويل الزراعي، على أساس طرق التمويل الميكروي، ويمكن أن يقوم المصرف بتمويل مشاريع إنتاج غذائي كبيرة (مثل مزارع الري الدائري الكبيرة)، وفي هذه الحالة يكون بحاجة إلى اعتماد طرق وأساليب وممارسات فاعلة للإشراف على القروض، حيث إن تعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتزايدة للمنافسة سيتطلب من المصرف تطوير القدرة على إجراء دراسات سوقية وقطاعية مع تقديرات محسوبة للمخاطرة (محمد، 2012).

1 تعني كلمة Grameen مصرف القرية وقد أسس هذا المصرف محمد بونس الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1983 في بنغلاديش ويقوم هذا المصرف بتقديم قروض صغيرة إلى الفقراء دون اشتراط ضمانات وبحيث يقوم هؤلاء الفقراء بتأسيس مشروعات صغرى تنتزعهم من الفقر وتساهم في نمو الاقتصاد والحد من البطالة والفقر وقد لاقى هذا النموذج نجاحاً باهراً وأصبح يطبق في كثير من دول العالم

وفي هذه الإطار يمكن دمج المصرف الزراعي مع المصرف الريفي باعتبار أن معظم المشروعات التي يقوم بتمويلها المصرف الزراعي يتم تأسيسها في الأرياف بحكم توفر الظروف المناسبة لنجاحها، وبذلك يمكن الاستفادة من دمج رأس مال المصرفين وتوحيد جهودهما حتى يمكن تمويل أكبر عدد ممكن من المشروعات.

● **ثالثا: تحسين أداء المصارف التجارية في مجال إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

يعاني القطاع المصرفي في ليبيا من الكثير من المشاكل التي تجعله غير قادر على القيام بالدور المطلوب منه في إنعاش الاقتصاد والمساهمة في التنمية بما فيها المساهمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يعول عليها كثيرا في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية والمشكلة الرئيسية التي تعيق وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل من المصارف التجارية هي عدم كفاية الضمانات الإضافية. وهنا يأتي دور صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل ليكون وسيطا فاعلا بين المصارف التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم الضمانات التي تتطلبها هذه المصارف وتدل التجربة الدولية بأن تقديم خطة جيدة لضمان القروض يمكن أن توفر إمكانية إضافية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكنها تقديم هذه الضمانات.

● **رابعا: زيادة الاهتمام ببعض الآليات الأخرى المستخدمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

ظهرت العديد من الأساليب والآليات الحديثة المستخدمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي أثبتت نجاحها في كثير من دول العالم ومن هذه الآليات ما يلي:

- **التأجير التمويلي:** هو اتفاق بين المؤجر والمستأجر لتأجير أصل معين يختاره المستأجر ويحفظ المؤجر بملكية الأصل خلال مدة زمنية يتفق عليها الطرفان مقابل إيجار شهري محدد القيمة وقد تنتهي هذه المدة بتحول ملكية الأصل إلى المستأجر، ويعتبر التأجير التمويلي أحد الوسائل التي يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تحصل من خلالها على الأصول الرأسمالية دون الحاجة إلى شرائها وتحمل تبعات تمويلها، ويمكن أن تكون هذه الآلية ذات نفع كبير في المساهمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل وجود قانون خاص بالتأجير التمويلي الذي فتح الطرق

لتأسيس شركات متخصصة في هذا النوع من التمويل إضافة إلى إمكانية قيام المصارف التجارية بتمويل المشروعات وفق هذه الآلية (الجروشي والتركي، 2019).

- **مؤسسات رأس المال المغامر:** تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صاحبة الابتكار، وبالذات تلك التي تعتمد أو تطور تقنيات غير مسبوقة، إلى رأس مال مغامر قد لا ترغب المصارف التجارية في تقديمه نظراً لأن مثل هذه المؤسسات لا تستطيع خدمة الدين في المراحل الأولى من التشغيل.

ويوجد في معظم الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية رأسماليون ومساهمون يقدمون تمويل على شكل شراكة أو قروض للمشاريع الجديدة بهدف إطلاق المشروعات ومساعدتها حتى تصل إلى مرحلة نمو حيوية حينها يمكن لأصحاب رأس المال المغامر بيع أسهمهم من خلال سوق الأسهم أو العرض المباشر للمستثمرين، ومع ذلك، فإن تمويل رأس المال المغامر لمؤسسات فيها مخاطرة يعد ظاهرة حديثة نسبياً في الدول النامية (الأمين، 2019).

وعليه يمكن الاستفادة من هذا الأسلوب في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة التي تقوم على أساس الأفكار والابتكارات الجديدة والتي تتبنى تقنيات حديثة، وذلك من خلال تطوير برنامج دعم رسمي منظم لمساندة إنشاء هيئات وساطة خاصة لرأس المال المغامر.

- **سوق الأوراق المالية:** أظهرت التجربة الدولية مؤخراً أنه حتى في الدول ذات الدخل المتدني نسبياً، تلعب تبادلات الأسهم دوراً هاماً في تحريك المدخرات للمؤسسات الخاصة، وقد أحرزت دولاً مثل مصر، تونس، الأردن المغرب، تركيا وكينيا تقدماً مهماً في تطوير أسواق رأس المال، بما يساعد في تحريك المدخرات لتمويل احتياجات المؤسسات التي تمت خصخصتها من رأس المال المغامر، وقد أظهرت تجربتها أن أسواق رأس المال تطورت بصورة ثابتة في دول أقامت هيئات ناظمة لممارسة الرقابة، وعليه فإن الاهتمام بسوق الأوراق المالية سيسهم بالتأكيد في حل مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مجلس التخطيط الوطني، 2008).

وفي الشأن يمكن أيضاً الاستفادة من التمويل الذي تقدمه بعض الهيئات والمنظمات والصناديق الدولية في إطار البرامج التي تقوم بها هذه المنظمات وخاصة في الدول النامية ومنها ليبيا.

● خامسا: الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي:

أصبحت الخدمات المالية الإسلامية بما فيها التمويل تلاقي انتشارا واسعا ليس في الدول الإسلامية فقط ولكنها تستخدم حتى في دول غير إسلامية، وذلك لنجاحها في حفظ أموال جهات الإقراض وخاصة في الأزمات الاقتصادية التي عصفت بكثير من الدول وانعكس أثرها على قطاع المصارف، ويعرف التمويل بالصيغ الإسلامية على أنه: «تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المشروعات المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك وفق مجموعة من الضوابط تتمثل في: ضابط المشروعية الحلال، ضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ضابط المحافظة على المال وحمايته من المخاطر، ضابط الالتزام بالأولويات الإسلامية، ضابط تنمية المال بالتقليب وعدم الاكتناز، ضابط التدوين المحاسبي لحفظ الحقوق، ضابط أداء حق الله في المال وهو الزكاة». (البلتاجي، 2005)

ومن أهم الصيغ المستخدمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

التمويل بالمشاركة: تعد صيغة المشاركة من أهم الصيغ التمويلية في المجتمع الاقتصادي حيث يقوم المصرف بتقديم المال اللازم لصاحب أو أصحاب المشروع، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه أما الخسارة فيتم تحملها بحسب مساهمة كل طرف في رأس المال ويقوم بإدارة المشروع صاحب المشروع نفسه ومشاركة المصرف بالقدر اللازم لحفظ حقوقه والاطمئنان لعدم حدوث إهمال أو تقصير، ويحصل صاحب المشروع على حصة إضافية نظير إدارته للمشروع (الهاشمي، 2010)، وتلاءم صيغة التمويل بالمشاركة المشروعات الصغيرة للمبررات الآتية:

1- مرونة أسلوب المشاركة في إمكانية تمويل أي مشروع سواء أكان صغيرا أو متوسطاً ولا سيما المشاركة المنتهية بالتمليك حيث تمكن الشريك من تملك المشروع بعد تخرج المصرف الإسلامي.

2- إمكانية الاستفادة تلك المشروعات وخاصة الإنتاجية من استخدام اسم المصرف عند تسويق منتجاتها.

- 3- مساهمة صاحب المشروع في حصة من التمويل يجعله حريصاً على نجاح المشروع.
- 4- زيادة ربحية المصرف مع زيادة نمو نشاط المشروع واستمراره.
- 5- مساهمة المشاركة بطريق مباشر في التنمية الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة للدخل القومي.

- صيغة التمويل بالإجارة مع الوعد بالتملك: تعرضنا في فقرة سابقة لهذا الأسلوب تحت مسمى التأجير التمويلي، وتسمى هذه الصيغة في قاموس المصارف الإسلامية بصيغة التمويل بالإجارة مع الوعد بالتملك وهي من الصيغ التي يمكن استخدامها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للعديد من الأسباب من أهمها (خديجة، 2004):

1- إن المصرف يستطيع توفير وشراء أي وحدة إنتاجية لأي من المشروعات وتملكها ثم يعيد تأجيرها إلى تلك المشروعات مع احتفاظه بملكيتها وفي حالة تأخر تلك الوحدات عن السداد يمكن له أن يسترد الوحدة الإنتاجية، ويعد تملك المصرف للوحدة الإنتاجية أحد أشكال الضمانات الهامة للمصرف، وهو ما يؤدي إلى التغلب على أهم معوقات تمويل المشروعات الصغيرة التي لا يتوافر لديها ضمانات.

2- يتمكن المشروع من امتلاك الأصول المختلفة بعد نهاية المدة المتفق عليها دون أن يتكبّد تكاليف شرائها، وإنما يقوم بدفع هذه التكاليف على أقساط تتمثل في قيمة الإيجار الشهري الذي ينتهي بالتملك.

3- يمكن للمصرف أن يستأجر تلك المعدات ثم يعيد تأجيرها للمشروعات الصغيرة. وتناسب صيغة التمويل عن طريق التأجير مع الوعد بتملك المشروعات الإنتاجية الصغيرة والتي تحتاج إلى خطوط إنتاج مثل المطابع ومصانع التعبئة والتغليف، وكذلك المشروعات التي تحتاج إلى الأجهزة والمعدات مثل المعامل الطبية.

- صيغة بيع السلم: تعد صيغة بيع السلم من الصيغ التمويلية البديلة للإقراض بفائدة من خلال نظام الجاري المدين بفائدة، حيث يتم توفير سيولة نقدية للعملاء مقابل شراء

منتجاتهم ودفع ثمنها حالاً، ويكون الاستلام فيما بعد لأجل معلوم (المشيقي، 2013).

وتلاؤم هذه الصيغة المشروعات الزراعية لصغار الفلاحين حيث يقوم المصرف بشراء المحصول مقدماً، كما تلاؤم المشروعات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج وحدات إنتاجية كمنتج نهائي أو وحدات تستخدم في مراحل إنتاجية أخرى لشركات كبيرة مثل إنتاج بعض مكونات السيارات ويمكن للمصرف الإسلامي أن يقوم بتمويل تلك المشروعات الصغيرة بصيغة السلم عن طريق ما يلي (البلتاجي، 2005):

1- يقوم المصرف الإسلامي بشراء إنتاج المشروعات الصغيرة بعقد السلم الأصلي (دفع نقدي واستلام مؤجل) مما يوفر سيولة نقدية لتلك المشروعات.

2- عقد اتفاقيات مع الشركات الكبيرة التي تستخدم إنتاج المشروعات الصغيرة كمكونات لمنتجاتها النهائي على بيعها لهم عن طريق عقد السلم الموازي.

في حالة قيام المشروعات الصغيرة بإنتاج منتج نهائي تقوم المصارف الإسلامية بالاتفاق مع بعض عملائها (الموزعين) على بيع تلك المنتجات لهم إما عن طريق السلم الموازي أو المراجعة.

صيغة التمويل عن طريق المراجعة للأمر بالشراء: تعرف صيغة المراجعة لأجل للأمر بالشراء بأنها بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، حيث يقوم المصرف الإسلامي بشراء السلعة بناء على طلب العميل ثم بيعها له بالأجل، وتتميز صيغة المراجعة لأجل للأمر بالشراء بإمكانية توفير ما يحتاجه العملاء من معدات أو مواد خام عن طريق قيام المصرف بتلبية احتياجات العميل بشراء ما يحتاجه وتملكه ثم بيعه له مرابحة، وحتى تحقق المراجعة الهدف المطلوب منها وهو المساهمة في تنمية المشروعات الصغيرة يجب أن تهتم بتمويل شراء الوحدات الإنتاجية (خطوط الإنتاج) أو شراء المواد الخام ومستلزمات التشغيل التي تستخدم في صناعة المنتجات النهائية (يحي، 2018).

وتتمثل مخاطر تلك الصيغة في تملك المشروع الصغير للوحدة الإنتاجية أو استخدامه

النهائي للمواد الخام، ثم يتعثر في سداد الأقساط في آجالها، ويمكن التغلب على تلك المخاطر عن طريق الحصول على ضمانات من جهات حكومية (طرف ثالث)، حيث يمكن أن يقوم صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل بهذا الدور.

- **صيغة التمويل عن طريق بيع الاستصناع:** يقصد ببيع الاستصناع قيام المصرف بتصنيع ما يرغب العميل من وحدات إنتاجية أو عقارية (عن طريق المصنعين) ثم تقسيط المبلغ على دفعات مع الحصول على ربحية، وتعد صيغة الاستصناع من الصيغ التمويلية التنموية حيث تساهم في إنشاء وحدات جديدة لم تكن موجودة مثل تصنيع خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مباني سكنية إلى غير ذلك، وتتاسب صيغة التمويل عن طريق البيع بالاستصناع المشروعات الصغيرة القائمة والتي تريد التوسع في حجم أعمالها عن طريق زيادة خطوط الإنتاج الحالية أو إنشاء وحدات عقارية جديدة إلى غير ذلك من أساليب التوسع في المشروعات الصغيرة (اطلوبة، 2009).

وتمكن هذه الصيغة المصرف من الحصول على قدر كبير من قيمة التمويل خلال مرحلة الإنشاء عن طريق الدفعات المقدمة أو الأقساط الدورية خلال مرحلة التنفيذ، ولا تختلف مخاطر صيغة الاستصناع عن صيغة بيع السلم السابق بيانها والتي يمكن أن يتصدى لها هي الأخرى صندوق ضمان الإقراض.

- **صيغة التمويل عن طريق المزارعة:** وهي عبارة عن مشاركة بين طرفين أحدهما يقوم بتوفير الأرض والآخر يزرعها والناتج مناصفة بين صاحب الأرض ومن زرعها، ولذلك فهي نوع من أنواع المشاركة الإسلامية.

وتعد صيغة التمويل عن طريق المزارعة من أهم الصيغ التي يمكن استخدامها لتمويل القطاع الزراعي خاصة إذا علمنا أن الوطن العربي بما فيه ليبيا يستورد 75 ٪ من احتياجاته الغذائية من الخارج رغم توافر مساحات شاسعة قابلة للزراعة، ولقد نجح تطبيق هذه الصيغة في السودان وباكستان وأحدثت تنمية زراعية فعالة.

ويمكن للمصرف أن يستخدم صيغة المزارعة على النحو التالي (البلتاجي، 2005):

- 1- أن يقوم بشراء أراضي زراعية ثم يقدمها للمزارعين لزراعتها مقابل حصة من المحصول .
- 2- أن يقوم المصرف بتوفير البذور والسماذ عن طريق بيعها لأصحاب الأراضي الزراعية مقابل حصة من المحصول أو سداد ثمنها نقدا عند جني المحصول .
- 3- شراء المصرف للمحصول عن طريق بيع السلم .
- 4- توفير آلات زراعية (محاريث) للمزارعين وتقديمها لهم إما عن طريق التأجير أو المشاركة .

● **الخلاصة:** نخلص مما تقدم إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل ترجمة عملية لتحويل الأفكار التي يتقدم بها الرياديون والمبتكرون إلى مشروعات ذات جدوى اقتصادية ونفع يعود على أصحابها وعلى المجتمع بشكل عام، وهذا ما جعل الحكومات في مختلف دول العالم تولي اهتماما كبيرا بهذه المشروعات وتقدم لها الدعم والمساندة اللازمين ورغم نجاح هذه الجهود في عدد من دول العالم إلا إنها مازالت تعاني من عقبات ومشاكل عديدة في دول أخرى ومن بينها ليبيا.

ولعل من أبرز ما يعيق تأسيس هذه المشروعات واستمرارها هو عدم حصولها على التمويل اللازم باعتبار أن أغلب أصحاب هذه المشروعات من الرياديين والشباب الذين لا يملكون الأموال اللازمة لتأسيسها وإدارتها وهم في حاجة إلى مصدر للأموال غير أن المؤسسات التي تمثل مصادر الأموال (المصارف ومؤسسات التمويل الأخرى) تمتنع عن إقراض هذه المشروعات بحجة عدم توفر الضمانات الكافية وارتفاع درجة المخاطرة، وهذا ما أدى إلى تدني نسبة تأسيس هذه المشروعات في ليبيا قياسا بالدول الأخرى.

ومن هذا المطلق تم عرض مقترح لمعالجة مشكلة التمويل التي تمثل العقبة الكأداء أمام تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونجاحها، وقد تم الاسترشاد بتجارب بعض الدول التي حققت نجاحات معتبرة في تقديم هذا المقترح، إلى جانب الاستفادة من البحوث والدراسات التي أجريت في هذا المجال.

هذا وقد اشتمل المقترح على سبعة عناصر، يتعلق العنصر الأول بوجوب توحيد الجهة

الأساسية الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تتكون هذه الجهة من جناحين الجناح الأول يختص بالدعم الفني ويختص الجناح الثاني بموضوع التمويل، وهذا من شأنه أن يسهل عملية التنسيق بين الجناحين وقد أثبتت تجارب عدد من الدول تحقيق نجاحات معتبرة في حالة الدمج هذه.

وتعلق العنصر الثاني بإعادة تنظيم وهيكله المصارف المتخصصة والتي ينتظر أن تقوم بدور كبير في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما العنصر الثالث فقد تمت الإشارة فيه إلى ضرورة تفعيل دور المصارف التجارية والتي يمكن أن تساهم بقدر لا بأس به في حل مشكلة التمويل إذا ما حصلت على الضمانات الكافية، وفي العنصر الرابع تمت الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بآليات التمويل الحديثة والتي منها التمويل التآجيري ورأس المال المغامر وسوق الأوراق المالية وكل هذه الآليات يمكن أن تساهم بقدر كبير في تمويل هذه المشروعات إذا ما أحسن التعامل معها وتوفير البيئة المناسبة لممارسة نشاطها.

أما العنصر الأخير فقد تم التعرض فيه إلى صيغ التمويل الإسلامي باعتبار أن هذه الصيغ تتناسب إلى حد كبير مع هذا النوع من المشروعات فهي لا تعتمد على أسلوب الإقراض التقليدي وطلب الضمانات التي قد لا يستطيع أصحاب هذه المشروعات تقديمها، ولكنها تعتمد على المشاركة في المغرم والمغنم، ومن هذه الصيغ المشاركة والتمويل بالإجارة وبيع السلم والمراوحة والاستصناع والمزراعة، وفي هذا الإطار حققت كثير من الدول التي تعتمد على صيغ التمويل الإسلامي نجاحات معتبرة في مجال تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وديمومتها.

■ التوصيات:

بناء على ما سبق عرضه يمكن أن نورد التوصيات التالية:

1- دعوة أصحاب القرار في الدولة إلى مزيد الاهتمام والدعم للرياديين وأصحاب الابتكارات وتوفير الظروف والبيئة المناسبة لترجمة مبادراتهم إلى مشروعات ذات جدوى اقتصادية وبحيث تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد والتطور.

2- دعوة الجهات ذات العلاقة إلى بذل مزيد من الجهود في سبيل تذليل العقبات التي

تحد من تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونجاحها باعتباره الوعاء الذي يحتوى الأفكار والمبادرات الريادية.

3- باعتبار أن من أهم العقبات التي تواجه تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي عقبة التمويل، عليه ندعو كل الأطراف ذات العلاقة إلى تبني المقترح المعروض في هذا البحث والنظر إليه بجدية باعتباره محاولة لمعالجة عقبة التمويل مع إمكانية تعديله بما يتناسب مع الظروف والأحوال التي قد تكون غير منظورة للباحث عند إعداد لهذا المقترح، مع العلم بأن هذا المقترح هو ليس من بنات أفكار الباحث وإنما هو نتاج اطلاعه على تجارب بعض الدول التي حققت نجاحات في هذا المضمار إلى جانب بعض الدراسات التي قامت بها منظمات محلية ودولية، وكذلك بعض الدراسات الأكاديمية.

4- دعوة الجهات ذات العلاقة بالريادة والابتكار وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات البحثية والأكاديمية إلى مزيد عقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات المتعلقة بنشر ثقافة الريادة والابتكار والمساهمة في حل المشاكل التي تحول دون ترجمة أفكار المبتكرين والرياديين إلى مشروعات اقتصادية ناجحة.

■ المراجع:

- اطلوبة، عبداللطيف عيسى، (2009)، الصيرفة الإسلامية كوسيلة لتمويل المشروعات الصغيرة، مؤتمر تهيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابق)، معهد التخطيط، طرابلس.

- أوصيلة، سميرة حسين و الطوير، إسماعيل محمد، (2019)، واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها في ليبيا، مؤتمر دور رواد الأعمال في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراته.

- الأمين، إيناس علي، (2019) دور رواد الأعمال في نشأة ونجاح صناديق الاستثمار في رأس المال المخاطر في ليبيا، مؤتمر دور رواد الأعمال في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراته.

- بازمة، محمد مصطفى و فركاش، عبد الحفيظ علي، (2017)، العوامل المؤثرة على إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا/ دراسة ميدانية على أصحاب المشروعات الصغيرة العاملة في مدينة بنغازي، المؤتمر العلمي الأول للمشروعات الصغيرة في ليبيا رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل جامعة عمر المختار البيضاء.
- البرغثي، ونيس محمد، (2014)، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- البلتاجي، محمد، (2005)، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة الحاسوبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية تحت عنوان: دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن
- بن علي الأخضر وبللموشي علي، (2013)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول واقع وآفاق النظام المالي والحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر.
- التواتي، أحمد بلقاسم و ناصف، علي عبد السلام، (2013)، صعوبات تمويل المشروعات الصغرى للشباب في المصارف التجارية الليبية المعوقات والحلول، مؤتمر تحديات البطالة وآفاق المستقبل، المعهد العالي للمهن الشاملة، سبها.
- الجروشي، ميلاد مفتاح و التركي، عياد محمد، (2019) دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤتمر دور رواد الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراته.
- حداد، مناور، (2006)، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف الجزائر.
- خديجة، خالد، (2004)، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية، واقع الجزائر، جامعة الشلف الجزائر.

- دراجي، السعيد، (2012)، التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر، الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- زكري، محمد ابوالقاسم وبن عيسى، فوزي رجب (2016)، المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا الطموح والتحديات الداخلية، مجلة الجامعي، نقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي، العدد 23.
- سحنون، سمير، (2006)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف الجزائر.
- الشميمري، أحمد بن عبدالرحمن، (2012)، إشكاليات التعريف والتصنيف في أدبيات المنشآت الصغيرة، المؤتمر العربي الأول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة.
- المشيقح، خالد علي، (2013)، المختصر في المعاملات، (ط2)، الرياض، مكتبة الرشد.
- عباس، جيهان عبدالسلام، (2020) دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية في مصر، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة بعنوان: تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية، جامعة طنطا، مصر.
- عبد المنعم، هبة وطلحة، الوليد و إسماعيل، طارق، (2019) النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.
- فارس، على محمود، (2017) واقع الصناعات الصغيرة في العراق... والدروس المستخلصة، المؤتمر الأول للمشروعات الصغيرة في ليبيا رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل، جامعة عمر المختار البيضاء، ليبيا.
- الفارسي، حمد عيسى، (2017) دور المشاريع الصغيرة في تنويع الاقتصاد الليبي، المؤتمر العلمي الأول للمشروعات الصغيرة في ليبيا رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل، جامعة عمر المختار البيضاء، ليبيا.
- الفطيمي، محمد مفتاح و مصلي، عبدالحكيم محمد، (2019) مدى تأثير المعلومات المحاسبية والمالية على عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة، مؤتمر دور رواد الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراته.

- كنجو، كنجو، (2007) استراتيجيات الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العلمي الخامس بعنوان: نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فلادليفيا، الأردن.
- مجلس التخطيط الوطني (2008) الاستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخطة العمل 2008-2018، طرابلس.
- محمد، ربيعة خالد، (2012)، تقييم دور المصرف الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.
- المللي، قمر، (2015)، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- المنصوري، امحمد عبدالله و البشاري، هند صالح (2017)، الصعوبات التي تواجه رائدات الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا: دراسة تطبيقية في مدينة بنغازي، المؤتمر العلمي الأول لريادة الأعمال في ليبيا: الواقع والمأمول، درنة.
- نوازد، عبدالرحمن، (2006) الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، بدون مكان نشر.
- الهاشمي، محمد الطاهر، (2010) المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة 7 أكتوبر (سابقا)، مصراته.
- يحيى، سالم أحمد، (2018)، واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة غريان للتقنية، المعهد العالي للعلوم والتقنية، غريان.
- اليونسي، حسن محمد، (2024)، تقييم أداء المشروعات الصغرى والمتوسطة بناء على آراء المالكين، دراسة استطلاعية على المشروعات الصغرى والمتوسطة بمدينة ترهونة، مجلة جامعة فزان العلمية المجلد 3، العدد 1.
- مجلس الشعب المصري، (2020)، قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- اللجنة الشعبية العامة (سابقا) القرار رقم (815)، لسنة 1994 بشأن إنشاء صندوق التحول للإنتاج.

- اللجنة الشعبية العامة (سابقا) القرار رقم (109) لسنة 2006، بشأن إنشاء صندوق التشغيل.
- اللجنة الشعبية العامة (سابقا) القرار رقم (475)، لسنة 2008، بشأن صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل.
- اللجنة الشعبية العامة (سابقا) القرار رقم (12)، لسنة 2011، بشأن نقل تبعية صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل إلى اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد (سابقا).
- اللجنة الشعبية العامة (سابقا) القرار رقم (73) لسنة 2011 بشأن إعادة تنظيم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
- Aygagari.M, Thorsten.B & Asli.D, (2003) Small and Medium Enterprises Across the Ggobal;anew Database World Policy Research, Working paper, August.
- Organisation for Economic Co-Development, (2006), Report, Financing SMEs and entrepreneurs.

مدى تأثير مقومات التحول الالكتروني على جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية

(من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي)

■ أ. أميرة المبروك محمد إبراهيم *

● تاريخ استلام البحث 2025/04/06م ● تاريخ قبول البحث 2025/05/03م

● DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.16907332>

■ المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافر مقومات التحول الالكتروني في التعليم المحاسبي، وتحديد التأثير المعنوي لمقومات هذا على جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية، وهل هناك فروق معنوية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغيري الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، عدد سنوات الخبرة، الدرجة العلمية). وتم جمع البيانات باستخدام التوزيع الالكتروني بالاعتماد على عينة عشوائية كرات الثلج، وكان عدد المستجيبين من عينة الدراسة (65) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة إلى عدم توافر مقومات التحول الالكتروني في التعليم المحاسبي، ووجود تأثير معنوي إيجابي لمقومات التحول الالكتروني على جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية، وعدم وجود فروق معنوية فيما يتعلق بمتغيري الدراسة (وفقاً للمتغيرات الديموغرافية قيد الدراسة)، وفي ضوء ذلك قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساعد في توفير بيئة عمل الالكترونية ترتقي بجودة التعليم المحاسبي.

● الكلمات المفتاحية: التحول لكتروني، جودة التعليم المحاسبي، معايير التعليم الدولية، أعضاء هيئة التدريس، جامعة بنغازي..

*محاضر مساعد، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة

E-transformation and its implications on the quality of accounting education from the perspective of The translation of « « into English is: «International

Education Standards» from the perspective of faculty members at the Faculty of Economics. Department of Accounting. University of Benghazi

■ A. Amira Al-Mabrouk Mohammed Ibrahim *

● Received: 06/04/2025

● Accepted: 03/05/2025

■ Abstract:

This study aims to find out the availability of the constituents of e-transformation in accounting education, and to determine the significant impact of these constituents on the quality of accounting education according to the perception of international education standards, and whether there are significant differences, from the point of view of faculty members at the Faculty of Economics, Department of Accounting, Benghazi University, regarding the two study variables according to demographic variables (gender, number of experience years, degree). The data was collected using electronic distribution relying on random snowball sampling, and the number of respondents from the study sample was (65) faculty members.

The study found that there is a lack of e-transformation constituents in accounting education, a positive significant impact of e-transformation constituents on the quality of accounting education from the perspective of international education standards, and no significant differences in the two study variables (according to the demographic variables under study and based on this, the study provided a set of recommendations that would help in providing an electronic work environment that improves the quality of accounting education.

● **Keywords:** International Accounting, International Education Standards, Faculty of Staff Members, University of Benghazi.

* Assistant Lecturer, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi

■ المقدمة:

شهد العلم تحولاً كبيراً خلال العقود الماضية نتيجةً للتطورات المتسارعة نحو التحول الإلكتروني، فبالرغم من تباعد المسافات، إلا إن تزايد وتيرة استخدام البرمجيات وأجهزة الحاسوب وغيرها من التقنيات أدى إلى تلاشي هذه المسافات ودعم التواصل بين المتعاملين، وهذا الاتصال والتواصل تحقق بتزايد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد أدى ذلك إلى إحداث تغيرات اقتصادية جوهرية، وترسيخ أسس لنظم اقتصادية رقمية، تفرض مخاطر تتعلق بالنظم المالية والمحاسبية، وهذا يعني ضرورة إحداث تغيرات على التعليم المحاسبي والمالي في الجامعات؛ فهذا التحول نحو الرقمنة قد أحدث ثورةً بحيث أصبح لزاماً التكيف والتعامل معها.

تتمثل الرقمنة في استخدام التقنيات الرقمية لتغيير نموذج الأعمال وتوفير إيرادات جديدة وفرص إنتاج قيمة؛ فهي تعني عملية الانتقال إلى الأعمال التجارية الرقمية (Gartner, 2020)، وقد وصفها بعض المؤلفين بأنها أهم نقلة نوعية في تاريخ الأعمال (Knudsen, 2020)، فهي تولد تأثيرات على المستويات المتعددة الفردية والتنظيمية والمجتمعية، حيث يقدر المنتدى الاقتصادي العالمي أن (70 ٪) من القيمة التي أوجدها الاقتصاد العالمي تُستمد من المجالات الرقمية بالكامل خلال العقد المقبل (WEF, 2020)

وفي مجال التعليم العالي فإن التعليم الإلكتروني المقدم لسوق العمل في المستقبل أكثر أهمية من تراكم رأس المال المادي، لذا فإن مؤسسات التعليم العالي يجب أن تأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار من أجل الحفاظ على ملائمتها (Madsen, 2015)، كما يعترف الاتحاد الأوروبي (EU) بهذه الحقائق، حيث تصف الصفقة الأوروبية الخضراء (The European Green Deal, 2019 EC) الرقمنة بأنها عامل تمكين رئيسي لتحقيق الأهداف، فالسياسات المقترحة تتضمن استخدام التقنيات الرقمية لعمل تحولات عميقة في نماذج الأعمال، قادرة على إحداث "ابتكار قائم على البيانات" يمكن الوصول إليه وقابل للتشغيل البيئي.

واستناداً لما سبق، فإن التعليم المحاسبي المقدم من الجامعات يفترض به أن يوفر مهارات

تقنية تمكن خريجي الأقسام المحاسبية من اكتساب المهارات التي تمكنهم من مراجعة وتحليل النظم المالية الإلكترونية، واكتساب المهارات للتعامل وتطوير النظم المحاسبية الإلكترونية، فإن استخدام التعليم الإلكتروني بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس يؤدي إلى تحصيل أفضل وينعكس ذلك إيجاباً على تحسين مستوى العملية التعليمية، الذي يؤدي إلى نشر التعليم المحاسبي للوصول لأكبر عدد من المستفيدين ويوفر للطلبة مهارات علمية وتكنولوجية. حيث تؤثر متطلبات التعليم الإلكتروني على جودة التعليم المحاسبي ويجب الارتقاء بالبرنامج التعليمي المحاسبي في مجال التعليم العالي من خلال تحديث المناهج وتطوير أساليب التدريس والتدريب بما يتماشى مع معايير التعليم المحاسبي الدولية والتطورات التكنولوجية (Anomah et al., 2013).

■ مشكلة الدراسة:

يستحوذ التحول الإلكتروني على اهتمام بالغ خلال الآونة الأخيرة، لاسيما في مجال المحاسبة حيث الحاجة إلى التعامل مع البيانات الضخمة والعمليات الرقمية، أضف إلى ذلك حاجة مخرجات المؤسسات التعليمية التي تمتلك مهارات التعامل مع النظم المحاسبية الإلكترونية، وبالرغم من هذه الأهمية إلا إنه لم يتم دراسة آثار التحول الإلكتروني على المحاسبة بشكل كافٍ في الأدبيات، مما أدى إلى وجود فجوات بين عملية التحول الإلكتروني والممارسات المهنية المتقدمة والتعليم والبحوث العلمية (Möller et al., 2020)، كما أكدت دراسة (يحياوي وبوحديد، 2017) أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي يؤدي إلى انتشار وتحسين التعليم وتخفيض التكاليف، والتحسين والتطوير المستمر، وذلك بهدف رفع كفاءة المخرجات، كما أكدت دراسة (Aguir & Gouveia, 2020) أن هناك حاجة لمراجعة تدريب المتخصصين في المحاسبة، بالتركيز على تطوير المهارات الجديدة والمعرفة التقنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وغيرها من البيانات التي تتطلبها بيئة العمل.

وقد تحصلت دراسة (Almeida & Carvalho, 2022) على أدلة أفضت إلى أن محاسب المستقبل سيكون لديه ملف تعريف تكنولوجي، ومعرفة بالذكاء الاصطناعي

للأعمال، والبيانات الضخمة والتحليلات، ومن ثم فإن المهارات التقليدية التي تعتمد على التعليم المحاسبي التقليدي ستختفي في مقبل الأيام، بمعنى أن فرص التوظيف ستعتمد على المهارات المحاسبية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، ولتحسين جودة التعليم المحاسبي يجب تطوير العملية التعليمية في الجامعات الليبية بما يتماشى مع معايير التعليم المحاسبي يجب تبني تكنولوجيا المعلومات لممارسي مهنة المحاسبة، حيث تقع مسؤولية إعداد المحاسبين المؤهلين الذين يملكون مهارات مهنية على عاتق جهات عديدة منها مؤسسات التعليم العالي لمواكبة التطور السريع وتبني التعليم الإلكتروني في ليبيا (بوفارس، 2007).

كما حث العديد من الدراسات - (قطناني وعويس 2009، الحياي 2016، الشريف وأحمد 2020) - على أهمية سد الفجوة بين ما يتم تدريسه في المناهج المقررة على الطالب والمهارات التي يجب أن يكتسبها الطالب لتلبية احتياجات سوق العمل، ويجب العمل على إعداد مناهج تتواءم مع متطلبات سوق العمل ومعالجة الفجوة بين ما يتم تدريسه والمهارات التي يجب أن يكتسبها خريج قسم المحاسبة وهذا ما تم توضيحه في دراسة (Anomah et al., 2013) ودراسات كل من (الانصاري 2021، أبو موسى وعبد الفتاح 2023، خنقاوي 2023)، بالإضافة إلى وجود معوقات تتمثل في مدى قبول أعضاء هيئة التدريس في الجامعات لاستخدام برامج تعليم المحاسبة الإلكترونية ومدى مهاراتهم في هذه البرامج ومدى رغبتهم في تطبيق التعليم الإلكتروني في مناهج المحاسبة (بيوض، 2019)، ومهارات تتعلق بالطلبة ضعف استخدام الحاسوب وضعف امتلاك مهارات اللغة الانجليزية والخوف من التعامل مع وسائل الكترونية (سالم وآخرون، 2020) واستنادا إلى ما سبق، تمكن تساؤلات الدراسة في:

● ما مدى توافر مقومات التحول الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي؟

● ما تأثير مقومات التحول الإلكتروني على جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم

المحاسبة جامعة بنغازي.

- هل توجد فروق معنوية، في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة (مقومات التحول الالكتروني وجودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم الدولية) وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، عدد سنوات الخبرة، الدرجة العلمية)؟

■ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة مدى توافر مقومات التحول الالكتروني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي.
- تحديد التأثير المباشر لمقومات التحول الالكتروني على جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي.
- التعرف على مدى وجود فروق معنوية، في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغيري الدراسة (مقومات التحول الالكتروني وجودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم الدولية) وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، عدد سنوات الخبرة، الدرجة العلمية).

4. أهمية الدراسة:

1. المساهمة في تسليط الضوء على التحول الالكتروني وانعكاساته على مهنة المحاسبة وتأثيره على جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية.
2. تساعد الدراسة المسؤولين في التعليم العالي على إدراك أهمية التعليم الالكتروني ومحاولة معرفة المعوقات التي تعيق تطوير جودة التعليم في الجامعات الليبية، بالإضافة إلى الفوائد المرجوة منه في سوق العمل من خلال تطوير المناهج المحاسبية

بما يواكب التحول الإلكتروني والذي بدوره يساهم في الوصول بالمحاسب الخريج إلى مستويات تواكب سوق العمل.

■ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد (الفرع الرئيس).
- حدود زمنية: اقتصرت الدراسة على تجميع البيانات عبر الإنترنت خلال الفترة من 2024 - 1 - 2م إلى 2024 - 3 - 31م.

■ الإطار المفاهيمي وتطوير فروض الدراسة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة الإطار المفاهيمي للتحول الإلكتروني، موضحاً مفهومه ومقوماته ومزاياه، وكذلك مفهوم جودة التعليم المحاسبي ومتطلباته من منظور معايير المحاسبة الدولية، وتوضيح العلاقة بين التحول الإلكتروني وجودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم المحاسبي الدولية.

● مقومات التحول الإلكتروني:

أصبح التحول الإلكتروني ضرورة ملحة تفرضها السيادة المطلقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ففي بعض الدول تم تجاوز الطرق التقليدية السائدة في نظم التعليم الجامعي، للتحول نحو الرقمنة في كافة المؤسسات لا سيما الجامعات باعتبارها ناقلة للعلم وللمعارف الجديدة.

● مفهوم مقومات التحول الإلكتروني في التعليم المحاسبي:

التحول الإلكتروني في التعليم الجامعي هو عملية التخلص من الأساليب التقليدية واستخدام تكنولوجيا المعلومات، التي فتحت آفاقاً جديدة للطلاب للتفكير والخضوع للتجربة والتعليم عن بعد (أمين، 2018). إن التحول الإلكتروني يعتبر ضرورياً وأساسياً في تطوير التعليم الجامعي لتصبح طرق التدريس معززة بالتكنولوجيا ولا تقتصر الرقمنة

على الأدوات التقنية والتكنولوجية فقط وإنما تلزم النظر في مهارات العنصر البشري، أي كيفية استخدام تلك الآليات والأدوات التكنولوجية.

وفي هذا الصدد، فإن إدخال تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يعزز من قدرات أعضاء هيئة التدريس بالمهارات، والتي تنعكس على المناهج المحاسبية المقدمة وأساليب العرض والتقديم، بالإضافة إلى مواكبة التحديث المستمر للمناهج الدراسية من خلال التواصل ما بين أعضاء هيئة التدريس من ناحية والطلبة من ناحية أخرى، بما يضمن مواكبة التحديث المستمر لكل من المحتوى التدريسي والمهارات التكنولوجية.

ويجب ان تكون هناك رؤية استراتيجية منظمة نحو التحول الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي يدفع بالجامعات إلى تطوير التعليم المحاسبي، فاستخدام الرقمنة في المقررات المحاسبية ذو تأثير إيجابي على العملية التعليمية من حيث خفض التكلفة والوقت والجهد، واستخدام تكنولوجيا المعلومات يؤثر بالإيجاب على التعليم و البحث العلمي، ومن ثم فإن التحول الالكتروني يؤدي إلى وصول أكبر قدر من البيانات التي يمكن أن تحسن من التعليم بحسب (Luciane et al., 2022)، بالإضافة إلى الاتصال والتواصل بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب من خلال مجموعة متنوعة من وسائل الاتصال (لموشي، 2016)

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن التعليم الالكتروني هو التعليم الذي يعتمد على آليات الاتصال الحديثة، ويتم من خلال استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الحواسيب ووسائله المتعددة من صوت وصورة ورسوم المكتبات الإلكترونية سواء كان هذا الاستخدام عن بعد أو في القاعات الدراسية، فالهدف هو استخدام الأدوات التكنولوجية بمختلف أنواعها هو إيصال المعلومة، وتحقيق معايير الجودة في عملية التعليم والتعلم وتلبية احتياجات الطلاب وتنمية مهاراتهم وتطوير قدراتهم، فضلاً عن أنه يساعد على مواكبة التطورات المعرفية المتلاحقة (المطرف، 2020).

وبناءً عليه، فإن التعليم الالكتروني هو طريقة تعليمية مبتكرة للأدوات والتقنيات الرقمية أثناء العملية التعليمية، وتعرف طريقة التدريس هذه بالتعلم المعزز بالتكنولوجيا والذي يحقق التواصل الفوري بين الطلاب وعضو هيئة التدريس إلكترونياً عبر الانترنت،

ويحسن هذا التحول الصلة في إنجاز العمل وخلق جو جديد من الإبداع والتميز والمنافسة للوصول إلى أفضل النتائج، لتحقيق العديد من الفوائد لكل من الطالب وعضو هيئة التدريس، ويساعد التحول الإلكتروني في تطبيق خدمات جديدة ومبتكرة والابتعاد عن الأساليب التقليدية لتشجيع الطلاب على الاستعداد للتعليم الإلكتروني وقبوله وذلك من أجل تحويل النظام التعليمي بأكمله إلى نظام تعليمي رقمي (موشي، 2016). يمكن القول بأن الجامعات هي الأكثر قدرة على التحول إلى الرقمية، في التدريس الجامعي. لذلك يجب العمل على توفير المقومات الأساسية للتحول الإلكتروني.

● مقومات التحول الإلكتروني في التعليم:

من مقومات التحول الإلكتروني في التعليم البنية التحتية التي تتناسب التغير المستمر والدورات التدريبية واستخدام تكنولوجيا المعلومات لتقليل الفجوة بين الطلاب ومتطلبات سوق العمل كما وضحتها كل من (الألفي، 2007)، (الشمري، 2016)، (العويني، 2016)، (الهادي، 2002) على النحو التالي:

1. البنية التحتية لشبكات المعلومات بالجامعات التي تتناسب التغير المستمر في أساليب وطرق التدريس الجامعي باستمرار.
2. إنشاء مراكز لنظم المعلومات الإدارية داخل الجامعات.
3. استحداث عدد من المقررات الإلكترونية التي يتم عرضها للطلاب من خلال شبكة الانترنت حيث يمكن الوصول إليها بدون التقيد بالزمان والمكان مما يوفر الوقت والجهد للطلاب ويرفع كفاءة العملية التعليمية.
4. المكتبات الرقمية وهدفها إتاحة المحتوى الإلكتروني للدوريات والمجلات العلمية من خلال شبكة المعلومات بالجامعات.
5. توفير وتدريب أعضاء هيئة التدريس والمعيدين على أعلى مستوى من التأهيل، ويمتلكون خبرات ومعارف متميزة، ولديهم القدرة على مواكبة كافة التغيرات،

وتوجيه الطلاب لمصادر المعرفة المتجددة، بجانب دورهم في تشجيع الطلاب على الإبداع والابتكار.

6. استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في التدريس للتقليل من الفجوة بين مستوى الطالب ومتطلبات سوق العمل.

7. تطوير وتحديث المناهج والمقررات الدراسية لتتواءم مع المقومات الجديدة لسوق العمل.

8. توفير مصادر معلومات الكترونية من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية.

9. رفع قدرات الموظفين والإداريين تكنولوجياً، مع توفير مختصين للصيانة والإصلاح والبرمجة.

• مزايا التحول الالكتروني:

قد استفادت العديد من مؤسسات التعليم العالي من المزايا التي يوفرها التحول الالكتروني خلال فترة Covid-19 فبحسب (Crawford et al., 2020) فإن العديد من مؤسسات التعليم العالي شرعت في عملية التدريب والتعليم السريعة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين والأكاديميين حول استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التعليم، وقد كان لدى تلك المؤسسات درجة عالية من الاستعداد لمواجهة تلك الأزمة، فقد استطاعت خلال فترة وجيزة نقل الطلاب من الحرم الجامعي إلى فصول دراسية افتراضية وذلك باستخدام أدوات مختلفة، وقد ساعدت في عودة العملية التعليمية ولكن بصورة جديدة وأكثر تطوراً وسرعة وحادثة؛ لذا فإن التحول الالكتروني في التعليم يوفر المزايا التالية: (المطرف، 2020). (شحادة، 2021) :

1. يوفر العديد من مصادر المعلومات للمتعلم بطريقة سهلة ومميزة.

2. يزيد من اهتمام الطالب من استخدام التقنيات الجديدة في التعليم.

3. تسهيل طريقة الاتصال عبر الشبكات الالكترونية.

4. يخلق نظاماً تعليمياً متقدماً يتماشى مع التقدم السريع في العالم ويعمل على تطوير النظام التعليمي.

5. يزيد من فرص التعلم والتعليم عن بعد.

● جودة التعليم المحاسبي:

يعتبر التعليم المحاسبي أحد فروع التعليم الذي يختص بالمجال المحاسبي، ويتضمن مجموعة من الخطوات والإجراءات التي يجب اتباعها، والعمل وفقاً لتنظيم الجهات المسؤولة عن تنظيم هذا التعليم وفي مقدمتها الجامعات والجهات المهنية، بهدف تزويد المتعلم بالمعارف الأساسية وإكسابه المهارات والقدرات العملية التي تلبي متطلبات سوق العمل (جيداني وآخرون: 2018). وتتبع أهمية التعليم المحاسبي في عصر التحول الإلكتروني من أهمية الدور الذي تلعبه مهنة المحاسبة والمحاسبين في الحياة الاقتصادية المتغيرة استجابة للتغيرات التكنولوجية المستمرة، فالتعليم المحاسبي له أهمية كبيرة إلى جانب العديد من الاختصاصات الأخرى، وتأتي هذه الأهمية نظراً لخصوصية النظرة إلى المحاسبة والحاجة المستمرة والدائمة إلى العمل المحاسبي.

ومن هنا فإن التطور السريع في مجالات تقنية المعلومات واستخداماتها المتعددة في العمل المحاسبي يتطلب ضرورة التفكير بكيفية تكييف وتطوير وسائل وأساليب التعليم المحاسبي بما يمكن أن يتلاءم مع التطور التكنولوجي الحديث، خاصة بعد زيادة الحاجة إلى العمل المحاسبي في بيئة تقنيات المعلومات، الأمر الذي يتطلب أن يكون المحاسب مهيئاً للتعامل مع هذه التقنيات ابتداء من مرحلة التعليم ولحين ممارسة العمل المحاسبي، فبدء استخدام أجهزة الكمبيوتر في العديد من مجالات الأنشطة اليومية للمؤسسات من عمليات إنشاء ومعالجة وتخزين البيانات والمعلومات، وتنفيذ العديد من المعاملات الإلكترونية التي لا غنى عنها.

نتيجة للتطورات التكنولوجية والتي تنعكس على مهنة المحاسبة، فقد أصبح استخدام الكمبيوتر بفعالية وكفاءة لموظفي المحاسبة المهنية إلزامياً. لهذا السبب، يجب توافر مقومات التحول الإلكتروني مادياً وفنياً لكي يحصل الطلاب على المهارات التكنولوجية واستخدام

الكمبيوتر في تعليم المحاسبة، فقد زاد استخدام الأفراد والمؤسسات إلى استخدام التكنولوجيا في المحاسبة. ومن ثم فإن التعليم المحاسبي في ظل التحول الإلكتروني يتطلب إكساب مدخلات العملية التعليمية المتمثلة بالطلاب بالقدرات والمهارات التكنولوجية من خلال عملية تعليمية قائمة على تكنولوجيا المعلومات للحصول على مخرجات ذات قدرات تقنية عالية تلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل (العزاوي وآخرون، 2018)

يعتبر التعليم المحاسبي أبرز الجوانب التعليمية التي تهتم العديد من الجهات على المستويين الأكاديمي والمهني، ونظراً لدور مهنة المحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال؛ فهناك حاجة إلى توفير مخرجات تعليم تتمتع بكفاءة لتلبية متطلبات سوق العمل، لذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (AESB) مجموعة من المعايير والإرشادات التي تنظم التعليم المحاسبي وتضمن تحقيق مستوى مقبولاً من الجودة اللازمة التي تلبي احتياجات سوق العمل، وبذات الخصوص فسيتم تناول الإطار الفكري لجودة التعليم المحاسبي والمعايير الدولية اللازمة للوصول إلى مستوى مقبول من الجودة.

6.6 متطلبات جودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم الدولية:

تصدر معايير المحاسبة الدولية من خلال مجلس معايير المحاسبة الدولية (IAESB) المنبثق من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، حيث تنظم هذه المعايير التعليم المحاسبي على مستوى دول العالم، فهي تمثل مجموعة من القواعد والإرشادات التي تنظم وتحسن التعليم المحاسبي بشكل مستمر بهدف تقليل التباين بين مناهج التعليم المحاسبي بين دول العالم من ناحية وسد الفجوة بين تلك المناهج ومتطلبات سوق العمل من ناحية أخرى، ويبلغ عدد هذه المعايير ثمانية معايير تساهم في الارتقاء بمستوى التأهيل العلمي والمهني لمهنة المحاسبة، حيث توفر محتويات تلك المعايير (IAES) مجموعة من المتطلبات التي تضمن رفع مستوى الكفاءة الفنية والمهنية لممارسي مهنة المحاسبة.

وتشغل جودة التعليم المحاسبي اهتماماً كبيراً من الجهات الأكاديمية والمهنية، ولذلك أصدر مجلس معايير التعليم المحاسبي التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين مجموعة من المعايير (2019، LAESB) (LAES)، وذلك بهدف ضبط وتنظيم التعليم المحاسبي، لتحقيق

مستوى عال من الجودة لممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة؛ لرفع مستوى الكفاءة المهنية من خلال توافر محتوى تعليمي محاسبي فعال وتوفر مجموعة من المهارات والخبرات لممارسي المهنة بالشكل الذي يلبي متطلبات سوق العمل ويتماشى مع التطور الكبير في العالم الذي يتطلب المعرفة بتكنولوجيا المعلومات وهذا ما أكدته النسخة الحديثة من هذه المعايير عام (2019). كما أوضحت دراسة (فهمي، 2019) أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي حققت مزايا عديدة منها إمكانية تلبية متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي والتي منها اكتساب الطالب المهارات المطلوبة.

وكما وضع (العزاوي وآخرون، 2018) فإن تبني تكنولوجيا المعلومات يدعم تطبيق متطلبات المعايير الدولية للتعليم في برنامج التعليم المحاسبي (IES1)، حيث يتطلب هذا المعيار ضرورة الإلمام بمستوى معين من المعرفة بالبيئة المحيطة والتعليم المتوقع اكتسابه، وبذلك تضمن سهولة اندماج المتعلم وتكييفه مع البرامج الدراسية والحصول على أكبر قدر من الكفاءة الممكنة. كما تهتم تلك المعايير بضرورة تطوير المناهج الخاصة بعملية التعليم المحاسبي (IES2) وتحديد مجموعة من مخرجات التعلم التي يتعين على الدارسين اكتسابها في ضوء تلك المناهج بما يلبي التطورات في بيئة الأعمال. التطوير المهني الأول الكفاءة الفنية وتشمل مجموعة نتائج التعلم للكفاءة الفنية، والتي يطلب من المحاسبين المهنيين إثبات امتلاكهم لها وتمثل في المعارف والكفاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات بحيث لا يقتصر دور المحاسب على استخدام نظم المعلومات فقط بل يتعدى إلى تقييم وتصميم إدارة نظم المعلومات

ومعيار التعليم المحاسبي (IES3) يهتم بتوفير مجموعة من المهارات المهنية اللازمة لممارسة مهنة المحاسبة بما يواكب التغيرات في البيئة مثل المهارات الفكرية والتكنولوجية، ومهارات الاتصال وغيرها من المهارات التي تساهم في رفع الكفاءة الفنية لممارسي مهنة المحاسبة، فضلا عن توفير مجموعة من آداب وسلوكيات المهنة (IES4) التي ترتقي بأداء ممارسة المهنة، بالإضافة إلى توفير مستوى ملائم من الخبرة العلمية (IES5) التي تناسب ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة في ضوء متطلبات سوق العمل.

كما تتطلب تلك المعايير ضرورة التقييم الدوري لمستوى الكفاءة المهنية (IES6) للمحاسبين باستمرار لضمان الحفاظ على أكبر قدر من الاحترافية. كما تؤكد على

ضرورة الاهتمام بموضوع التعليم المهني المستمر (IES7) لتعزيز الثقة في خدمات المهنة وتعزيز روح التعليم الذاتي لدى ممارسي المهنة، والتأكيد على توفير مستوى عال من الكفاءة المهنية للشركاء والمسؤولين عن مراجعة القوائم المالية (IES8) لضمان تحقيق مستوى عال من جودة مهنة المحاسبة.

وبناء على ذلك، يمكن للدراسة توضيح العناصر التي تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي، فقد ركز المعيار (IES2) على الكفاءة الفنية، أي لا يقتصر دور المحاسب على استخدام المهارات فقط بل يتعدى ذلك إلى تقييم وتصميم النظم، واستخدام تكنولوجيا المعلومات بهدف امتلاك خريج المحاسبة المهارات العلمية والتعليمية الذي ينص عليها معيار التعليم المحاسبي (IES3) الذي يتضمن المهارات الفنية والفكرية والتقنية التي من المفترض أن تتوفر في خريجي المحاسبة، فقد تطلب المعيار (IES3) المهارات المهنية وأهمها الكفاءة في تكنولوجيا المعلومات وكيفية اكتساب مهارة التحكم الذاتي، والتي تتضمن البحث عن مصادر المعلومات، ومهارة استقراء البيئة المحيطة والتنبؤ بالتغيرات، كما ركز المعيار (IES4)، على مجموعة من وسائل التعلم مثل عرض الفيديوهات والمناقشة حولها والتحاور مع أطراف خارجية ذات خبرة، كما تطلب المعيار مهارات لعب الأدوار وتحليل المواقف. ويرى الباحثان في هذا السياق أن التحليل والتحاور لا يتم إلا باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يلبي متطلبات المعيار (IES7) التي تحث على تنمية مهارات التعلم الحديثة حيث يصبح المحاسب متطوراً مهنياً وتكنولوجياً.

ومما سبق، يتضح اهتمام معايير التعليم المحاسبي بأساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضرورة إدماجها ضمن أساليب التدريس وبالتالي فإن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية يجب أن تلبي متطلبات سوق العمل، وإعداد الطالب إعداداً جيداً فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات، ومن هنا فمن الضرورة بمكان معرفة مدى توافر مقومات التحول الإلكتروني في الجامعات الليبية وانعكاسها على جودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم المحاسبي الدولية

● العلاقة بين التحول الإلكتروني وجودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم المحاسبي الدولية:

يُساهم التحول الإلكتروني في توفير فرص الحصول على التعليم الجامعي من خلال تقديم فرص دراسية بديلة لمن لم تسمح له الظروف لأسباب مختلفة، وإعداد خريج ذي مهارات ومعرفة تكنولوجية يمكنه من إيجاد فرص عمل جيدة، ويؤثر التحول الإلكتروني على دور المحاسبين من مجرد دور تقليدي يقتصر على تسجيل البيانات وإعداد التقارير المالية التقليدية إلى محلل للبيانات والمشرّف الفعلي على خصوصية الاستخدام الأخلاقي للبيانات من خلال إجادته لمهارات جمع وإدارة وتحليل البيانات عبر نظام تكنولوجيا المعلومات وبالتالي يتعلم المحاسب مهارات جديدة إحصائية ورياضية وتحليل بيانات كمية ووصفية وتحليل السلاسل الزمنية، كما يكون المحاسب على دراية بالمتغيرات الحديثة التي أفرزتها بيئة التحول الإلكتروني منها الحوسبة السحابية وجرائم الانترنت، الخدمات الرقمية، الذكاء الاصطناعي .

يؤدي التحول الإلكتروني إلى تطوير المناهج المحاسبية بما يواكب التحول الإلكتروني والذي يؤثر تأثيراً ايجابياً على جودة التعليم المحاسبي، ويساهم في الوصول بالمحاسب الخريج إلى مستوى مهارات تواكب سوق العمل، ويؤدي هذا التحول بالطالب وعضو هيئة التدريس إلى تعلم تقنيات وخلق قيمة مضافة للطالب تساعد في المستقبل، نتيجة لتحسين جودة التعليم المحاسبي وتطوير الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس، وتقليل الأعباء على أعضاء هيئة التدريس وحجم العمل بالجامعة إذ يمكن إرسال المقررات التعليمية والإعلانات للطلاب عن طريق الانترنت (قنيع، 2016).

تتجه منظمات الأعمال اليوم وبشكل متسارع إلى تبني تكنولوجيا المعلومات في تقديم المنتجات والخدمات المبتكرة لتلبية احتياجات ومتطلبات المستخدمين، وهذا يفرض على المؤسسات التعليمية تطوير التعليم بما يواكب التقنيات الحديثة، بهدف توفير القدرات والكفاءات والمهارات للقائمين على العملية التعليمية لتوفير مخرجات تلبي احتياجات السوق المتنامية، ونظراً لأهمية التحول نحو الرقمنة خلال السنوات الأخيرة، فقد

تناولت العديد من الأبحاث أهمية التحول الإلكتروني في المجال التعليمي، فقد استهدفت دراسة (يحياوي وبوحديد، 2017) إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التعليم العالي بالجامعات الجزائرية، وقد توصلت إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي يؤدي إلى انتشار وتحسين التعليم وتخفيض التكاليف، ورفع كفاءة المخرجات، في حين أظهرت نتائج دراسة (رفيع والفلاح، 2018) تدني أفي استخدام تكنولوجيا المعلومات في مناهج التعليم المحاسبي بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي، والسبب يكمن في عدم استخدام تكنولوجيا المعلومات كوسيلة تعليمية، وكذلك وجود معوقات متمثلة في عدم توافر أجهزة كمبيوتر بكلية الاقتصاد وعدم تحديث مناهج التعليم المحاسبي وتضمينها نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .

ونظراً لأهمية تبني تكنولوجيا المعلومات فقد استهدفت دراسة (Aguiar & Gouveia, 2020) البحوث الأكاديمية حول التحولات الرقمية في المحاسبة، من خلال مراجعة منهجية لأدبيات قواعد بيانات (Scopus) و(Web of Science)، وقد أظهرت نتائج المؤلفات، أن هناك حاجة لمراجعة تدريب المتخصصين في المحاسبة، بالتركيز على تطوير المهارات الجديدة والمعرفة التقنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وغيرها من البيانات التي تتطلبها بيئة العمل.

كما هدفت دراسة (رشوان وأبورحمة، 2020) إلى التعرف على التحول الإلكتروني وانعكاساته على ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق، وقد كان التحول الإلكتروني متغيراً مستقلاً، في حين كانت المتغيرات التابعة تتمثل في، مهنة المحاسبة والتدقيق، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التحول الإلكتروني يوفر المهارات التكنولوجية اللازمة لنجاح ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل واقعي، ويجعلها أكثر دقة وفاعلية، مما يؤدي إلى زيادة رضا المستفيدين من خدمة ومهنة المحاسبة، وقد قدمت الدراسة العديد من التوصيات من أهمها:، ضرورة العمل على تطوير البرامج المحاسبية، وتبني التعليم الإلكتروني، لتأثيره الهام على إدارة المعرفة، مما يؤثر على كفاءة المحاسبين لمواجهة المستجدات المهنية.

وقد استهدفت دراسة (علي ومعتوق، 2021) تحديد أثر التحول الإلكتروني على مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي، والبحث على تحسين قدرة أداء المحاسبين في ظل التحول

الإلكتروني ومواكبة التقنيات الرقمية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول الإلكتروني يؤدي إلى التأثير إيجابيا على جودة مهنة المحاسبة وذلك من خلال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، كونه يساعد في سرعة إنجاز العمليات المالية والمراجعة والتحليل المالي، كما يساعد على تطوير التعليم المحاسبي، وقد بينت الدراسة أن هناك عدة معوقات تواجه التحول الإلكتروني، منها التخوف من أمن المعلومات ونقص الكفاءات والقدرات المؤهلة ونقص الميزانيات المرسودة لبرامج التحول الإلكتروني، ووضحت الدراسة بأنه يجب تطوير أداء المحاسبين لمواكبة التحول الإلكتروني وتطوير القياس والإفصاح المحاسبي باستخدام تقنيات حديثة مطورة، وتطوير المعايير المحاسبية الحالية بما يواكب التقنيات الرقمية الحديثة، بالإضافة إلى ضرورة رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس عن طريق الدورات على المهارات التقنية، لمواكبة الاحتياجات المتزايدة نحو التحول الإلكتروني.

وبذات الخصوص حلت دراسة (Guşe & Mangiuc 2022) تأثير تحليل تأثير التقنيات الرقمية في مجال المحاسبة، من خلال القيام بالتحقق في درجة ملائمة نظام التعليم العالي الروماني للاحتياجات التعليمية المرتبطة بالمهارات الرقمية المطلوبة من المحاسبين والمحترفين من مختلف الأجيال، وقد تم تحليل محتوى مناهج برامج البكالوريوس في المحاسبة لعدد أربع أكبر مدن جامعية في رومانيا، وتوضح النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك بعض البرامج الرقمية في المناهج، إلا إن التفاعل معها لا يتم بشكل معلوماتي فقط، أي أن هناك افتقاراً للتطبيق العملي الذي يكسب المهارات ويصقلها.

وتأكيداً على أهمية تمتع الطلاب بالمهارات التقنية فقد استهدفت دراسة (Almeida & Carvalho 2022) تحليل مدى كفاية تدريس المحاسبة في البرتغال في إعداد الطلاب بالمهارات التكنولوجية والرقمية التي تستجيب للتحديات الحالية والمستقبلية لمهنة المحاسبة، ولهذه الغاية تم إجراء مقابلات شبه منظمة مع أشخاص يتعاملون مع متخصصين في المحاسبة، بالإضافة إلى مجموعات تركيز شارك فيها أساتذة وطلاب وخريجون حديثون في مجال المحاسبة، وقد أفضت الأدلة المتحصل عليها إلى استنتاج أن محاسب المستقبل سيكون لديه ملف تعريف تكنولوجي، مع معرفة بالذكاء الاصطناعي للأعمال، والبيانات الضخمة والتحليلات، واستخراج البيانات،

كما أن المحاسبة يمكن أن تجد في التحول الالكتروني فرصة مهمة لتوسيع وظائفها، مع زيادة الارتباط بمعالجة وتحليل كميات كبيرة من البيانات وهذا يتطلب، أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بتحديث خططها الدراسية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وفي البيئة السعودية اختبرت دراسة (السواط والحري، 2022) أثر التحول الالكتروني على كفاءة الأداء الأكاديمي لهياة التدريس الجامعي بجامعة الملك عبد العزيز، بالإضافة إلى معرفة متطلبات التحول الالكتروني لتحقيق كفاءة الأداء الأكاديمي والمعايير التي يتوجب توافرها في أعضاء هيئة التدريس لتحقيق كفاءة الأداء الأكاديمي في ظل التحول الالكتروني، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن التحول الالكتروني يؤثر على كفاءة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز، كما يشجع التحول الالكتروني على التعامل مع البرمجيات وأساليب الدعم الفني. وأوصت الدراسة بضرورة التحول الالكتروني بهدف تحقيق كفاءة الأداء الأكاديمي بجامعة الملك عبد العزيز، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بالمعايير الواجب توافرها في أعضاء هيئة التدريس لتحقيق كفاءة الأداء الأكاديمي.

وفي البيئة المصرية تناولت دراسة (معوض و جاد، 2022) التعليم المحاسبي وذلك عن طريق الإنترنت الكومي ومدى توافر المتطلبات التكنولوجية الحديثة في كليات التجارة بالجامعات المصرية بالتركيز على الجامعة المصرية الأهلية للتعليم الالكتروني باعتبارها أحد رواد التعليم المحاسبي الالكتروني، وقد تم توزيع استمارة استبيان على عينة مكونة من 30 من أعضاء هيئة التدريس، وقد أظهرت النتائج أن التحول الالكتروني يؤدي إلى تطور التعليم المحاسبي في حال توافر الإمكانيات المادية والبشرية والبنية التحتية، وتحويل المقررات إلى الشكل الالكتروني، وأن وجود رؤية استراتيجية منظمة للتحول الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي يدفع الجامعات إلى تطوير التعليم المحاسبي، واستخدام الرقمنة في المقررات الدراسية يقلل من الوقت والجهد والتكلفة، كما توصلت الدراسة إلى أن الجامعة تتوافر بها المتطلبات التكنولوجية والفنية الحديثة التي تمكنها من التحول الالكتروني، كما يتمتع الأساتذة بالوعي الكامل والإدراك الكافي لتدريس المحاسبة بالنظم الالكترونية.

وفي مجال المهنة استهدفت دراسة (Yigitbasioglu et al., 2022) اختبار تأثير التحول الإلكتروني على عمل ومعرفة ومهارات المحاسبين في دورهم كمستشارين في شركة الخدمات المهنية (professional services firms PSFs)، وقد أظهرت النتائج أن المحاسبين كمستشارين يتمتعون بمهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات في مجال المهنة ويلعبون دوراً هاماً في الشركات محل الدراسة، فهم يمثلون رأس مال بشري كبير لهذه الشركات، و مورداً استراتيجياً قيماً نظراً لقدراتهم الفريدة في الجمع بين رأس المال البشري العام ورأس المال البشري الإلكتروني .

ويجدر القول بأن معايير المحاسبة الدولية قد حثت على تبني تكنولوجيا المعلومات وذلك بهدف سد الفجوة بين مهارات مخرجات التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، وأن التعليم المحاسبي يعاني من مشكلات تؤثر على الخريجين وقدرتهم على مواكبة الأساليب الحديثة، كما يجب أن يتم تطوير التعليم المحاسبي بما يتوافق والمعايير الدولية، والعمل على تطوير أساليب التدريس باستخدام تقنيات حديثة، وسلطت دراسة (الفكي، 2014) الضوء على معايير التعليم المحاسبي وكيفية استخدامها في تطوير برامج ومناهج التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية، وتوصلت إلى العديد من النتائج من أهمها: أن معايير التعليم المحاسبي تمثل إرشادات واضحة لكيفية تصميم البرامج التعليمية بهدف توفير مخرجات ذات جودة تلبي متغيرات البيئة المستمرة للتعليم المحاسبي متمثلة في العولمة وتعقيدات الأعمال والتطور التكنولوجي، وأيضاً هدفت دراسة (يزة 2023) إلى التعرف على مدى مساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات المهنية لطلبة قسم المحاسبة في جامعة بنغازي، أوضحت الدراسة أنه يجب تطوير المناهج الدراسية بحيث تتماشى مع التطورات البيئية وسوق العمل وضرورة أن تكون هناك مكتبة إلكترونية، وإقامة دورات للطلبة وعضو هيئة التدريس

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن استخلاص الآتي:

- يساعد التحول الإلكتروني على تحسين وتطوير التعليم بشكل مستمر.
- انخفاض تكاليف استحداث ونشر التفاعل مع المحتوى التعليمي مقارنةً بالتعليم التقليدي.

- هناك حاجة إلى مراجعة مناهج التخصصات المحاسبية والتركيز على تطوير المهارات المعرفية والتقنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي التي تتطلبها بيئة العمل.
- ضرورة تطوير وتدريب أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة، بهدف اكتساب المهارات التقنية لمواكبة الاحتياجات المتزايدة نحو التحول الإلكتروني.

ومن ثم فإن جل الدراسات قد حثت على ضرورة التحول الكامل نحو الرقمنة في العملية التعليمية، لما لها من تأثير إيجابي على مدخلات العملية التعليمية المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس ومخرجاتها المتمثلة في الطلاب وذلك لتلبية متطلبات سوق العمل، لذلك فإن هذه الدراسة تحاول استكشاف مدى توافر مقومات التحول الإلكتروني في التعليم المحاسبي وانعكاس ذلك على جودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي.

وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة الفروض التالية:

- 1 - لا يوجد اختلاف في مدى توافر مقومات التحول الإلكتروني في التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية عن المتوسط من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي.
- 2 - تؤثر مقومات التحول الإلكتروني تأثيراً معنوياً إيجابياً على جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي.
- 3 - لا توجد فروق معنوية، في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغيري الدراسة (مقومات التحول الإلكتروني وجودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم الدولية) وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، عدد سنوات الخبرة، الدرجة العلمية).

وينبثق عن هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

- لا توجد فروق معنوية في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير مقومات التحول الالكتروني باختلاف الجنس.
- لا توجد فروق معنوية في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير مقومات التحول الالكتروني باختلاف عدد سنوات الخبرة.
- لا توجد فروق معنوية، في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير مقومات التحول الالكتروني باختلاف الدرجة العلمية.
- لا توجد فروق معنوية في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية باختلاف الجنس.
- لا توجد فروق معنوية في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية باختلاف عدد سنوات الخبرة.
- لا توجد فروق معنوية، في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية باختلاف الدرجة العلمية.

■ منهجية الدراسة:

يعتمد الإطار النظري لهذه الدراسة وصياغة فروضها على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة إلى القيام بمحاولة توضيح وشرح العلاقة بين متغيرها؛ وعليه تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في خطواته لملاءمته لطبيعة الدراسة، والقائم على جمع البيانات وإخضاعها للمعالجة الإحصائية واستخلاص النتائج منها.

○ نوع البيانات ومصادر الحصول عليها:

تعتمد هذه الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات، هما:

● **البيانات الثانوية:** وتم الحصول عليها عن طريق مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة اعتماداً على المراجع العربية والأجنبية من الكتب والبحوث والمجلات، التي تناولت موضوع البحث، والموضوعات المتعلقة به لتأصيل المفاهيم وإعداد الإطار النظري للدراسة.

● **البيانات الأولية:** وتم تجميعها من خلال قائمة استقصاء، وُزعت على أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي.

○ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي الفرع الرئيس، البالغ عددهم (99) عضو هيئة التدريس وفق بيانات إدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. وقد بلغت نسبة الردود (66 %) من إجمالي مجتمع الدراسة.

وتم اختيار عينة غير عشوائية، وبالتحديد ما يعرف بعينة كرات الثلج، أو ما يطلق عليها العينة الشبكية Snowball Sample، حيث تم استخدام الاستبيان الإلكتروني لتناسبه مع نوع العينة، ووضع على Google Drive في المجموعات الخاصة بملتقيات أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، في الفترة من 2 - 1 - 2024م إلى 31 - 3 - 2024م.

○ أداة الدراسة:

تم الاعتماد في تجميع بيانات الدراسة من مصادرها الأولية على قائمة الاستقصاء، والتي تم إعدادها لتحقيق أهداف الدراسة، ووجهت إلى أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي الفرع الرئيس من خلال Google Drive في المجموعات الخاصة بملتقيات أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد. وتتكون هذه القائمة

من جزئين، صمم الجزء الأول من قائمة الاستقصاء لمعرفة الخصائص الديموغرافية لمفردات الدراسة. أما الجزء الثاني اختص بتحديد مقومات التحول الإلكتروني وجودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم المحاسبي الدولية، وقد صمم المقياس بالاعتماد على متطلبات جودة التعليم في ظل معايير التعليم المحاسبي الدولية إضافة إلى الاستعانة بالأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

يتكون المقياس من (26) عبارة، (10) عبارات تختص بقياس مقومات التحول الإلكتروني، و(16) عبارة لقياس جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم المحاسبي الدولية وتم تحديد درجة موافقة المستقصي منهم على عدد العبارات، باستخدام مقياس Likert المتدرج، والمكون من خمس درجات بديلة للاستجابة، مع وجود درجة محايدة في المنتصف، حيث تتدرج فيه الاستجابات من الرقم 1 الذي يمثل أو يعبر عن عدم الموافقة التامة للمستقصي منه، إلى الرقم 5 الذي يعبر عن موافقته التامة. حيث تم استخدام برنامج (SPSS (V.23 لتحليل بيانات الدراسة.

○ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

في ضوء أهداف الدراسة وفروضها اعتمدت منهجية معالجة البيانات في هذه الدراسة على استخدام الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS (V.23 وذلك على النحو التالي:

- اختبار الثبات والصدق.
- التحليل الوصفي للبيانات: استخدمت أساليب الإحصاء الوصفي مثل، التكرارات والنسب المئوية. والمتوسطات والانحرافات المعيارية.
- اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov – Smirnov Test
- أسلوب الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression لقياس تأثير المتغير المستقل مقومات التحول الإلكتروني على المتغير التابع جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية.

- اختبار: Mann-Whitney Test لقياس درجة معنوية الفروق فيما يتعلق بمتغيري الدراسة (مقومات التحول الالكتروني وجودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية) وفقا للجنس.

- اختبار: Kruskal-Wallis Test لقياس درجة معنوية الفروق بمتغيري الدراسة (مقومات التحول الالكتروني وجودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية) وفقا لعدد سنوات الخبرة، والدرجة العلمية.

○ اختبارات الثبات والصدق:

للتأكد من صحة المقياس المستخدم (استمارة الاستقصاء)، تم استخدام اختبارات الثبات والصدق، بهدف التوصل إلى مقياس يمكن الاعتماد عليه في تحقيق أهداف الدراسة، وذلك على النحو التالي:

● اختبار الثبات: Reliability Test: وفقاً لهذا الاختبار تم احتساب قيمة معامل ارتباط ألفا Cronach's Alpha لعبارات المقياس المستخدم، ويوضح الجدول رقم (1) قيمة معامل ألفا للثبات، والذي يوضح بأن جميع معاملات ألفا لعبارات المقياس تجاوزت الحدود المقبولة والمتعارف عليها في البحوث الاجتماعية، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ (0.751) لمتغير مقومات التحول الالكتروني، و(0.858) لمتغير جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية، وهذا يدل على أن المقياس يتصف بالاتساق الداخلي، ما يعني صلاحية العبارات المستخدمة في المقياس، وإمكانية الاعتماد عليها، ويشير أيضاً إلى وجود درجة عالية من الثبات في عباراته.

● اختبار الصدق: Validity Test: يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى صدق عبارات المقياس المستخدم، والتأكد من أن عباراته تعطي نفس المعنى والمفهوم، وتم الاعتماد في إجراء هذا الاختبار على قياس كل من صدق المحتوى، والصدق الذاتي، وذلك على النحو التالي:

- صدق المحتوى: وفقاً لهذا الاختبار، تم عرض بنود المقياس على بعض المحكمين من أساتذة كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة بجامعة بنغازي؛ وذلك للتأكد من صلاحيته من الناحية العلمية، وبغرض مراجعته والتعليق عليه، وأبدى المحكمون مجموعة

من الملاحظات على العبارات الواردة بقائمة الاستقصاء، حيث تم إجراء بعض التعديلات على المقياس ككل، واستلزم الأمر إضافة بعض العبارات على المقياس، بالإضافة إلى إعادة صياغة بعض العبارات لتكون أكثر دلالة ووضوحاً.

- الصدق الذاتي: يؤكد الصدق الذاتي صدق البناء والمحتوى، ويعتمد هذا النوع من حساب الصدق على مفهوم مؤداه أن صدق الاختبار يعني تطابق أو اقتراب الدرجات الفعلية التي حصل عليها الأفراد من الدرجات الحقيقية المفترض حصولهم عليها، وبما أن ثبات الاختبار هو في جوهره معامل ارتباط الدرجات الحقيقية للاختبار نفسها إذا ما أعيد إجراء الاختبار على نفس المجموعة، فإن الصدق الذاتي يمكن التوصل إليه إحصائياً بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار، وهو يعد بمثابة الحد الأقصى لما يمكن أن يصل إليه معامل صدق الاختبار.

وقد تم إجراء اختبار الصدق عن طريق حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا، وذلك لقياس الصدق الذاتي، للتأكد من أن قائمة الاستقصاء تقيس الهدف الذي صممت من أجله. ويوضح الجدول رقم (1) التالي نتائج احتساب معاملي الثبات والصدق:

جدول رقم (1) نتائج معاملي الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة

المتغير	قيمة معامل ألفا	معامل الصدق
التحول الإلكتروني	0.751	0.87
جودة التعليم المحاسبي	0.858	0.93

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المذكورة في الجدول أن جميع قيم معاملات الصدق تجاوزت الحدود المقبولة أيضاً، وبالتالي يمكن الاعتماد على قائمة الاستقصاء (المقياس) في القياس.

○ الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (2) الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (2) المتغيرات الديمغرافية لأعضاء هيئة التدريس عينة الدراسة

المتغير	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	44 68 %
	أنثى	21 32 %
	الإجمالي	65 100 %
عدد سنوات الخبرة	أقل من خمس سنوات.	4 6 %
	من 5 إلى 15 سنة.	35 54 %
	من 15 إلى 25 سنة.	22 34 %
	أكثر من 25 سنة.	4 6 %
	الإجمالي	65 100 %
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	9 14 %
	محاضر	29 45 %
	أستاذ مساعد	18 28 %
	أستاذ مشارك	8 12 %
	أستاذ	1 1 %
	الإجمالي	65 100 %

يبين هذا الجزء من الدراسة تحليلاً وصفيًا للبيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لمفردات الدراسة، والتي تم تجميعها من خلال استمارة الاستقصاء، حيث بينت نتائج التحليل الاحصائي وجود فارق كبير في نسب الاستجابة لكل من فئة الذكور وفئة الإناث، يلاحظ من الجدول رقم (2) أعلاه أن أكثر من نصف مفردات عينة الدراسة من الذكور حيث بلغت استجابة الذكور (68 %) مقابل ما نسبته (32 %) من استجابة الإناث.

أما فيما يخص سنوات الخبرة التدريسية لمفردات عينة الدراسة، فقد بينت نتائج التحليل أن ما نسبته (54 %) تتراوح سنوات خبرتهم ما بين 5 - 15 سنة، في حين إن (34 %) منهم تتراوح خبرتهم بين 15 - 25 سنة في مجال التعليم المحاسبي. وهذا يعكس أن مفردات عينة الدراسة لديهم خبرة طويلة نسبياً في مجال التعليم المحاسبي، وبالتالي إمكانية الحصول على بيانات دقيقة تكفل تحقيق نتائج الدراسة. و (6 %) كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات، والتي تساوت مع الذين يملكون خبرة أكثر من 25 سنة بذات النسبة.

أما فيما يتعلق بالدرجات العلمية، فقد أشارت نتائج التحليل إلى أن (45 %) من مفردات عينة الدراسة لديهم درجة محاضر، و (28 %) منهم حصلوا على درجة أستاذ مساعد، وقد يرجع ذلك إلى أن درجة المحاضر ودرجة أستاذ مساعد قد تكون من حملة الماجستير والدكتوراه معاً، والذي قد يرجع إلى أحقية عضو هيئة التدريس في الترقية من حاملي الماجستير إلى درجة أستاذ مساعد.

بينما هناك تقارب كبير بين أفراد عينة الدراسة الذين يحملون درجة أستاذ مشارك ومحاضر مساعد، حيث بلغت نسبتهم على التوالي (12 %)، (14 %)، والذي قد يكون راجعاً إلى وضع الدولة الحالي، مثل صعوبة الحصول على قرارات إيفاد لنيل درجة الدكتوراه أو تعثر بعض الطلبة الدارسين بالخارج، وذلك فيما يتعلق بدرجة محاضر مساعد، في حين يستلزم الأمر للحصول على درجة أستاذ مشارك أن يحمل عضو هيئة التدريس مؤهل دكتوراه وعدد من السنوات اللازمة للوصول إلى هذه الدرجة. ودرجة أستاذ ما نسبته (1 %) فقط من مفردات عينة الدراسة، الأمر الذي قد يكون له علاقة بعدد سنوات الخبرة حيث إن (6 %) فقط منهم بلغت سنوات خبرتهم أكثر من 25 سنة.

○ اختبار فروض الدراسة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرضاً لنتائج التحليل الإحصائي الذي تم إجراؤه لاختبار فروض الدراسة، حيث تم استخدام عدة أساليب إحصائية تتناسب مع طبيعة كل فرض لاختبار مدى صحتها. وفي هذا الإطار يمكن عرض نتائج اختبارات فروض الدراسة كما يلي:

- اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov- Smirnov Test

لمعرفة ما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي تم إجراء اختبار Kolmogorov- Smirnov Test، حيث بلغت قيمة (P-Value 0.000) وهي أقل من (0.05) ما يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي؛ وبالتالي تستخدم الباحثة الأساليب الإحصائية اللامعلمية في اختبار فروض الدراسة.

○ الفرض الأول:

ينص هذا الفرض على عدم وجود اختلاف في مدى توافر مقومات التحول الإلكتروني في التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية عن المتوسط من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي. وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعبارات مقومات التحول الإلكتروني

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
677.	1.38	يوجد انترنت فائق السرعة وذو جودة عالية.
1.046	1.75	لا يوجد ضعف في مهارات الطلبة لاستخدام الكمبيوتر والانترنت.
706.	1.43	توافر أجهزة حاسب آلي لكل أطراف العملية التعليمية.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
722.	1.38	يوجد انترنت لأعضاء هيئة التدريس في مكاتبهم.
959.	3.35	أعضاء هيئة التدريس أكفاء في استخدام التكنولوجيا.
923.	1.66	توجد بنية تحتية تدعم تبني التعليم المحاسبي الالكتروني.
940.	1.73	توظيف الجامعة أنظمة المعلومات في مجالات التدريس والبحث العلمي.
1.059	3.30	توجد عناصر ذات كفاءة يمكنهم تطوير وصيانة واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.
515.	1.27	احتواء القاعات التدريسية على مجموعة من التجهيزات الالكترونية في العملية التعليمية.
570.	1.35	استخدام اللوحة الذكية الإيضاحية لنقل المعلومات للطلاب.

الجدول السابق يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لهذا المتغير والذي يوضح عدم توافر مقومات التحول الالكتروني وفقا للمتوسطات الظاهرة حيث كانت أقلها (1.27) والمتعلق بعدم احتواء القاعات التدريسية على مجموعة من التجهيزات الالكترونية في العملية التعليمية، يليها عدم وجود انترنت فائق السرعة وذو جودة عالية، في الجامعة وفي مكاتب أعضاء هيئة التدريس بمتوسط (1.38) على حد سواء، بينما كانت أعلى هذه المتوسطات ما قيمته (3.35) والخاصة بوجود أعضاء هيئة التدريس أكفاء في استخدام التكنولوجيا، ومن ثم وجود عناصر ذات كفاءة يمكنهم تطوير وصيانة واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات. بمتوسط (3.30).

○ الفرض الثاني:

ينص هذا الفرض على وجود تأثير لمقومات التحول الالكتروني معنوي إيجابي على جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي. ولاختبار صحة هذا الفرض استخدم تحليل Simple Linear Regression، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4) التالي:

جدول رقم (4) تحليل الانحدار الخطي البسيط

النموذج	معامل الانحدار B	قيمة t	Sig	R ²	F	Sig
الثابت	11.772	6.918	0.000	0.47	17.393	0.000
مقومات التحول الالكتروني	0.201	4.170	0.000			

تشير نتائج تحليل البيانات الخاص بإحصائية F في الجدول رقم (4) إلى أن النموذج الإحصائي ذو دلالة معنوية، وأن المتغير المستقل فسر (47 %) من المتغير التابع، ودلت النتائج الخاصة بمعامل الانحدار الخطي على أن تأثير مقومات التحول الالكتروني كان إيجابيا ذا دلالة معنوية، وذلك لأن القيمة الاحتمالية المناظرة لإحصائية (0.000) أقل من (0.05) وبالتالي يمكن قبول هذا الفرض الذي ينص على وجود تأثير إيجابي لمقومات التحول الالكتروني على جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي، حيث فسرت مقومات التحول الالكتروني (47 %) من التغيرات الحاصلة في جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تتطرق إليها الدراسة.

○ الفرض الثالث:

ينص هذا الفرض على عدم وجود فروق معنوية، في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغيري الدراسة (مقومات التحول الالكتروني وجودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم الدولية) وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، عدد سنوات الخبرة، الدرجة العلمية).

وينبثق عن هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

- لا توجد فروق معنوية في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير مقومات التحول الالكتروني باختلاف الجنس.
- لا توجد فروق معنوية في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير مقومات التحول الالكتروني باختلاف عدد سنوات الخبرة.
- لا توجد فروق معنوية، في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير مقومات التحول الالكتروني باختلاف الدرجة العلمية.
- لا توجد فروق معنوية في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية باختلاف الجنس.
- لا توجد فروق معنوية في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية باختلاف عدد سنوات الخبرة.
- لا توجد فروق معنوية، في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية باختلاف الدرجة العلمية.

لاختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام اختبار Mann-Whitney، لتحديد ما إذا

كانت هناك فروق معنوية فيما يتعلق بمقومات التحول الالكتروني وجودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم الدولية وفقاً لمتغير الجنس لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي، واختبار Kruskal-Wallis، لتحديد ما إذا كانت هناك فروق معنوية فيما يتعلق بمقومات التحول الالكتروني وجودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم الدولية وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة والدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي وذلك على النحو التالي:

- الفروق المعنوية فيما يتعلق بمقومات التحول الالكتروني وفقاً لمتغير الجنس لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي:

لتحديد هذه الفروق، تم استخدام اختبار Mann - Whitney، حيث بينت نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة عدم وجود فروق معنوية فيما يتعلق بمقومات التحول الالكتروني وفقاً لمتغير الجنس، لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.538) وهو أكبر من 0.05، الذي يمثل مستوى المعنوية المحدد للمقارنة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية. وبالتالي فإنه يمكن قبول الفرض الفرعي الأول، الذي ينص على أنه لا توجد فروق معنوية في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير مقومات التحول الالكتروني الدراسة باختلاف الجنس.

- الفروق المعنوية فيما يتعلق بمقومات التحول الالكتروني وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي:

أفصحت النتائج المتعلقة باحتساب هذه الفروق، باستخدام اختبار Kruskal-Wallis، عن عدم وجود فروق معنوية فيما يتعلق بمقومات التحول الالكتروني وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة، لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.630) وهو أكبر من 0.05 وبالتالي فإنه يمكن قبول الفرض الفرعي الثاني الذي ينص على أنه لا توجد فروق معنوية في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير مقومات التحول الالكتروني باختلاف عدد سنوات الخبرة.

- الفروق المعنوية فيما يتعلق بمقومات التحول الإلكتروني وفقاً لمتغير الدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي:

فيما يتعلق باختبار هذا الفرض، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار Kruskal-Wallis، عدم وجود فروق معنوية فيما يتعلق بمقومات التحول الإلكتروني وفقاً لمتغير الدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي وفقاً لمتغير الدرجة العلمية، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.223) وهو أكبر من 0.05. وبالتالي فإنه يمكن قبول الفرض الفرعي الثالث الذي ينص على أنه لا توجد فروق معنوية، في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير مقومات التحول الإلكتروني باختلاف الدرجة العلمية.

- الفروق المعنوية فيما يتعلق بجودة جودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم الدولية وفقاً لمتغير الجنس لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي:

لتحديد هذه الفروق، تم استخدام اختبار Mann-Whitney، حيث بينت نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة عدم وجود فروق معنوية فيما يتعلق بمقومات التحول الإلكتروني وفقاً لمتغير الجنس، لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.752) وهو أكبر من 0.05، وبالتالي فإنه يمكن قبول الفرض الفرعي الرابع، الذي ينص على أنه لا توجد فروق معنوية في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية باختلاف الجنس.

- الفروق المعنوية فيما يتعلق بجودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم الدولية وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي:

بينت نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة باحتساب هذه الفروق، باستخدام اختبار Kruskal-Wallis، عن عدم وجود فروق معنوية فيما يتعلق بجودة التعليم المحاسبي من

منظور معايير التعليم الدولية وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة، لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.771) وهو أكبر من 0.05 وبالتالي فإنه يمكن قبول الفرض الفرعي الخامس الذي ينص على أنه لا توجد فروق معنوية في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية باختلاف عدد سنوات الخبرة.

- الفروق المعنوية فيما يتعلق بجودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم الدولية وفقاً لمتغير الدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي:

لتحديد هذه الفروق، استخدم أيضاً اختبار Kruskal-Wallis. عدم وجود فروق معنوية فيما يتعلق بجودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم الدولية وفقاً لمتغير الدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.779) وهو أكبر من 0.05. وبالتالي فإنه يمكن قبول الفرض الفرعي السادس الذي ينص على أنه لا توجد فروق معنوية، في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغير جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية باختلاف الدرجة العلمية.

وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي للفروض السابقة، فإنه يمكن أن نخلص إلى أنه لا توجد فروق معنوية فيما يتعلق بآراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغيري الدراسة (مقومات التحول الإلكتروني وجودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم الدولية) وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، عدد سنوات الخبرة، الدرجة العلمية). وبالتالي فإنه يمكن قبول صحة الفرض الرئيسي الثالث للدراسة، والذي ينص على أنه لا توجد فروق معنوية، في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغيري الدراسة (مقومات التحول الإلكتروني وجودة التعليم المحاسبي) وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، عدد سنوات الخبرة، الدرجة العلمية).

■ مناقشة النتائج والتوصيات:

من خلال عرض نتائج تحليل البيانات، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن توضيحها ومناقشتها على النحو التالي:

● نتائج الدراسة:

1. عدم توافر مقومات التحول الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من (قنيع، 2016؛ العزاوي وآخرون، 2018) كما تشابهت مع ما توصلت إليه دراسة (السواط والحربي، 2022) في وجود معوقات تواجه التحول الالكتروني ومنها عدم وجود بنية تحتية ونقص الكفاءات والقدرات المؤهلة.

2. وجود تأثير معنوي إيجابي لمقومات التحول الالكتروني على جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي بمعامل تحديد ($R^2 47\%$) وقيمة ($F 17.393$) عند مستوى معنوية (0.000) وهي أقل من (0.05%)، واتفقت مع دراسة (علي ومعتوق، 2021) على أن مقومات التحول الالكتروني تؤثر على مهنة المحاسبة والمراجعة تأثيراً إيجابياً، والذي بدوره يؤثر على جودة التعليم، وأنه يساعد في سرعة انجاز العمليات المالية والمراجعة والتحليل المالي، ويساعد على تطوير التعليم المحاسبي.

3. كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق معنوية في آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي فيما يتعلق بمتغيري الدراسة (مقومات التحول الالكتروني وجودة التعليم المحاسبي من منظور معايير التعليم الدولية) وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، عدد سنوات الخبرة، الدرجة العلمية).

● توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج السابقة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تؤكد الدراسة على ضرورة توافر مقومات التحول الالكتروني المادية والفنية؛ لكي يكتسب الطلبة المهارات التكنولوجية في التعليم المحاسبي للحصول على مخرجات ذات قدرات فنية عالية تلبي متطلبات سوق العمل من جهة، والتأكيد على تطوير أداء المحاسبين ورفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس من خلال إكسابهم المهارات التقنية من جهة أخرى.

- ضرورة تطوير المناهج المحاسبية بما يواكب التحول الالكتروني لما له من دور ايجابي على جودة التعليم المحاسبي؛ الذي بدوره يساهم في الوصول بالمحاسب الخريج إلى مستويات تواكب سوق العمل، ويؤدي التحول الالكتروني بالطالب وعضو هيئة التدريس إلى تعليم تقنيات وخلق قيمة مضافة تساعد في المستقبل، نتيجة لتحسين جودة التعليم المحاسبي وتطوير الأداء الأكاديمي والمهني.

- ضرورة الارتقاء بالبرنامج التعليمي المحاسبي في جامعة بنغازي من خلال تحديث المناهج وتطوير أساليب التدريس باستخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل معايير التعليم المحاسبي الدولية.

- توفير الإمكانيات المادية والفنية والبنية التحتية لتبني استخدام التعليم الالكتروني.

■ قائمة المراجع

● المراجع العربية

أبو موسى، أسماء حميد وعبد الفتاح، محمد. (2023). فاعلية برنامج تدريبي مصمم وفق نموذج المكونات الأربعة لتصميم التدريس في تنمية الكفايات الرقمية لدى المعلمين الفلسطينيين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 31(5)، 29 - 51.

الألفي، محمد محمد. (2007). المحكمة الالكترونية بين الواقع والمأمول، مؤتمر الحكومة الالكترونية السادس: الإدارة العامة الجديدة والحكومة الالكترونية، والمنعقد في الفترة من 9/12 ديسمبر 2007، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، 1 - 39.

أمين، مصطفى أحمد. (2018). التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة، مجلة الإدارة التربوية، كلية التربية، 5(19)، 11 - 117.

الانصاري، رفيدة عدنان. (2021). الاتجاه نحو استخدام المنصات التعليمية الإلكترونية لدى طلبة جامعة طيبة، *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، المركز القومي للبحوث غزة، 5(7)، 33 - 51.

الحيالي، وليد. (2016). الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية، *مركز الكتاب الأكاديمي*.

السلمي، علي. (2005). نموذج الإدارة الجديد في عصر الاتصالات والمعلومات في رحلتي مع الإدارة: كتابات إدارية في قضايا وطنية، الجزء الثاني، القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع.

السواط، عوض الله، الحربي، ياسر ساير. (2022). أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء الأكاديمي، *المجلة العربية للنشر العلمي*، المجلد 7 (43)، 647 - 686.

الشريف، محمد الطيب وأحمد، خالد البشير. (2020). دور التعليم المحاسبي الإلكتروني في رفع كفاءة التحصيل العلمي لطلبة الفروع العامة في الجامعات الليبية (جامعتي الزاوية وصبراتة أنموذجاً)، *مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية*، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول «الافتراضي»: التحول الرقمي في عصر المعرفة (الواقع - التحديات - الانعكاسات)، 1(6)، 1 - 21.

الشمري، خالد. (2016). مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، المعوقات وسبل التحسين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.

العزاوي، ندي سلمان. العنبيكي، أحمد طاهر كاظم. (2018). تطوير مخرجات التعليم المحاسبي في العراق بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل من خلال تبني المعايير الدولية للتعليم المحاسبي متاح على <https://www.researchgate.net/publication/332440837>

العويني، أريج. (2016). استراتيجية مقترحة لتحول الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

الفكي، الفاتح لامين عبد الرحيم. (2014). تصور مقترح لتطبيق معايير التعليم المحاسبي ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في الجامعات السعودية، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، 7 (16)، 109 - 138.

المطرف، عبد الرحمن بن فهد. (2020). التحول الرقمي للتعليم الجامعي، في ظل الأزمات بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، *المجلة العلمية لكلية التربية*، جامعة أسيوط، 36 (7)، 158 - 184.

الهادي، محمد محمد (2003). المنظمة الرقمية في عام متغير، المؤتمر العربي الأول لتكنولوجيا المعلومات والإدارة: نحو منظومة رقمية، والمنعقد في شرم الشيخ في الفترة من 1 - 4 أكتوبر 2002، القاهرة، المنظمة العربية لتنمية الإدارة، (164)، 13 - 37.

بوفارس، رندة عطية (2007). التعليم المحاسبي المهني - الواقع وسبل التطوير، المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي، واقعه، وامكانية تطويره، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

بيوض، نجيب سالم (2019). التحديات والصعوبات في تطبيق التعليم الالكتروني المحاسبي في الجامعات الليبية، مجلة الجامعة، (29)، 192 - 220 طرابلس ليبيا.

خنقاوي، رحاب (2023). دور تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في تحسين أداء التدقيق الخارجي - دراسة ميدانية على عينة من المهنيين في ورقلة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي ورقلة، قسم العلوم المالية والمحاسبية.

رفيع، فاطمة، والفلاح، فاطمة (2018). مدى استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في التعليم المحاسبي الجامعي (دراسة ميدانية على كلية الاقتصاد جامعة بنغازي). المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد والتجارة، الثورة التكنولوجية، 989 - 1003 ، المرقب، ليبيا.

سالم، عبد الوهاب، عبدالله، أسامة، وبوشيبه، أحمد (2020). معوقات استخدام التعليم الالكتروني في مجال المحاسبة. مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية، 212 - 232.

شحادة، مها خليل يوسف (2021). التحول الرقمي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، دراسة تحليلية من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.

فهمي، عبير محمد رياض (2019). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير منظومة التعليم المحاسبي (دراسة ميدانية). مجلة الفكر المحاسبي، 23 (1)، 337 - 364

قطناني، خالد وعويس، خالد (2009). مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات أسواق العمل في ظل تداعيات الازمة المالية، كلية الزهراء، مسقط، عمان. متاحة على الرابط التالي: www.google.com/url?sa=+&source=web&rct

قنيح، محمد عجيبة محمد (2016). مساهمة التعليم المحاسبي الالكتروني في تنمية مهارات طلبة أقسام المحاسبة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، (3)، 37 - 47

لموشي، زهية. (2016). تفعيل نظام التعليم الإلكتروني كآلية لرفع مستوى الأداء في الجامعات في ظل تكنولوجيا، المؤتمر الدولي الحادي عشر: التعليم في عصر التكنولوجيا الرقمية، لبنان، طرابلس، 2 - 4 إبريل، 93 - 112.

مصباح، يزه مصباح. (2023). مدى مساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات طلبة اقسام المحاسبة في جامعة بنغازي، رسالة ماجستير، دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس وطلبة قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

معوض، تغريد مختار، وجاد، ولاء نصرالدين. (2022). كيف يمكن للتحول الرقمي أن يدفع بالتعليم المحاسبي نحو التقدم، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 6 (3)، 279 - 301.

يحيياوي، الهام، وبوحديد، ليلي. (2017). أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية، مجلة تاريخ العلوم، 6 (6)، 321 - 333.

• المراجع الأجنبية

- Aguiar, G., & Gouveia, L. (2020). The digital transformation in academic accounting research: Literature review. **Journal of Organizational Knowledge Management**, 1 - 9.
- Almeida, A. C., & Carvalho, C. (2022). The adequacy of academic curricula for digital transformation in the accounting education. In 2022 17th Iberian Conference on Information Systems and Technologies (CISTI) (pp. 1 - 7). IEEE.
- Anomah, S., Aduamoah, M., & Agyabeng, O. (2013). Examining and justifying the IS/IT skills that may be designed into the Accountancy education curricula for Tomorrow's professionals. **European Journal of Accounting Auditing and Finance Research**, 1(3), 1 - 14.
- Crawford, J., Butler - Henderson, K., Rudolph, J., Malkawi, B., Glowatz, M., Burton, R., ... & Lam, S. (2020). COVID - 19: 20 countries' higher education intra - period digital pedagogy responses. **Journal of applied learning & teaching**, 3(1), 1 - 20.
- Gartner glossary. (2020). [online] Available at: <https://www.gartner.com/en/information> , Accessed to the web site on 21 - 8 - 2022.
- Knudsen, D. R. (2020). Elusive boundaries, power relations, and knowledge production: A systematic review of the literature on digitalization in accounting. **International Journal of Accounting Information Systems**, 36.

100441.

- Madsen, P. E. (2015). Has the quality of accounting education declined?. **The Accounting Review**, **90**(3), 1115-1147.
- Möller, K., Schäffer, U., & Verbeeten, F. (2020). Digitalization in management accounting and control: an editorial. **Journal of Management Control**, **31**(1), 1-8.
- Plan, R. (2018). Communication from the commission to the european parliament, the european council, the council, the european economic and social committee and the committee of the regions. **European Commission: Brussels. Belgium**.
- Reginato, L., Durso, S., Nascimento, C., & Cornacchione, E. (2022). Transfer of learning in accounting programs: The role of business games. **The International Journal of Management Education**, **20**(1), 100592.
- Tang, Y. M., Chen, P. C., Law, K. M., Wu, C. H., Lau, Y. Y., Guan, J., ... & Ho, G. T. (2021). Comparative analysis of Student's live online learning readiness during the coronavirus (COVID-19) pandemic in the higher education sector. **Computers & education**, **168**, 104211.
- Yigitbasioglu, O., Green, P., & Cheung, M. Y. D. (2023). Digital transformation and accountants as advisors. **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, **36**(1), 209-237.

المخاطر المالية وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية

(مصرف الجمهورية نموذجاً)

■ د. وسام عبدالسلام أبوغالية *

■ أ. حمزة ميلاد افحيح *

● تاريخ قبول البحث 2025/05/28م

● تاريخ استلام البحث 2025/05/03م

● DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.16907347>

■ المستخلص:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية الليبية، وقد شملت عينة الدراسة مصرف الجمهورية، حيث تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية السنوية خلال الفترة (2000 - 2023م)، واعتمدت الدراسة من أجل تحقيق أهدافها والوصول إلى النتائج على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على أساليب إحصائية كمعامل الارتباط والانحدار لاختبار الفرضيات، وأظهرت النتائج وجود علاقة سالبة بين مخاطر السيولة DP ، LIQ ومخاطر الرفع المالي LEV مع العائد على حقوق الملكية ROE ، وعلاقة موجبة بين كل من مخاطر الائتمان CR مع معدل العائد على حقوق الملكية ROE ، وبين مخاطر الائتمان CR مع هامش الربح EP . وأهم ما أوصت به الدراسة أن يتم التركيز بشكل أكبر على النماذج والتطبيقات المتعلقة بالمخاطر المالية وكيفية إدارتها بشكل أكثر كفاءة وفعالية، وأن يتم البحث عن حلول أكثر فاعلية في إدارة مصادر المخاطر المالية بكفاءة أعلى.

● الكلمات المفتاحية: المخاطر المالية، الربحية، مصرف الجمهورية.

* محاضر بقسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس E-mail: wes.abughalia@uot.edu.ly
* محاضر بقسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس E-mail: h.efhij@uot.edu.ly

Financial risks and their impact on the profitability of Libyan commercial banks (Jumhuriya Bank as a model)

■ A. Hamza Milad Afhij*

■ Dr. Wissam Abdel Salam Abu Ghali**

● Received: 03/05/2025

● Accepted: 28/05/2025

■ Abstract

The study aimed to demonstrate the impact of financial risks on the profitability of Libyan commercial banks. The study sample included the Republic Bank, where data were collected from the annual financial reports during the period (2000-2023 AD). In order to achieve its objectives and reach the results, the study relied on the descriptive analytical approach, relying on statistical methods such as the correlation coefficient and regression to test the hypotheses. The results showed a negative relationship between liquidity risk (DP), LIQ and leverage risk (LEV) with return on equity (ROE), and a positive relationship between credit risk (CR) and return on equity (ROE), and between credit risk (CR) and profit margin (EP). The study's most important recommendation is to focus more on models and applications related to financial risks and how to manage them more efficiently and effectively, and to seek more effective solutions for managing financial risk sources more efficiently.

● **Keywords:** Financial risk, profitability, Jamhouria Bank.

* Lecturer, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli

**Lecturer, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli

■ المقدمة

يعتبر موضوع المخاطر أحد أهم المواضيع التي تزايد فيها الاهتمام، نظراً لما يواجه المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص من تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً، التي نتجت عنها مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في جانب الخدمات المالية وظهور تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى التوجه نحو اقتصاد السوق. كذلك أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف مع زيادة تعقيداتها والتي يأتي في مقدمتها الائتمان المصرفي الذي يمثل الركيزة الأساسية في النشاط المصرفي، وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي التي شهدته المصارف إلا إن هناك بعض الأزمات التي شهدتها القطاع المالي سواء كان في الدول النامية أو الدول المتقدمة، مما أثر سلباً على نمو اقتصاديات تلك الدول حيث تلعب المصارف دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي، إذ لا يقتصر تأثير نشاطها على المجتمع المالي فقط بل يمتد أيضاً إلى غيره من المجتمعات الأخرى نظراً للعلاقات المتبادلة بين المصارف داخل وخارج الدولة.

هذا وتعرض المصارف التجارية وفقاً لطبيعة نشاطها للعديد من المخاطر حيث إن السمة الأساسية التي تتصف بها المصارف في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التعامل مع المخاطر التي لم تعد تقتصر على نوع واحد فقط بل تعددت أنواع تلك المخاطر وتشعبت إلى الحد الذي أصبح فشل العديد من المصارف ناتجاً عن عدم التعامل بطرق علمية صحيحة مع تلك المخاطر.

وحيث إن الهدف الأساسي الذي تسعى له المصرفية تحقيق أكبر قدر من الربحية والذي يعد مؤشراً هاماً للحكم على نجاح السياسات التي يعتمدها المصرف وتعتبر عاملاً أساسياً لضمان البقاء والاستمرارية حيث إنها تمثل مصدر ثقة للمودعين والمقرضين الدائنين في المصرف، بالتالي الربحية مؤشر مهم لقياس كفاءة أداء المصارف في استخدام مواردها، وعليه تشكل المخاطر المصرفية أحد أهم العوامل التي تترك أثرها على الربحية وتجعل نتائج أعمال المصرف عرضة للخسارة في حال تجاوز حجم هذه المخاطر حدود

معينة. ومن هنا يأتي الغرض من هذه الدراسة وهو بيان أثر المخاطر المالية على الربحية للمصارف التجارية الليبية.

■ مشكلة الدراسة

تعد دراسة وقياس المخاطر المالية أمراً بالغ الأهمية نظراً لتزايد الأزمات المالية المصرفية التي سببها زيادة المخاطر المالية التي تواجه المصارف، ولعل من أهم وأبرز هذه المخاطر هي مخاطر الائتمان والسيولة ورأس المال، وقد شهدت المصارف التجارية الليبية العديد من التطورات أدت إلى تغيير مضمون العمل المصرفي فيها، هذا ويتمثل الهدف الرئيسي للمصارف والمؤسسات المالية في تعظيم الربح وزيادة ثروة الملاك عن طريق الإدارة الفعالة للمخاطر المالية. عليه وتأسيساً على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس كالتالي:

هل يوجد أثر للمخاطر المالية على الربحية للمصارف التجارية الليبية؟

■ هدف الدراسة:

تحقيق ما يلي :

- التعرف على مدى أهمية إدارة المخاطر في تحليل وقياس المخاطر التي تصاحب العمل في المؤسسات المالية، من خلال التعرف على كفاءة الأداء للمصارف التجارية الليبية.
- توجيه إدارات المصارف نحو زيادة الاهتمام بدراسة وقياس المخاطر المالية وما لها من أثر على زيادة ربحية المصارف.
- تبيان نقاط القوة والضعف لدى المصارف لتحقيق العوائد المطلوبة.

■ أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع نفسه وهو دراسة وقياس المخاطر المالية وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية وذلك بالتطبيق على مصرف الجمهورية خلال الفترة 2000 - 2023، وذلك لما تشكله المصارف التجارية كقناة استثمارية هامة لأصحاب الفوائض المالية لاستثمار أموالهم والمحافظة عليها وإدارتها من خلال استثمارات

تتضمن فيها معايير السلامة والسيولة والعائد، إلى جانب الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لإدارات المصارف الليبية، والجهات ذات العلاقة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المالية المناسبة وفق منهج علمي يقوم على أساس قياس هذه المخاطر ومن ثم الإسهام في تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي والنمو الاقتصادي.

■ فرضيات الدراسة

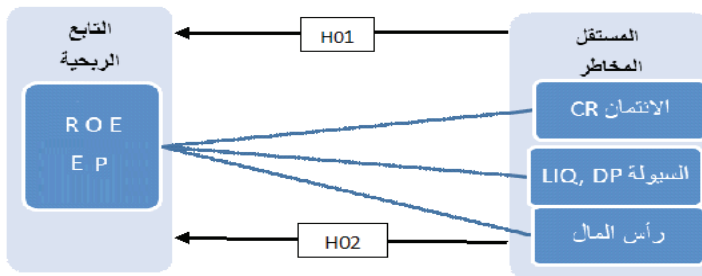
تختبر الدراسة فرضيتين رئيسيتين تتمثلان في دراسة المخاطر المالية وأثرها على الربحية المتمثلة في كل من معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهامش الربح (EP)، لمصرف الجمهورية وقد صيغت بالصورة العدمية على النحو التالي:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للمخاطر المالية والمتمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة (LIQ-DP) ومخاطر رأس المال (LEV) على الربحية والمتمثلة في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بمصرف الجمهورية.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للمخاطر المالية والمتمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة (LIQ-DP) ومخاطر رأس المال (LEV) على الربحية والمتمثلة في هامش الربح (EP) بمصرف الجمهورية.

■ أنموذج الدراسة

يوضح الشكل التالي نموذج الدراسة المستخدم:



شكل رقم 1 نموذج الدراسة

■ حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تتمثل حدود الدراسة الزمنية في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023 .

الحدود المكانية: تتمثل حدود الدراسة المكانية في المصارف التجارية الليبية من خلال التطبيق على مصرف الجمهورية .

■ منهجية الدراسة

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهجين أساسيين هما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث سيتم استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف مشكلة الدراسة وعرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والمؤشرات المالية المستخدمة لقياس كل من المخاطر المالية ومؤشرات قياس كفاءة أداء وربحية المصارف التجارية، كما تم استخدام المنهج التحليلي وذلك بالاعتماد على البيانات المستخلصة من التقارير المالية المتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل لمصرف الجمهورية خلال الفترة 2000 – 2023، لقياس المخاطر المستخدمة في الدراسة وبيان أثرها على الربحية باستخدام الأساليب الإحصائية .

■ مجتمع وعينة الدراسة

هو قطاع المصارف التجارية الليبية العامة بالدولة والتي يخضع للرقابة المباشرة من مصرف ليبيا المركزي وأما بالنسبة إلى عينة الدراسة تمثلت في (مصرف الجمهورية) وهو أكبر المصارف التجارية الليبية .

■ الدراسات السابقة

تناول الأدب التمويلي عدداً من الدراسات التي اختبرت المخاطر بشكل عام ومخاطر السيولة بشكل خاص وأثرها على كفاءة الأداء المالي وربحية المصارف التجارية، ولعلّ من أبرز هذه الدراسات ما تناولته دراسة (السيكت وحليمة، 2024) حول إدارة المخاطر المالية وتأثيرها على ربحية المصارف الإسلامية حيث تم إجراء هذه الدراسة على مصرف

السلام الجزائري خلال الفترة 2018 – 2022 واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بالاعتماد على أهم المؤشرات المالية التي تقيس مختلف أنواع المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف كمخاطر السيولة والملاءة وبالمقابل نسب الربحية كمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن نسب الربحية تتأثر بكفاءة إدارة المخاطر المالية .

وتناولت دراسة (طعيس، 2023) أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف الإسلامية العراقية للفترة الممتدة من (2014-2019)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مؤشرات مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر كفاية رأس المال للتعبير عن المخاطر المالية، وتم استخدام العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية للتعبير عن الأداء المالي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المخاطر المالية كان لها تأثير على الأداء المالي للمصارف العراقية. بينما هدفت دراسة (جبار محمد و بزارية محمد، 2023) إلى تبيان أثر إدارة مخاطر الائتمان على ربحية المصارف الإسلامية العاملة بالجزائر من خلال مدى إدراك المصارف الإسلامية لمخاطر الائتمان وممارسات تحليل مخاطر الائتمان إضافة إلى ربط العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية المصارف الإسلامية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوي بين إدارة مخاطر الائتمان والربحية في المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر. كما هدفت أيضاً دراسة (مزينة وشلاوح، 2022) إلى تقييم أثر مخاطر السيولة و كفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2000-2019) لمصرف الصحاري، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر لمخاطر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقياساً بمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية. بينما ركزت دراسة (رشيد، زينب، 2021) على معالجة موضوع إدارة مخاطر السيولة بالمصارف الإسلامية الجزائرية من خلال مخاطر السيولة المصرفية حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال مخاطر السيولة المصرفية بمصرف السلامة بالجزائر خلال الفترة (2011-2019)، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية السنوية، وتوصلت

الدراسة إلى أن مصرف السلام يحقق نتائج مالية إيجابية على الرغم من تعرضه لمخاطر سيولة مرتفعة .

وهدف دراسة (بودور، 2019) إلى التعرف على أهم مؤشرات قياس الأداء المالي والمخاطر المصرفية لدى المصارف، وإبراز تأثير المخاطر المصرفية على تقلب معدلات العائد للمصارف التقليدية والإسلامية الأردنية، حيثُ أثبت نموذج الدراسة لمؤشرات الأداء (معدل العائد على الأصول- العائد على حقوق الملكية)، ومؤشرات المخاطر المالية (مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة - مخاطر رأس المال) وجود علاقة عكسية بين المخاطر المالية والأداء المالي لكل من المصرف التجاري الأردني والمصرف الإسلامي الأردني وبالتالي فإن المخاطر المالية تؤثر سلباً على الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية، الأمر الذي يؤكد على أهمية إدارة المخاطر ودورها الفعال في تحسين الأداء المالي للمصارف سواءً أكانت تقليدية أو إسلامية. وتطرقت دراسة (ديبونة، 2017) إلى معرفة أثر مخاطر السيولة على ربحية خمسة مصارف تجارية عاملة في الجزائر، واعتمدت الدراسة على أسلوب قياسي لتقدير أثر مخاطر السيولة التي تمثلت في (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع)، على الربحية التي تمثلت في (معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين العائد على حقوق الملكية مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، وعلاقة طردية مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، أما بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول فأشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بينه وبين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، في حين كان لهذا المؤشر علاقة طردية مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع.

وهدف دراسة (حيدر، وآخرون، 2017) إلى تحليل أثر المخاطر الرأسمالية ومخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل على كفاية رأس المال خلال الفترة (2009-2014)، ومن خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط، أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين المخاطر الرأسمالية ومخاطر الائتمان والسيولة

وكفاية رأس المال من جهة، وعلاقة طردية بين مخاطر التشغيل وكفاية رأس المال. بينما هدفت دراسة (الأمين، 2016) إلى تحليل أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي المصرفي متمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث تركزت إشكالية الدراسة حول مدى تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي لمصرف BEA . واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي البسيط وغير الخطي، فكان من أبرز نتائج الدراسة أن العلاقة بين الأداء المالي العلاقة بين الأداء المالي ونسبة السيولة الثانية (إجمالي القروض / إجمالي الأصول) علاقة طردية. وهدفت دراسة (الغصين، العلي، 2013) تحديد أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية السورية، المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2010) وكان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها: وجود علاقة سلبية بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر السيولة، ووجود علاقة سلبية ضعيفة بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة بين معدل العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر رأس المال.

وأخيراً دراسة (قريشي، 2004) بينت كيفية استخدام البيانات المالية في تقييم الأداء لمجموعة من المصارف الجزائرية لغرض توضيح العلاقة بين الربحية والمخاطرة بالمصرف، ومن ثم مقارنة أداء هذه المصارف فيما بينها. واستخدمت الدراسة نموذج العائد على حقوق الملكية لغرض مقارنة أداء المصارف محل الدراسة من حيث العائد والكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف وإنتاجية الأصول لكل مصرف، أما فيما يتعلق بمتغير المخاطرة فقد استخدمت الدراسة مؤشرات مخاطر رأس المال. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج فمن جانب الربحية يعتبر مصرف البركة أكثر المصارف ربحيةً وذلك من خلال مؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومراقبة التكاليف. أما من جانب الكفاءة فقد أظهرت النتائج أن إدارة ومراقبة التكاليف لمصرف البركة أكثر تحكماً ومراقبةً وتقليلاً لتكاليف نشاطه مقارنة بالمصارف الأخرى..

● ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها أجريت على مصرف الجمهورية

الذي يُعد أكبر المصارف التجارية الليبية، كما غطت الدراسة فترة زمنية طويلة نسبياً وصلت إلى 24 سنة خلال الفترة الزمنية 2000 - 2024، كما تميزت الدراسة أيضاً باستخدام المنهج التحليلي الذي أُجري على البيانات المالية المستخرجة من قائمتي الميزانية العمومية وقائمة الدخل خلال الفترة الزمنية المذكورة.

■ الإطار النظري للدراسة:

● الربحية (المتغير التابع) ويتمثل في:

- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) : يقيس هذا المعدل مدى فاعلية الإدارة في استخدام أموال الملكية، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التمويلية والنسبة المرغوب فيها تتراوح من 15، 20 % (الشعار، 2005، ص512)، ويحسب وفق المعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضريبة}}{\text{(مجموع حقوق الملكية)}}$$

- هامش الربح (EP) : هو المقياس العام للربحية يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وأن انخفاض النسبة يدل على إن المصرف يحقق ربحاً كبيراً مقارنة بإجمالي الإيرادات مما يدل على كفاءة إدارة التكاليف وإدارة الضرائب، (رويج، 2016، صفحة 7) ويتم حساب نسبة هامش الربح من خلال المعادلة التالية :

$$\text{هامش الربح (EP)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الإيرادات}} \times 100$$

● المخاطر المالية (المتغير المستقل) ويتمثل في:

- مخاطر السيولة : تتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما : الأموال المطلوبة لتغطية الاحتياجات المتوقعة و غير المتوقعة من السيولة، والسعر المعروض لتوفير هذا القدر من السيولة، بمعنى آخر تنشأ مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف عن التدفقات النقدية الخارجة، وأن المصارف التجارية

تقول في سبيل تخفيف حدة تعرضها لمخاطر السيولة بالتحوط إما عن طريق الاحتفاظ بنقدية سائلة في خزينتها أو عن طريق إيداعات قصيرة الأجل في المصارف، إضافة لإمكانية الاحتفاظ بأصول تتمتع بدرجة عالية من السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقدية متى دعت الحاجة لذلك (مزينة وشلاوح، 2022، صفحة 38).

- **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (LIQ):** تستخدم هذه النسبة لتقييم مدى قدرة المصرف على تلبية احتياجاته النقدية و الالتزامات المالية المختلفة من خلال الأصول السائلة التي يملكها، يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى أن المصرف يمتلك نسبة كبيرة من الأصول على شكل أصول سائلة مما يعني قدرتها العالية على تلبية احتياجاتها المالية المفاجئة أو غير المتوقعة، هذا يدل إلى انخفاض مخاطر السيولة وقد تشير أيضا إلى عدم استغلال هذه الأموال في الاستثمارات طويلة الأجل لتوليد أرباح إضافية، ويتم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية (الرحمن والفارسي، 2020، صفحة 116):

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{إجمالي الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

- **نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (DP):** تدل على الرافعة المالية، وتصف النسبة المئوية لإجمالي الأصول التي تم تمويلها من قبل الدائنين والمطلوبات والديون، يتم احتساب نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول بقسمة إجمالي الودائع على إجمالي أصولها، أي كلما يرتفع هذا المؤشر ترتفع المخاطر لأن يكون عرضه لتقلبات في سلوك العملاء أو ثقافتهم مما يصعب تغطية سحوبات العملاء المفاجئة وهذا يحد من مرونة المصرف في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل مما يؤثر على نمو الأرباح (عيسى، وآخرون، 2021، صفحة 35) ويتم حساب نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول من خلال المعادلة التالية:

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

- **مخاطر الائتمان (CR):** وتتمثل في الخسارة الناتجة عن عدم قدرة أو عدم رغبة العميل في تسديد ما عليه من مستحقات فقد يكون عدم التسديد نتيجة لعدم

قدرة العميل الفعلية وبالتالي فهو يرجع لظروف القاهرة خارجة عن إرادته كما يمكن أن يكون السبب عدم رغبة العميل في التسديد بحيث يحاول بطريقة أو بأخرى التحايل على المصرف بعدم ردّ ما عليه في الوقت المناسب والمحدد . (GARP, 2009, p. 623)، ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضاً سواء كان مصرفاً، أو مؤسسة مالية أو مؤسسة أعمال تباع لأجل، ويتم حساب نسبة مخاطر الائتمان، وأن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن نسبة المخصصات كبيرة إلى إجمالي القروض الممنوحة وهذا الأمر يعكس الزيادة في الخسائر المحتملة، فالعلاقة المنتظرة من هذه النسبة و الأرباح هي علاقة عكسية، ويتم حساب من خلال المعادلة التالية (الفصين والعلوي، 2013، صفحة 34)

$$\text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{مخصص الديون المشكوك في تحصيلها}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100$$

- مخاطر رأس المال : تتمثل أهم مخاطر رأس المال في نسبة إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الأصول (الرفع المالي) (LEV)؛ وتسمى أيضاً مخاطر عدم توفر رأس المال الكافي واللازم لمتابعة نشاطات المصرف، أو عدم كفايته لسد الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها بشكل يؤثر سلباً على المتعاملين معه من مودعين ودائنين، لذا نجد أن المصارف المركزية تهتم بشكل كبير بكفاية رأس المال وتسعى لضمان حفاظ المصارف التجارية على النسب المحددة لرأس المال وذلك ضماناً لحقوق المودعين والمتعاملين مع المصرف، وأن ارتفاع النسبة يعني أن المصرف يعتمد بشكل كبير على رأس المال المقدم من المساهمين (الملاك) لتمويل أصولها و يدل على انخفاض الديون وهذا يدل على استقرار المصرف و انخفاض المخاطر المرتبطة بالتمويل من خلال القروض ويتم حساب نسبة مخاطر رأس المال من خلال المعادلة التالية: (مزينة و شلاوح، 2022، صفحة 440)

$$\text{مخاطر رأس المال} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

■ الإطار التحليلي للدراسة :

● صياغة نموذج الدراسة

بالرجوع للدراسات السابقة وعدد من النماذج المنشورة في الدوريات حول قياس أثر المخاطرة المالية على الربحية للمصارف التجارية، وُجد أنها تضمنت عدداً من العوامل والمتغيرات المؤثرة

في هذه العلاقة، واستناداً إلى هذه الدراسات تم بناء نموذج الدراسة، وذلك بناء على نظرية إدارة المخاطر المالية وآلية تطبيقها في المصارف التي قدمها كل من (الفصين و العلي، 2013) والتي تنص على ضرورة قيام المصارف التجارية بتحديد وقياس وإدارة المخاطر التي تواجه المصرف لتحقيق الاستقرار المالي والتوازن بين العائد و المخاطرة لتحقيق الأرباح .

كذلك ما قام به (طعيس، 2023) لبناء نموذج لفحص وتحديد المخاطر المالية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وما هدفت إليه دراسته، إلى بيان أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف الإسلامية العراقية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في النمو الكبير في هذه المخاطر بسبب التقدم التكنولوجي وإنشاء أدوات مالية جديدة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مؤشرات مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر كفاية رأس المال للتعبير عن المخاطر المالية. وتم استخدام (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) للتعبير عن الأداء المالي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن المخاطر المالية كان لها تأثير على الأداء المالي للمصارف العراقية، ويمكن توضيح النموذج بالصيغة الرياضية الآتية :

$$H_{oi} - ROE_{it} = a_i + \beta_1 CR_{it} + \beta_2 DP_{it} + \beta_3 LIQ_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \epsilon_{it}$$

$$H_{02} - EP_{it} = a_i + \beta_1 CR_{it} + \beta_2 DP_{it} + \beta_3 LIQ_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث إن:

ROE it : معدل العائد على حقوق الملكية

EP it : هامش الربح للمصرف

CR it : (مخاطر الائتمان) نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض .

DP it : (مخاطر السيولة) نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول .

LIQ it : (مخاطر السيولة) نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول .

LEV it : (مخاطر رأس المال) نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول .

ai : المقطع الثابت لمعادلة الانحدار .

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

ويتوقع أن تكون إشارة المعاملات، β_3 ، β_1 ، β_2 سالبة بحيث تكون العلاقة عكسية بين الربحية ومخاطر الانتمان و مخاطر السيولة و مخاطر رأس المال وذلك نظرية إدارة المخاطر المالية وآلية تطبيقها في المصارف التي قدمها (الغصين و العلي، 2013) وكما أكدته دراسة (طعيس، 2023).

■ النموذج القياسي المستخدم لاختبار الفرضيات

● اختبار ملائمة نموذج الدراسة

1. اختبار التوزيع الطبيعي: بداية وقبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة، وحتى أستطيع الوثوق بنتيجة الانحدار للنماذج الاقتصادية وقدرتها التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها يفترض التحقق من شروط وفرضيات معلمات الانحدار، لضمان وجودة العلاقة الخطية بين المتغيرات الدراسية.

مدى توفر خاصية التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة:

جدول رقم (2) يبين نتائج اختبار (K-S) للتوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة

المتغير	رمز المتغير	Prob	Ho: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
العائد على حقوق الملكية	ROE	0.421	√
معدل القوة الايرادية	EP	0.933	√
مخاطر الانتمان	CR	0.222	√
مخاطر السيولة	DP	0.032	×
مخاطر الرفع المالي	LIQ	0.130	√
مخاطر رأس المال	LEV	0.543	√

تم في هذه الدراسة استخدام اختبار Kolomogorov Smirnov (K-S) والتي أشارت نتائجه الموضحة بالجدول السابق إلى أن جميع متغيرات الدراسة تتبع خاصية التوزيع الطبيعي وذلك وفق الاختبار الإحصائي (K-S).

2. اختبار تحليل قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة: بناءً على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة تم إجراء اختبار معامل ارتباط سبيرمان، لفحص وقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين لا يتحقق بهما شروط التوزيع الطبيعي (جودة، 2008، ص190)، ومن خلال الاختبار الإحصائي المرافق لقيمة معامل الارتباط في الجدول السابق يمكن الإقرار أو عدم إقرار وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، ومن خلال قوة الارتباط يتم فحص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity واحتمال وجودها بين متغيرات الدراسة (والتي تؤثر على معاملات نماذج الانحدار في حال وجودها)، كما يلاحظ من الجدول (3)

جدول (3) يبين مصفوفة معاملات ارتباط سبيرمان بين متغيرات الدراسة

المتغير	ROE	EP	CR	DP	LIQ	LEV
ROE	1,000					
EP	0.938**	1,000				
CR	0.349	0.335	1,000			
DP	0.401-	0.404-	0.090-	1,000		
LIQ	0.063-	0.061-	0.044	0.603**	1,000	
LEV	0.417*-	0.267-	0.059-	0.527**	0.835**	1,000

ROE_{it} : معدل العائد على حقوق الملكية

EP_{it} : القوة الايرادية للشركة

CR_{it} : نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض (مخاطر الائتمان)

DP_{it} : إجمالي الودائع على إجمالي الأصول (مخاطر السيولة)

LIQ_{it} : الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم (مخاطر السيولة)

*مستوى معنوية 0.05، ** مستوى معنوية 0.1

LEV_{it} : حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (مخاطر رأس المال)

يبين الجدول السابق أن جميع المعاملات الفرضية الأولى كانت ذات اتجاه سالب حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة سالبة في حدود -40.1% و -6.3% و 41.7% بين مخاطر السيولة DP و مخاطر السيولة LIQ مخاطر الرفع المالي LEV مع العائد على حقوق الملكية ROE على التوالي، كما يلاحظ من الجدول السابق أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في مخاطر الائتمان CR مع معدل العائد على حقوق الملكية ROE كانت موجبة حيث تصل قيمة معامل الارتباط فيهما على التوالي 39.9% ، وقد تشير ذلك إلى ظهور بؤار تأثير مخاطر الائتمان على أداء المصرف والتي سيتم التحقق من وجودها باستخدام تحليل الانحدار للنماذج القياسية، وبالتالي فإن هذه العلاقة لا تعاني من وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد فيما بينهما .

نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين متغيرات الدراسة لنموذج الدراسة الثالث وهو القوة الإيرادية EP كانت ذات اتجاه سالب حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة سالبة في حدود 440.4% ، 6.1% ، 26.7% بين مخاطر السيولة DP و مخاطر السيولة LIQ ومخاطر الرفع المالي LEV على التوالي، كما يلاحظ من الجدول السابق أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في مخاطر الائتمان CR كانت موجبة حيث تصل قيمة معامل الارتباط فيه 33.5% ، فإن هذه العلاقة لا تعاني من وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد فيما بينهما .

أما علاقات الارتباط بين متغيرات المخاطر المالية فيما بينهما فقد جاءت متذبذبة وهامة إحصائياً وهذا يؤكد خلو النماذج القياسية للدراسة من مشكلة تعدد العلاقات الخطية بين المتغيرات المستقلة والتي سيتم التحقق منها لاحقاً عند إجراء اختبار تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) واستبعاد المتغيرات التي يكشف الاختبار أن لها قيمة (VIF) أكبر من 10 ومما يؤكد هذه النتيجة نتائج اختبار قوة التحمل Tolerance (TOL) والتي جاءت بمعامل أكبر من 10 $\%$ ولعدم وجود مشكلة الاشتراك الخطي يمكن إجراء تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، ويوضح الجدول التالي رقم (4) قيم معامل (VIF) لكافة متغيرات الدراسة، ولكافة نماذج الانحدار .

جدول (4) يبين اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات

المتغيرات المستقلة	VIF	TOL
CR	1.097	0.912
DP	4.875	0.205
LIQ	6.746	0.148
LEV	2.861	0.349

يلاحظ من الجدول السابق أن جميعها أقل من 5، وبالتالي فإن النتائج تشير إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في نماذج الانحدار القياسية للدراسة.

قبل فحص واختبار نتائج معنوية نماذج الدراسة لا بد من توافر الافتراضات الخاصة بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، حيث سيتم فحص مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation في بواقي نماذج الانحدار المقدرة، والتي يؤثر وجودها على دقة المعاملات المقدرة وتحيزها، وذلك باستخدام اختبار Durbin-Watson (DW) بالإضافة إلى اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test) ويفترض الاختبار وجود فرضيتين أساسيتين هما، فرضية العدم والتي تنص على انعدام الارتباط الذاتي، والفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط ذاتي موجب (بخيث، 2009، ص198)، حيث يوضح الجدول التالي رقم (5) نتائج اختبار DW والذي يبين ناتجه أن حد الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي (Normality)، كما تشير النتائج إلى أن بواقي النماذج القياسية تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تشير إلى أن قيمة DW تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي وهي منطقة قبول فرض العدم، وذلك لكافة بواقي نماذج الدراسة القياسية حيث تقترب من 2 كما موضح بالجدول التالي.

جدول (5) يبين معنوية نماذج الانحدار القياسية وقوتها التفسيرية

النماذج	DW	منطقة قبول الفرض	يتبع التوزيع الطبيعي	F _{test}	Prob	%R ²
الرئيسي الأول	1.268	✓	✓	7.553	0.001	61.4
الرئيسي الثاني	1.789	✓	✓	6.980	0.001	59.5

*مستوى معنوية 0.05، ** مستوى معنوية 0.1

ولفحص واختبار معنوية معادلات الانحدار المتعدد المقدرة، واختبار معدل العائد على حقوق الملكية لنماذج الانحدار (المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة) وقوتها التفسيرية، تم استخدام توزيع اختبار (F) عند مستوى معنوية 5 %، حيث تبين النتائج الموضحة بالجدول السابق رقم (5) رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة لنماذج الدراسة الاثنتين، والتي تنص على وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر الرفع المالي على معدل العائد على حقوق الملكية، والقوة الإيرادية، وعليه يتم قبول فرضيات الدراسة المتضمنة، وباختبار الفرضيتين تبين أن معادلات الانحدار المقدرة والمستخدم لاختبار فرضيات الدراسة لها معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك المتغير التابع لمعدل العائد على حقوق الملكية، والقوة الإيرادية عند مستوى معنوية أقل من 5 %، 10 % وأن معامل التحديد R² (القوة التفسيرية) يتمتع بمعنوية إحصائية أيضاً، والقوة التفسيرية لنماذج الدراسة القياسية الثلاث على التوالي في حدود 61.4 %، 59.5 %، وهي عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، وتعتبر عن مساهمة المتغيرات المستقلة (التي تضمنتها نماذج الدراسة القياسية) في التغير الحاصل في المتغير التابع.

3. اختبار وتحليل معنوية متغيرات فرضيات الدراسة: من خلال الإدخال المتزامن لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في المخاطر المالية لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى الموضحة بالجدول التالي، ومن خلال نتائج تنفيذ الانحدار في الجدول رقم (6)

يلاحظ بأن متغيرات النموذج الرئيسي الأول ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5 %، الأمر الذي من خلاله يتم قبول الفرضية البديلة للمتغيرات الأخرى والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية أقل من 5 %، 10 % ومن خلال معامل التحديد المعدل للنموذج نجد أنه يفسر حوالي (61.4 %)

جدول رقم (6) يبين اختبار وتحليل معنوية متغيرات فرضية الدراسة الأولى

$$H_{oi} - ROE_{it} = \alpha_i + \beta_1 CR_{it} + \beta_2 DP_{it} + \beta_3 LIQ_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$

النموذج الأول	نموذج انحدار الفرضيات
ROE	المتغيرات
.1362 (2.350) ((.0300))	Constant
1.652 (2.603) ((.0170))	CR
-2.870 (-2.503) ((0.022))	DP
1.041 (2.975) ((.0080))	LIQ
-1.269- (-2.894-) ((0.009))	LEV

نموذج انحدار الفرضيات	النموذج الأول
R^2	% 61.4
$\bar{R}^2$	% 53.3
F-test	0.001

ROE_{it} : معدل العائد على حقوق الملكية

CR_{it} : نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض (مخاطر الائتمان)

DP_{it} : إجمالي الودائع على إجمالي الأصول (مخاطر السيولة)

LIQ_{it} : الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (مخاطر السيولة)

LEV_{it} : حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (مخاطر رأس المال)

a_i : المقطع الثابت لمعادلة الانحدار

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين () تشير إلى t_{ritio} والقيمة بين () تشير إلى الاحتمال.

وبناء على نتيجة اختبار t للمتغيرات الدراسة في النموذج الرئيسي الأول تبين أن CR_{it} مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة DP_{it} ومخاطر السيولة LIQ_{it} ومخاطر رأس المال LEV_{it} جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% و 10%، وعليه رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال للمصرف والأداء المالي لها، ومن خلال الجدول التالي والذي يبين متغيرات النموذج الرئيسي الثاني فهو كذلك ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، 10% الأمر الذي من خلاله يتم قبول الفرضية البديلة للمتغيرات الأخرى والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لمتغير مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال على القوة الأيرادية عند مستوى معنوية أقل من 5%، 10%، ومن خلال معامل التحديد المعدل للنموذج تبين أنه يفسر حوالي (59.5%) وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة 5%، 10% بين المخاطر المالية والربحية لمصرف الجمهورية، مما يعني أن المخاطر المالية كان لها تأثير إيجابي،

جدول رقم (7) يبين اختبار وتحليل معنوية متغيرات فرضية الدراسة الثانية

$$H_{02} - EP_{it} = a_i + \beta_1 CR_{it} + \beta_2 DP_{it} + \beta_3 LIQ_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$

نموذج انحدار الفرضيات	النموذج الثالث
المتغيرات	EP
Constant	4.401 (3.629) ((0.002))
CR	1.315 (1.553) ((.137))
DP	5.600- (-3.659-) ((0.002))
LIQ	1.803 (3.850) ((.0010))
LEV	-1.509- (-2.578-) ((8.010))

النموذج الثالث	نموذج انحدار الفرضيات
59.5 %	R^2
51 %	$\bar{R}^2$
0.001	F-test

EP_{it} : القوة الإيرادية للشركة

ROE_{it} : معدل العائد على حقوق الملكية

CR_{it} : نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض (مخاطر الائتمان)

DP_{it} : إجمالي الودائع على إجمالي الأصول (مخاطر السيولة)

LIQ_{it} : الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (مخاطر السيولة)

LEV_{it} : حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (مخاطر رأس المال)

a_i : المقطع الثابت لمعادلة الانحدار

القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين () تشير إلى t_{ritio} والقيمة بين () تشير إلى الاحتمال.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

وبناء على نتيجة اختبار t لمتغيرات الدراسة في النموذج الرئيسي الثاني تبين أن مخاطر السيولة DP ومخاطر السيولة LIQ_{it} ومخاطر رأس المال LEV_{it} جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5 % و 10 %، وعليه رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال للمصرف والأداء المالي لها، أما نتيجة اختبار t لباقي لمتغير الدراسة في النموذج الرئيسي الثاني فتبين CR_{it} مخاطر الائتمان ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5 % و 10 %، عليه قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان للمصرف والأداء المالي لها.

■ الاستنتاجات:

من أهم النتائج والتفسيرات التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات ما يلي:

1. من خلال التحليل تبين أن هناك ارتباطاً يبين جميع المعاملات، الفرضية الأولى كانت ذات اتجاه سالب حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة سالبة في حدود 40.1- %، 6.3- % و 41.7- % بين مخاطر السيولة DP، LIQ ومخاطر الرفع المالي LEV مع العائد على حقوق الملكية ROE على التوالي، كما يلاحظ أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في مخاطر الائتمان CR مع معدل العائد على حقوق الملكية ROE كانت موجبة حيث تصل قيمة معامل الارتباط فيها 34.9 %، كما تشير نتائج اختبار معامل ارتباط سيبرمان إلى وجود علاقة سالبة في حدود 40.4- %، 6.1- % و 26.7- % بين مخاطر السيولة DP، LIQ ومخاطر الرفع المالي LEV مع هامش الربح EP على التوالي، كما يلاحظ أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في مخاطر الائتمان CR مع هامش الربح EP كانت موجبة حيث تصل قيمة معامل الارتباط فيها 33.5 % وهذه النتيجة متوافقة مع دراسة (طعيس، 2023)

2. حقق النموذجان قوة تفسيرية معنوية، على التوالي في حدود 61.4 %، 59.5 %، من العائد للمصرف، وهي عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، وتعتبر عن مساهمة المتغيرات المستقلة (التي تضمنتها نماذج الدراسة القياسية) في التغير الحاصل في المتغير التابع.

أما بخصوص الفرضيات الرئيسية تم التوصل إلى نتائج مفادها:

1- تم رفض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية أقل من 5 %، 10 % ومن خلال معامل التحديد المعدل للنموذج نجد أنه يفسر حوالي (61.4 %)، مما يعني أن المخاطر المالية كان لها تأثير ايجابي، و تتعارض هذه النتيجة مع دراسة (الغصين و العلي، 2013) و دراسة (بودور، 2019).

2- تم رفض الفرضية العدمية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لمتغير مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال على هامش الربح عند مستوى معنوية أقل من 5 %، 10 %، ومن خلال معامل التحديد المعدل للنموذج تبين أنه يفسر حوالي (59.5%) وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة 5 %، 10 % بين المخاطر المالية وربحياتها، مما يعني أن المخاطر المالية كان لها تأثير ايجابي.

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية توصي الدراسة بما يلي:

1. من خلال تحليل الارتباط لنموذج الدراسة الأول والثاني يتبين وتحليل قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة لنموذج الدراسة الأول والثاني وهو هامش الربح EP كانت ذات اتجاه سالب حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة سالبة في حدود 40.1- %، 6.3- و 41.7 % بين مخاطر السيولة DP، LIQ ومخاطر الرفع المالي LEV مع العائد على حقوق الملكية ROE على التوالي، كما تشير نتائج اختبار معامل ارتباط سيبرمان إلى وجود علاقة سالبة في حدود 40.4- %، 6.1- و 26.7 % بين مخاطر السيولة DP، LIQ ومخاطر الرفع المالي LEV مع هامش الربح EP على التوالي كذلك وبالتالي نوصي بزيادة الاهتمام بهم من حيث التركيز على النماذج والتطبيقات المتعلقة بالمخاطر المالية وكيفية إدارتها بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، ما يجعلها تساهم بشكل مهم وإيجابي في ربحية المصرف، بحيث تحقق معدلات أداء أعلى تساهم في التأثير الإيجابي على الأداء العام للمصرف، والمحافظة على أصول المصرف.

2. من خلال الإدخال المتزامن لمتغيرات الدراسة تبين أن النموذج الأول والثاني يفسر ربحية المصرف ويوضح أهمية المخاطر المالية في تفسير معدل الأداء العام، وبالتالي توصي الدراسة بالبحث عن حلول أكثر فاعلية في إدارة مصادر المخاطر المالية بكفاءة أعلى، ولهذا توصي الدراسة بالعمل على توظيف الاموال المودعة بما يتناسب وأجلها.

3. التركيز على مجمل المخاطر المصرفية، لما لها من دور كبير وحيوي على ربحية المصرف.
4. ضرورة تطوير أساليب الائتمان وسياسات أساليبيه وتسهيل إجراءاته وابتكار ما هو جديد، بحيث تكون المصارف قادرة على المنافسة.

■ المراجع:

- أحمد بن السيل، معمري حليلة، (2024)، إدارة المخاطر المالية وأثرها على مردودية المصارف الإسلامية دراسة حالة فرع مصرف السلام مسيلة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 2، الجزائر.
- أيوب بودور (2019). تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك «دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية للفترة 2007-2018»، رسالة ماجستير منشورة، جامعة 8 ماي 1945 قالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- الشعار، محمد نضال (2005)، أسس العمل المصرفي، دار الجندي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- الغصين، راغب، العلي، أحمد (2010)، «أثر المخاطرة المالية على تقييم أداء المصارف دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد الرابع، العدد الأول، الجزائر.
- بخيث، حسين علي، (2009). الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، الأردن.
- بوخريص. الأمين (2016) "تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي دراسة حالة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر.
- جبار محمد ؛ بزارية محمد (2023) إدارة مخاطر الائتمان وآثارها على الربحية في المصارف الإسلامية دراسة حالة المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد، 14 العدد، 2 الجزائر.
- جودة، محفوظ، (2008)، التحليل الإحصائي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- حيدر، ريم، وآخرون (2017)، "أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية"، مجلة جامعة البعث، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الثاني، سوريا
- خالد محمد طعيس (2023). تأثير المخاطر المالية على ربحية المصارف : دراسة لعينة من

- المصارف الخاصة الإسلامية في العراق للفترة (2019-2014)، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 4، العدد 2، العراق.
- خميسي قايد (2016). أمينة بن خزناسي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية - حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) للفترة 2008-2012، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 3. الجزائر.
- ديبونة، محمد الصغير (2017)، «أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية - دراسة حالة عينة على البنوك التجارية في الجزائر»، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- شنيني رشيد ؛ سيد امير زينب (2021)، إدارة مخاطر السيولة بالمصارف الإسلامية في المصارف الإسلامية (2011 _ 2019) دراسة حالة مصرف السلام الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 2، الجزائر.
- عيسى قروش، سمية فضيلي، عبد الرؤوف عزالدين (2021). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2015-2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 14، العدد 1. الجزائر.
- فتيحة رويج (2016). أثر مؤشرات السيولة على ربحية المؤسسات البنكية دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2007-2014، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- فرج مزيك، فرج شلاوح (2022) اثر مخاطر وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2000-2019 " مصرف الصحاري نموذجاً "، مجلة الجامعة الأسمرية للعلوم الشرعية و الإنسانية، المجلد 35، العدد 4، ليبيا.
- قريشي، محمد (2004)، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية"، مجلة الباحث، العدد ثلاثة، جامعة ورقلة، الجزائر.
- نجلاء ابراهيم عبد الرحمن، تهاني عويد الفارسي (2020). أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية للفترة 2010-2019، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة القانونية، المجلد 4، العدد 12. السعودية

تقييم دور السوق المالي الليبي في التنمية الاقتصادية

دراسة تطبيقية خلال الفترة (2008 - 2024)

■ عبد الحكيم منصور جبيري *

● تاريخ استلام البحث 2025/03/ 23م ● تاريخ قبول البحث 2025/05/17م

● DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.16907358>

■ المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء السوق المالي الليبي وأثره في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2008 - 2024)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، فضلاً عن استخدام المنهج الكمي حيث تم استخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في قياس العلاقة بين مؤشرات قياس أداء السوق المالي كمتغيرات مستقلة والنتائج المحلى الإجمالي كمتغير تابع. وقد توصلت الدراسة إلى ضعف وتدنى مؤشرات أداء السوق المالي الناتج عن الانقطاعات المتكررة عن التداول بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها الاقتصاد الليبي منذ عام 2011، كما أوضحت نتائج الانحدار المتعدد بأنه لا يوجد دور للسوق المالي الليبي في التنمية الاقتصادية.

● الكلمات المفتاحية: سوق الأوراق المالية الليبي، التنمية الاقتصادية، قيمة التداول.

* باحث أكاديمي E-mail: Abdulakim@gmail.com

Evaluation of the Role of Libyan Stock Market in Economic Growth.

(applied study during the period(2008 - 2024)

■ Abdul Hakim Mansour Jaber*

● Received: 23/03/2025

● Accepted: 17/05/2025

Abstract:

This study aimed to evaluate the performance of the Libyan stock market, and its impact on economic development, during the period (2008-2024). A descriptive analytical approach was used, along with a quantitative approach, where simple and multiple linear regression were used to measure the relationship between financial market performance indicators as independent variables, and gross domestic product as the dependent variable. This study found weak and declining financial market performance indicators resulting from repeated trading interruptions due to the economic and political conditions, that Libyan economy has been experiencing since 2011. The results of the multiple regression also indicated that the Libyan stock market has no role in economic development.

● **Key words:** Libyan stock market, Economic Development, Trading value

*Academic researcher

■ المقدمة:

تعد الاسواق المالية من الركائز الأساسية في النظام المالي، إذ تلعب دورا هاما في تجميع الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، فيعتبر السوق المالي حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل جديدة تساهم في رفع مستوى الدخل والمعيشة وتحسين رفاهية المجتمع. وتؤكد الأدبيات الحديثة في مجال التمويل بأن الدول التي تمتلك أسواقا مالية متطورة تكون أكثر قدرة على تحقيق تنمية اقتصادية بتلك التي تعاني من ضعف في نظامها المالي، وذلك بفضل الدور المهم للأسواق المالية في تعبئة المدخرات وتوزيعها بكفاءة. وفي الاقتصاد الليبي، جاء انشاء وتأسيس السوق المالي كأحد متطلبات التحول الاقتصادي، وذلك لتنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاعتماد على قطاع النفط، إلا إن السوق المالي الليبي منذ تأسيسه عام 2006، مازال يواجه تحديات عديدة مرتبطة بضعف عدد الشركات المدرجة وانخفاض حجم التداول، علاوة على الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية غير المستقرة منذ عام 2011، وهو ما انعكس سلبا على أدائه ودوره في دعم التنمية الاقتصادية، ولكنه بالرغم من هذه التحديات يظل السوق المالي الليبي أداة مهمة يمكن أن تساهم ليس فقط في التمويل للمشروعات بل يتعدى ذلك إلى تعزيز الحوكمة والإفصاح المالي، وتحسين بيئة الاستثمار وتشجيع الابتكار والاستثمار في القطاعات غير النفطية، وهو ما يعد ضرورة ملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ليبيا، وفي هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لتقييم أداء السوق المالي الليبي منذ اطلاق التداول الالكتروني للوقوف على أهم نقاط القوة والضعف في مؤشرات تقييم السوق، كما تسعى الدراسة إلى إبراز العلاقة بين مؤشرات تقييم أداء السوق والتنمية الاقتصادية، بما يساعد في ايجاد توصيات علمية لتحسين كفاءة وفاعلية السوق.

■ مشكلة الدراسة:

تؤكد العديد من الدراسات السابقة وأدبيات التمويل النظرية على أهمية الاسواق المالية

من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية، إلا إن السوق المالي في ليبيا مازال محدود النمو ويواجه العديد من التحديات التي تحد من كفاءته وتطوره، ومن هنا تبرز اشكالية الدراسة في محاولة التعرف على مستوى أداء السوق المالي الليبي من خلال مؤشرات تم استخدامها من قبل مؤسسة التمويل الدولية لتقييم الاسواق، ومدى انعكاس ذلك على دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساولين الآتيين:

1 - ما مستوى أداء سوق الأوراق المالية الليبي؟

2 - إلى أي مدى تؤثر مؤشرات أداء السوق في قدرته على المساهمة في التنمية الاقتصادية؟

■ أهداف الدراسة:

1. تحليل أداء سوق المال الليبي وتقييمه خلال الفترة من (2008 - 2024) .
2. معرفة دور سوق الأوراق المالية الليبي في التنمية الاقتصادية بمعنى هل يؤثر إيجابيا أم سلبيا ومدى إسهامه فيها .
3. معرفة طبيعة العلاقة بين مؤشرات السوق المالي الليبي والتنمية الاقتصادية .
4. عرض الحلول الناجعة من خلال نتائج البحث وتوصيات الدراسة .

■ أهمية الدراسة:

نتيجة لأهمية الدور الذي تلعبه الاسواق المالية في المساهمة في التنمية الاقتصادية، فإن دراسة هذه الأسواق وتقييمها أصبح ضرورة ملحة بهدف الوقوف على نقاط ضعفها ومعالجتها، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة حيث يتوقع أن تقدم مساهمات عملية وعلمية عديدة، ولذلك فإنها تستمد أهميتها من البعد العلمي الذي يؤكد العلاقة بين هذه الاسواق والتنمية الاقتصادية، والبعد العملي حيث يتوقع ان تساعد نتائجها متخذي القرار في السوق المالي الليبي على وضع الإجراءات الكفيلة بتنظيم عمل السوق وزيادة كفاءته .

■ منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع، وتصنيف وتبويب البيانات، وتحليل المؤشرات المالية التي استخدمتها مؤسسة التمويل الدولية لتقييم الأسواق المالية، كما ستعتمد الدراسة على الأسلوب الكمي (باستخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد) في قياس العلاقة بين مؤشرات قياس أداء السوق المالي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (2008-2024). وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

■ النموذج القياسي للدراسة:

في هذه الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد عن طريق السلاسل الزمنية للفترة الزمنية من (2008-2024)، حيث تمثل المتغير التابع المعبر عن التنمية الاقتصادية بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال فترة الدراسة، أما المتغيرات المستقلة فهي حجم السوق وتقاس برسملة السوق (CM)، وقيمة التداول (MV)، ومؤشر سوق الأوراق المالية الليبي (LSI) وستكون صيغة نموذج الانحدار كالاتي:

■ المعادلة العامة للنموذج:

$$GDP = \alpha + b_1CM + b_2MV + b_3LSI + \epsilon$$

CM = (رسملة السوق) وهو مقياس لحجم السوق

MV = قيمة التداول (السيولة)

LSI = مؤشر السوق المال الليبي

U = المتغير العشوائي

■ فرضيات الدراسة:

اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على فرضيتين رئيسيتين عديميتين وذلك في ضوء مشكلة ونموذج ومعادلات الدراسة التي تم استعراضها، ولها تبين الفرضيتين عدة فرضيات فرعية منها:

● الفرضية الرئيسية الأولى:

H01: تدني مؤشرات أداء سوق الأوراق المالي الليبي وفقاً: (لمؤشرات الحجم، ومؤشرات السيولة، ومؤشر السوق) لما له من أثر سلبي على تمويل التنمية الاقتصادية.

● الفرضية الرئيسية الثانية:

H02: لا يوجد دور فعال لسوق الأوراق المالي الليبي في التنمية الاقتصادية في ليبيا. وقد اشتق من هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية كالآتي:

H02.1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السوق المالي في ليبيا (CM) والتنمية الاقتصادية (GDP).

H02.2: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية في سوق المال الليبي (MV) والتنمية الاقتصادية (GDP).

H02.3: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر سوق المال الليبي (LSI) والتنمية الاقتصادية (GDP).

■ الدراسات السابقة:

دراسة (تواتي، أبو خريص، 2021) بعنوان: معوقات تفعيل سوق الأوراق المالية الليبي، مجلة علمية الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا.

هدفت الدراسة إلى تحديد ومعرفة معوقات تفعيل سوق المال الليبي واعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستبانة والمقابلات الشخصية مع العاملين بالسوق المالي وقام الباحث بتوزيع (80) استمارة تم استرداد (60) استمارة من الاستثمارات الموزعة، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج والتي تمثل أهم المعوقات الأساسية لتفعيل السوق المالي الليبي في صعوبة التزام الشركات المسجلة بشروط السوق، وخصوصاً عدم قدرة الشركات المسجلة في إظهار البيانات المالية في حينها، و ضعف ملائمة الاقتصاد لتفعيل سوق المال الليبي، بسبب عدم الاستقرار وانقسام مؤسسات

الدولة والظروف الأمنية، وقلة البرامج والدورات التي من شأنها أن ترفع كفاءة العاملين بالسوق المالي الليبي، وضعف المعلومات على الموقع الرسمي للسوق، وعدم استمرار العمل بسوق التداول وضعف مشاركة القطاع الخاص وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، ويتضح ذلك من قلة عدد الشركات المسجلة في سوق التداول التي كان أغلبها يتمثل في شركات التأمين وبعض المصارف وأوصت الدراسة بضرورة قيام السوق المالي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير القوانين والتشريعات اللازمة لمواكبة التطور المالي.

دراسة (Edweib, shafii, Ahmed, 2014) بعنوان: السوق المالية والتنمية الاقتصادية في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى اختبار دور السوق المالي في التنمية الاقتصادية في ليبيا من وجهة نظر الوسطاء والموظفين والمستثمرين، وذلك بتوزيع استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض، وخلصت الدراسة إلى أن عينة الدراسة يوافقون على أن سوق الأوراق المالية الليبي له دور هام للتأثير على التنمية الاقتصادية.

دراسة (Aljbiri, 2012) بعنوان: أداء سوق الأوراق المالية الليبي.

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء السوق المالي في ليبيا، وقد اعتمدت على دراسة وتحليل مؤشرات تقييم الأداء في الأسواق المالية خلال الفترة من (2007-2010)، وتم استخدام عدة مؤشرات مالية وهي (حجم السوق، والنشاط والكفاءة)، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه بالرغم من وجود تطور بسيط جدا في المؤشرات المالية المستخدمة، إلا إن السوق المالي في ليبيا يعتبر غير متطور مقاساً بحجم السوق والكفاءة، حيث وضحت الدراسة أن رسملة السوق مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي صغيرة جداً، إضافة إلى أن المستثمرين لهم اختيار محدود ويواجهون مشاكل السيولة.

دراسة (Suliman, Hala, 2011) بعنوان: العلاقة السببية بين السوق المالية والتنمية الاقتصادية في السودان.

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة خلال الفترة 1995-2009م حيث تم قياس السوق المالية بمتغيرين هما: نسبة رأس مال السوق

كمقياس (الحجم)، ونسبة حجم التداول كمقياس (للسيولة)، بينما التنمية الاقتصادية تم قياسها بالنتائج المحلي الإجمالي، وخلصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة مباشرة بين متغير حجم السوق والتنمية وعلاقة غير مباشرة لمتغير السيولة.

دراسة (الكناني، 2007) بعنوان: التجربة التونسية في ميدان السوق المالية.

وتم استخدام النمو الاقتصادي طويل الأجل مقاساً بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، بوصفه متغيراً تابعاً (والاستثمار ورأس المال البشري والإنفاق الحكومي ومؤشر النمو المالي) بوصفها متغيرات مستقلة، وقد تم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة معنوية وقوية طردية بين النمو الاقتصادي وبين المؤشر المركب للتنمية الاقتصادية واستنتجت الدراسة أن النمو المالي يلعب دوراً هاماً وقوياً في دفع عجلة النمو.

دراسة (عربي، 2005) بعنوان: دور سوق الخرطوم للأوراق المالية في النمو الاقتصادي، اعتمد الباحث على البيانات للفترة 1995-2005 م.

اعتمد على دراسة المتغيرات المستقلة وهي (الاستثمار، ورأس المال البشري، والدور الحكومي) والمتغير التابع النمو الاقتصادي طويل الأجل مقاساً بمعدل النمو في متوسط دخل الفرد، وتم استخدام أسلوب التحليل E-Views لتحليل البيانات عن طريق الاختبار العشوائي والانحدار المتعدد، وتوصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومؤشرات السوق المالي.

دراسة (Buelens and Cuyvers, 2005) بعنوان: العلاقة طويلة الأجل بين تطور السوق المالي والتنمية الاقتصادية في بلجيكا.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة في المدى الطويل بين تطور السوق المالي والتنمية الاقتصادية في بلجيكا للفترة من 1930-2000، واستخدمت الدراسة عدة متغيرات وهي نسبة لرأس المال السوق، وإجمالي عدد الأسهم المتداولة وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مهمة وهي أن تطور السوق المالي أدى إلى تطور التنمية الاقتصادية خاصة الفترة 1873-1914.

تقييم أداء سوق الأوراق المالية في ليبيا:

سيتم في هذه الفقرة استعراض بعض المؤشرات التحليلية لسوق التداول، اعتماداً على معايير مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، واستناداً إلى بعض المؤشرات التي اعتمد عليها باحثو البنك الدولي لتقييم أسواق الأوراق المالية وذلك من خلال مؤشرات الحجم والسيولة والمؤشر العام للسوق المالي، خلال فترة الدراسة (2008 - 2024)، وسيتم طبقاً لذلك اختبار فرضية الدراسة الأولى التي تفيد بتدني مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية الليبي وفقاً: (للمؤشرات الحجم، ومؤشرات السيولة، ومؤشر السوق) لما له من أثر سلبي على تمويل التنمية الاقتصادية:

نبذة مختصرة عن السوق المالي في ليبيا:

تأسس سوق الأوراق المالية الليبي تحت اسم شركة سوق الأوراق المالية بقرار من رئاسة الوزراء (اللجنة الشعبية العامة سابقاً) رقم 134 لسنة 2006م، برأس مال مصرح به 20 مليون دينار، وبلغ رأس المال المصدر 50 مليون دينار، وزعت على 5 ملايين سهم، ووصل عدد الشركات المدرجة به 13 شركة بمختلف القطاعات، حيث تم العمل بنظام التداول الإلكتروني في عام 2008، واستمر العمل إلى عام 2011، حيث توقف السوق جزئياً عن التداول بسبب الأحداث السياسية إلى شهادتها ليبيا في تلك الفترة، ثم استأنف العمل في بداية عام 2012، واستمر حتى شهر يوليو عام 2014، ثم أوقف التداول لمدة تسع سنوات، وأعيد بعد ذلك في شهر 12 عام 2023، بسبب عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والظروف الأمنية والسياسية التي تمر بها ليبيا. أما على صعيد القوانين والتشريعات فقد شهد عام 2013 صدور قانون رقم (1/2013) بشأن منع المعاملات الربوية، وفي عام 2016 صدر قانون الصكوك رقم (4/2016)، والذي يسمح للسوق المالي الليبي بتطوير الأدوات المالية الإسلامية التي تتميز بالمصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، والعمل على التحول إلى سوق مالي إسلامي (موقع السوق المالي الليبي الإلكتروني)

الجدول رقم (1) يوضح مؤشرات أداء السوق المالي الليبي خلال الفترة (2008-2024)

السنة	عدد الشركات	حجم التداول "سهم"	القيمة السوقية "مليون دينار"	المؤشر العام %
2008	7	065,276,29	780,874	796.75 نقطة
2009	10	389,548,65	819,654,2	104.28, 1 نقطة
2010	12	213,948,77	773,767,3	354.37, 1 نقطة
2011	12	598,583,25	532,876,3	437.62, 1 نقطة
2012	13	299,967,22	418,087,4	393.17, 1 نقطة
2013	10	463,545,25	137,272,2	155.18, 1 نقطة
2014	10	311,324,3	773,767,3	050.87, 1 نقطة
2024	10	576,237,2	706,550,6	978.92 نقطة

■ المصدر: التقارير السنوية للسوق.

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (1) مؤشرات أداء السوق المالي الليبي حيث تم مزاوله العمل بنظام التداول الالكتروني في عام 2008 حيث بلغ حجم التداول (1)، 549 مليون سهما بقيمة تداول قدرها (800,874) مليون دينار ليبي، وكانت عدد الشركات المسجلة 7 شركات وأغلق المؤشر العام للسوق عند 796.7 نقطة، وشهد عام 2009 تطورا كبيرا لكافة المؤشرات حيث زاد حجم التداول إلى (5، 493) مليون سهما بقيمة تداول اجمالية قدرها (2، 654) مليون دينار ليبي، وارتفع مؤشر عدد الشركات

إلى 10 شركات وأقل المؤشر ب(1104.28) نقطة، أما خلال سنة 2010، فقد شهدت المؤشرات المدروسة استقرار كبيراً وهي تمثل أعلى مستويات السوق خلال فترة الدراسة حيث وصل حجم التداول (6، 069) مليون سهماً بقيم تداول إجمالية (77، 948) مليون دينار ليبي وأقل المؤشر ب (37.1354) نقطة، وزادت عدد الشركات المدرجة بالسوق إلى 12 شركة. ويلاحظ الباحث أن هذه السنة تمثل أعلى مستويات نشاط السوق من حيث حجم التداول وقيمة التداول وكذلك عدد الشركات أما خلال عام 2011 شهدت كل هذه المؤشرات انخفاضاً كبيراً كما في الجدول حيث انخفضت قيمة التداول إلى (25، 583) مليون دينار ليبي بنسبة انخفاض قدرها أكثر من 50 ٪ مقارنة بعام 2010، وذلك بسبب الأحداث السياسية التي شهدتها ليبيا خلال عام 2011، حيث توقف نشاط السوق بشكل كامل عن العمل ثم أعيد افتتاح التداول بالسوق في منتصف شهر مارس عام 2012 حيث بلغ إجمالي الكمية المتداولة من الأسهم (1، 846) مليون سهماً وبقية تداول بلغت (22، 967) مليون دينار ليبي، حيث انخفض المؤشر إلى (1.1393) نقطة، وشهد هذا العام نقل مقر السوق إلى مقر الجديد، وفي عام 2013 بلغت كمية الأسهم المتداولة (2، 461) مليون سهماً بقيمة إجمالية قدرها (25، 545) مليون دينار ليبي وانخفض عدد الشركات إلى 10 شركات نتيجة نقل عدد (3) شركات من الجدول الرئيسي إلى جدول الفرعي لعدم تداول أسهمها لمدة 6 أشهر، أما في عام 2014 فكانت كمية الأسهم المتداولة (846، 360) مليون سهم وبقية إجمالية (3، 324) مليون دينار ليبي، والجدير بالذكر أن التداول توقف في السوق من يوم 2 / 7 / 2014. حتى أعيد افتتاحه في يوم 25/12/2023 بنفس عدد الشركات المدرجة في السنة 2014 بعدد (10) شركات وكانت قيمة الأسهم المتداولة (5، 998) مليون سهم بقيمة تداول قدرها (5، 201) مليون دينار ليبي وقفل المؤشر عند (87.1058) نقطة.

ومن خلال السرد السابق يلاحظ الباحث أن إنقطاع السوق ووقوفه عن التداول لفترات طويلة خلال السنوات السابقة خاصة في سنة 2011، وسنة 2014 إلى سنة 2024، حيث انخفض مؤشر السوق من 1300 نقطة إلى 1058 نقطة وانخفضت قيمة التداول

من (77، 948) مليون دينار ليبي عام 2010 إلى (5، 201) مليون دينار عام 2024، أثر سلباً على أداء السوق حيث لم تتح أمام السوق البيئة الاستثمارية المناسبة لنمو السوق وتطوره وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت أن أداء السوق المالي الليبي ضعيفاً ومنها دراسة، (التواتي، ابوخريص، 2021)، وكذلك دراسة (2012، ALJBIRI). وهذا يعني إثبات الفرضية الأولى للدراسة.

قياس أثر مؤشرات سوق المال الليبي على التنمية الاقتصادية:

لتفسير العلاقة بين التنمية الاقتصادية معبراً عنها بالناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وبعض مؤشرات السوق المالي متمثلة في (قيمة التداول، والقيمة السوقية، والمؤشر العام) كمتغيرات مستقلة، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي هو دالة للمتغيرات المستقلة وذلك وفق المعادلة الآتية:

$$GDP=f(MC, MV, LSI)$$

لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بدور سوق الأوراق المالية الليبي في التنمية الاقتصادية في ليبيا تم جمع بيانات حول الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع وكل من مؤشر حجم التداول (MC) ومؤشر القيمة السوقية (MV) المؤشر العام (LSI) كمتغيرات مستقلة خلال الفترة (2008-2024)، حيث شملت كل الفترة الزمنية منذ افتتاح سوق الأوراق المالية الليبي عام 2008 وحتى عام 2024م.

وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد والبسيط باعتبار الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكل من مؤشر حجم التداول، مؤشر القيمة السوقية، والمؤشر العام كمتغيرات مستقلة باستخدام برمجيات SPSS فكانت النتائج كما يلي:

- أولاً: اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي:

لمعرفة ما إذا كانت متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا تم استخدام اختبار شابيرو ويلك (Shapiro - Walk)، نظراً لصغر حجم العينة فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (2) نتائج اختبار شابيرو ويلك حول مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي

المتغير	رمز المتغير	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	0.850	0.123
مؤشر حجم التداول	MC	0.761	0.016
مؤشر القيم السوقية	MV	0.936	0.599
المؤشر العام	LSI	0.928	0.538

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن :

- قيمة إحصائي الاختبار للناتج المحلي الإجمالي (0.850) بدلالة معنوية محسوبة (0.123) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) يتبع التوزيع الطبيعي .
- قيمة إحصائي الاختبار لمؤشر حجم التداول (0.761) بدلالة معنوية محسوبة (0.016) وهي أقل من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على أن مؤشر حجم التداول لا يتبع التوزيع الطبيعي.
- قيمة إحصائي الاختبار مؤشر القيمة السوقية (0.936) بدلالة معنوية محسوبة (0.599) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن مؤشر القيمة السوقية يتبع التوزيع الطبيعي.
- قيمة إحصائي الاختبار للمؤشر العام (0.928) بدلالة معنوية محسوبة (0.538) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن المؤشر العام يتبع التوزيع الطبيعي.

من النتائج السابقة نلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ما عدا مؤشر حجم التداول فهو لا يتبع التوزيع الطبيعي.

- ثانياً: اختبار العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

لاختبار العلاقة الخطية بين (الناتج المحلي الإجمالي) (GDP) وكل متغير من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (مؤشر حجم التداول (MC) ومؤشر القيمة السوقية (MV) المؤشر العام (LSI) تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3) حيث كانت:

جدول رقم (3) العلاقة الخطية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) (GDP) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (مؤشر حجم التداول (MC) ومؤشر القيمة السوقية (MV) المؤشر العام (LSI))

البيان	قيمة معامل الارتباط بيرسون	مربع معامل الارتباط	الدلالة المعنوية المحسوبة
العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل (مؤشر حجم التداول (MC))	0.212	0.0449	0.648
العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل (مؤشر القيمة السوقية (MV))	-0.237	0.0562	0.609
العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل (المؤشر العام (LSI))	-0.223	0.0497	0.630

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن :

• قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل مؤشر حجم التداول هي (0.212) بدلالة معنوية (0.648) وهي أكبر من مستوى المعنوي 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل

على أنه لا توجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر حجم التداول كمتغير مستقل.

• قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل مؤشر القيمة السوقية هي (-0.237) بدلالة معنوية (0.609) وهي أكبر من مستوى المعنوي 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر القيمة السوقية كمتغير مستقل.

• قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل المؤشر العام هي (-0.223) بدلالة معنوية (0.630) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمؤشر العام كمتغير مستقل.

من هذه النتائج نلاحظ عدم وجود علاقة خطية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وجميع المتغيرات المستقلة المتمثلة في (مؤشر حجم التداول ، مؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام)

■ اختبار الفرضيات الفرعية:

● اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تم اختبار الفرضيات الفرعية عن طريق الإجراء الخطي البسيط للناتج المحلي الإجمالي على مؤشر حجم التداول، باستخدام برمجيات SPSS وجد أن نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) (GDP) ومؤشر حجم التداول (MC) كما يلي :

$$GDP = 69185.747 + 252.257MC$$

حيث

GDP = يمثل الناتج المحلي الإجمالي

MC = يمثل مؤشر التداول

الجدول رقم (4) نموذج الانحدار الخطي البسيط

GDP= $\beta_0 + \beta_1 MC$					
β	69185.747	252.257			
T	2.954	0.485			
Sig	0.032	0.648			
R = 0.212					
R ² = 0.045					
F = 0.235 Sig = 0.648					
n = 8					
DW=2.017					

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر حجم التداول تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

معامل التحديد:

بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد في صفحة المخرجات نجد أن معامل التحديد المعدل يساوي 0.045 وهذا يعني أن المتغير المستقل (مؤشر حجم التداول) يفسر 4.5 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي (95.5 %) يرجع إلى عوامل أخرى مما يدل على عدم مغنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر حجم التداول مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لمؤشر حجم التداول على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

تحليل التباين:

لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر حجم التداول تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (5) تحليل التباين للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر حجم التداول

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
0.648	0.235	1.88408	1	1.88408	الانحدار الخطي
		8.02208	5	4.01109	الخطأ العشوائي
			6	4.19909	المجموع

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة إحصائي الاختبار 0.235 بدلالة معنوية محسوبة 0.648 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر حجم التداول كمتغير مستقل. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لمؤشر حجم التداول على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

اختبار T:

لاختبار معنوية كل معامل من معاملات الانحدار كل على حدة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (6) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع

ومؤشر حجم التداول كمتغير مستقل

المعامل	قيمة المعامل	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
الثابت	69185.747	2.954	0.032
معامل انحدار الناتج المحلي على مؤشر حجم التداول	252.257	0.485	0.648

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن:

1. بالنسبة للثابت (69185.747) وكانت قيمة إحصائي الاختبار ($T = 2.954$) بدلالة محسوبة (0.032) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على معنوية الثابت على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ثقة 95 %.

2. بالنسبة لمعامل مؤشر حجم التداول (252.257) وجدت قيمة إحصائي الاختبار ($T = 0.485$) بدلالة محسوبة (0.648) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية لتأثير حجم التداول على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ثقة 95 % أي لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشر حجم التداول والناتج المحلي الإجمالي.

● اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

نموذج الانحدار الخطي البسيط للناتج المحلي الإجمالي ومؤشر القيمة السوقية: باستخدام برمجيات SPSS وجد أن نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) ومؤشر القيمة السوقية (MV) كما يلي:

$$GDP = 94697.445 - 5.693MV$$

حيث:

GDP = يمثل الناتج المحلي الإجمالي

MV = يمثل مؤشر القيمة السوقية

الجدول رقم (7) نموذج الانحدار الخطي البسيط

GDP= $\beta_0 + \beta_2$ MV					
B	94697.445	5.693-			
T	3.136	0.546-			
Sig	0.026	0.609			
R = 0.237					
R ² = 0.056					
F = 0.298 Sig = 0.609					
n = 8					
DW=2.111					

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر القيمة السوقية تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

معامل التحديد:

بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد أن معامل التحديد المعدل يساوي 0.056 وهذا معناه أن المتغير المستقل (مؤشر القيمة السوقية) يفسر 5.6 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي

(94.4 %) يرجع إلى عوامل أخرى مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر القيمة السوقية مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لمؤشر القيمة السوقية على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

تحليل التباين:

لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر القيمة السوقية تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول.

جدول رقم (8) تحليل التباين للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر القيمة السوقية

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
0.609	0.298	2.35908	1	2.35908	الانحدار الخطي
		7.92708	5	3.96309	الخطأ العشوائي
			6	4.19909	المجموع

يتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة إحصائي الاختبار 0.298 بدلالة محسوبة 0.609 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر القيمة السوقية كمتغير مستقل. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لمؤشر القيمة السوقية على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

اختبار T:

لاختبار معنوية كل معامل من معاملات الانحدار كل على حدة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (9) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر القيمة السوقية كمتغير مستقل

المعامل	قيمة المعامل	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
الثابت	94697.445	3.136	0.026
معامل انحدار الناتج المحلي على مؤشر القيمة السوقية	-5.693	-0.546	0.609

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن:

1. بالنسبة للثابت (94697.445) وجدت قيمة إحصائي الاختبار ($T=3.136$) بدلالة معنوية (0.026) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على معنوية الثابت بدرجة ثقة 95 %.

2. بالنسبة لمعامل مؤشر القيمة السوقية (-5.693) وجدت قيمة إحصائي الاختبار ($T=-0.546$) بدلالة محسوبة (0.609) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية تأثير القيمة السوقية على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ثقة 95 %. أي لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشر القيمة السوقية على الناتج المحلي الإجمالي.

● اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

نموذج الانحدار الخطي البسيط بين الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر العام:
 باستخدام برمجيات SPSS وجد أن نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمؤشر العام (LOI) هو:

$$GDP = 109950.327 - 25.901LOI$$

حيث

GDP = يمثل الناتج المحلي الإجمالي

LOI = يمثل المؤشر العام

الجدول رقم (10) نموذج الانحدار الخطي البسيط

GDP= $\beta_0 + \beta_3 LOI$						
β	109950.327	25.901-				
T	1.808	0.512-				
Sig	0.130	0.630				
R = 0.223						
R ² = 0.050						
F = 0.262 Sig = 0.630						
n = 8						
DW=2.158						

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي على المؤشر العام تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

معامل التحديد:

بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد أن معامل التحديد المعدل يساوي 0.050 وهذا معناه أن المتغير المستقل (المؤشر العام) يفسر 5 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي (95 %) يرجع

إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية صغيرة جدا مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر العام مما يشير إلى عدم وجود دور فعال للمؤشر العام على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

تحليل التباين:

لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر العام تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (11) جدول تحليل التباين

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
0.630	0.262	2.09408	1	2.09408	الانحدار الخطي
		7.98008	5	3.99009	الخطأ العشوائي
			6	4.19909	المجموع

يتضح من الجدول رقم (11) أن قيمة إحصائي الاختبار 0.262 بدلالة معنوية محسوبة 0.630 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمؤشر العام. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال للمؤشر العام على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

اختبار T:

لاختبار معنوية كل معامل من معاملات الانحدار كل على حدة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (12) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع

والمؤشر العام كمتغير مستقل

المعامل	قيمة المعامل	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
الثابت	109950.327	1.808	0.130
معامل انحدار الناتج المحلي على المؤشر العام	-25.901	-0.512	0.630

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن:

1 - بالنسبة للثابت (10.9950.327) وجدت قيمة إحصائي الاختبار (T=1.808) بدلالة محسوبة (0.130) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية الثابت على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ثقة 95 % .

2 - بالنسبة لمعامل المؤشر العام (-25.901) وجدت قيمة إحصائي الاختبار (T=0.512) بدلالة محسوبة (0.630) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية تأثير المؤشر العام على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ثقة 95 % أي لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المؤشر العام على الناتج المحلي الإجمالي. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال للمؤشر العام على التنمية الاقتصادية في ليبيا .

اختبار الفرضية الثانية الرئيسية:

باستخدام برمجيات SPSS وجد أن نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وكل متغير من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (مؤشر حجم التداول (MC) ومؤشر القيمة السوقية (MV) المؤشر العام (LSI) هو :-

$$GDP = 100528.601 + 276.309MC - 0.434MV - 26.289LSI$$

حيث

GDP = يمثل الناتج المحلي الإجمالي

MC = يمثل مؤشر التداول

MV = يمثل مؤشر القيمة السوقية

LSI = يمثل المؤشر العام

جدول رقم (13) الانحدار الخطي المقدّر

$GDP = \beta_0 + \beta_1 MC + \beta_2 MV + \beta_3 LSI$				
β	100528.601	276.309	0.434-	26.289-
T	0.638	0.399	0.008-	0.106-
Sig	0.569	0.717	0.994	0.922
$R = 0.323$ $R^2 = 0.104$ $F = 0.116$ $Sig = 0.949$ $n = 8$ $DW = 2.126$				

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي على المتغيرات المستقلة المتمثلة في (مؤشر حجم التداول و مؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام) تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

معامل التحديد:

بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد أن معامل

التحديد المعدل يساوي 0.104 وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة تفسر 10.4 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي (89.6 %) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية صغيرة جدا مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من (مؤشر حجم التداول ومؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام) مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لسوق الأوراق المالية الليبي على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

تحليل التباين:

لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من (مؤشر حجم التداول ومؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام) تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول التالي:.

جدول رقم (14) تحليل التباين

الدلالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
945.0	0.116	1.45608	3	4.36808	الانحدار الخطي
		1.25409	3	3.76209	الخطأ العشوائي
			6	4.19909	المجموع

يتضح من الجدول رقم (14) أن قيمة إحصائي الاختبار 0.116 بدلالة معنوية محسوبة 0.945 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكل من مؤشر حجم التداول ومؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لسوق الأوراق المالية الليبي على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

اختبار T:

لاختبار معنوية كل معامل من معاملات الانحدار كل على حدة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول التالي::

جدول رقم (15) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع لكل من مؤشر حجم التداول ومؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام

المعامل	قيمة المعامل	قيمة إحصائي الاختبار	الدالة المعنوية
الثابت	100528.601	638.	569.
معامل انحدار الناتج المحلي على مؤشر حجم التداول	276.309	399.	717.
معامل انحدار الناتج المحلي على مؤشر القيمة السوقية	-434.	-008.	994.
معامل انحدار الناتج المحلي على المؤشر العام	-26.289	-106.	922.

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن :

1 - بالنسبة للثابت (100528 . 601) وجدت قيمة ($T=0.638$) بدلالة معنوية (0.569) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية الثابت على الناتج المحلي الإجمالي عند درجة الثقة 95 % .

2 - بالنسبة لمعامل مؤشر حجم التداول (276.309) وجدت قيمة ($T=0.399$) بدلالة معنوية (0.717) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية لتأثير حجم التداول على الناتج المحلي الإجمالي عند درجة الثقة 95 % . أي لا توجد

- علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشر حجم التداول على الناتج المحلي الإجمالي.
- 3 - بالنسبة لمعامل مؤشر القيمة السوقية (0.434 -) وجدت قيمة ($T = -0.008$) بدلالة معنوية (0.994) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية تأثير القيمة السوقية على الناتج المحلي الإجمالي عند درجة الثقة 95٪. أي لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشر القيمة السوقية على الناتج المحلي الإجمالي.
- 4 - بالنسبة لمعامل المؤشر العام (-289.26) وجدت قيمة ($T = -0.106$) بدلالة معنوية (0.922) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية لتأثير المؤشر العام على الناتج المحلي الإجمالي عند درجة الثقة 95٪. أي لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المؤشر العام على الناتج المحلي الإجمالي. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لسوق الأوراق المالية الليبي على التنمية الاقتصادية في ليبيا، وبالتالي إثبات الفرضية الثانية الرئيسية للدراسة.

■ النتائج:

توصلت الدراسة اعتمادا على تحليل المؤشرات وتحليل الانحدار إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي:

- 1 - تدني مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية الليبي وفقا: (مؤشرات الحجم، ومؤشرات السيولة، ومؤشر السوق) لما له أثر سلبي على تمويل التنمية الاقتصادية.
- 2 - صغر حجم سوق الأوراق المالية الليبي من حيث عدد الشركات حيث لم يتجاوز عدد الشركات المدرجة 13 شركة أغلبها من قطاع المصارف، مما يضعف على المستثمرين فرصة التنويع ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة في السوق.
- 3 - أوضحت نتائج الانحدار الخطي أن المتغيرات المستقلة تفسر 10.4٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي (98.6٪) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي، فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية صغيرة جدا مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من (مؤشر

حجم التداول، ومؤشر القيمة السوقية، ومؤشر العام)، مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لسوق الأوراق المالية الليبي على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

■ التوصيات:

- 1 - تفعيل دور سوق الأوراق المالية الليبي من خلال نشر المعلومات وإقرار وتنظيم التشريعات والقوانين المنظمة للعمل في السوق مما يساهم في زيادة الثقة وزيادة عمق وسيولة السوق.
- 2 - تعميق الوعي الادخاري والاستثماري لدى قطاعات الشعب عن طريق الندوات وتكثيف الإعلام بمختلف وسائله من أجل الإلمام بمفاهيم الاستثمار في الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراءً.
- 3 - تشجيع الشركات والمؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية (صناعة، زراعة، عقار، مصارف، تأمين، خدمات) لزيادة المعروض من الأوراق المالية، ولخلق قاعدة استثمار متنوعة للمستثمرين.
- 4 - التأكيد على ضرورة تطوير وإجراء البحوث التطبيقية العلمية لكشف العلاقة بين سوق الأوراق المالية الليبي والتنمية الاقتصادية بخاصة بعد الحصول على سلسلة زمنية مناسبة للتحليل.

■ المراجع:

● أولاً: المراجع العربية:

- 1 - آل شبيب، دريد كامل، (2012)، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 2 - الفقي، فخر الدين وآخرون، (2007)، أسواق الأوراق المالية بين دورها التنموي والإنمائي، توزيع منشأة المعارف، القاهرة.
- 3 - المومني، غازي فلاح، (2013)، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

- 4 - الكنانى، حمزة، (2006)، التجربة التونسية في ميدان الأسواق المالية، ندوة سوق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية، طرابلس.
- 5 - تواتى أحمد، أبو خريص رمضان، (2021)، معوقات تفعيل سوق الأوراق المالية الليبي، مجلة المنتدى الأكاديمي، العدد (1)، الجامعة الأسمرية، زليتن، ليبيا.
- 6 - شندي، أديب قاسم، (2010)، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية، سوق العراق للأسواق المالية دراسة حالة، جامعة واسط، العراق.
- 7 - عربي، خلف الله أحمد، (2015)، دور سوق الخرطوم للأوراق المالية في النمو الإقتصادي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بخت الرضا.

● ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. ALjbiri, (2012). **The performance of Libyan stock market**, Astauniv. agric. Et silvic. Mendel. Brun, 2012, LX, No. 7, pp.27-28.
2. Amna Khalifa Salem Edweib, Zurina Shafii, Nursilah Ahmad, (2013), **Stock Market and Economic Growth in Libya**, e-ISSN: 2278-0661, p- ISSN: 2278-8727 Volume 2, Issue 1 (Nov- pp .43-51.
3. Suliman Zakaria Suliman Abdalla, Hala Ahmed Dafaalla.(2011), **Stock Market Development and Economic Growth in Sudan**(1995-2009): Evidence from Granger Causality Test. Journal of Business Studies Quarterly, Vol. 3, No. 2, pp.93-105.
4. Stijn Van Nieuwerburgh, Frans Buelens, Ludo Cuyvers (2005), **Stock Market Development and Economic Growth in Belgium**, pp1-30.
5. Sumit Agarwal (ND)- **Stock Market Development AndEconomic Growth: preliminary Evidence From African Countries**-pp48-56-

● ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- 1 - موقع سوق الأوراق المالية الليبي: WWW.LSM.LY
- 2 - صندوق النقد العربي: WWW.amf.org.ae
- 3 - موقع مصرف ليبيا المركزي: WWW.cbl.org.ly

دور استراتيجيات المحاسبة المرنة في تحقيق الريادة بالجامعات الليبية

من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والخريجين ورضا الموظفين

■ مسعود علي محمد بلحاج **

■ علي أحمد علي الميهوب *

● تاريخ قبول البحث 2024/05/21م

● تاريخ استلام البحث 2025/04/06م

● DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.16907363>

■ المستخلص:

نظرا للدور الذي تلعبه استراتيجيات المحاسبة المرنة في عملية الريادة فإن هذه الدراسة تهدف لتبيان وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بتطبيق التحسين المستمر ورضا الموظفين والخريجين بنهج المحاسبة المرنة في تحقيق الريادة وذلك في ظل ظروف المنافسة المحتدمة بين الجامعات، استخدمت هذه الدراسة المنهج الكمي بتوزيع استبانة على ثلاث مجموعات متضمنة أعضاء هيئة التدريس والخريجين و الموظفين في الكليات الجامعية بمؤسسات التعليم العالي العاملة بالبيئة الليبية في كليات (الاقتصاد والمحاسبة بجامعة فزان، كلية التجارة والعلوم السياسية بجامعة سبها، كلية المحاسبة بجامعة غريان). لقياس ضمان الجودة في عملية الريادة والابتكار، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها إن استخدام أدوات المحاسبة المرنة تحقق ميزة التنافس والريادة، وأوصت الدراسة بالتوسع في تطوير استراتيجيات المحاسبة المرنة والعمل على الالتزام بهذه التطبيقات لما لها من أهمية في تعزيز الريادة والابتكار والتحسين المستمر .

● الكلمات المفتاحية: استراتيجيات المحاسبة المرنة، الريادة والابتكار، أعضاء هيئة التدريس، الخريجين.

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والمحاسبة بجامعة فزان E-mail: ali.almihoub@sebhau.edu.ly
** محاضر بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والمحاسبة بجامعة فزان E-mail: masoudbelhaj1976@gmail.com

The role of lean accounting strategies in achieving leadership in Libyan

universities from the viewpoints of faculty members.
graduates. and employee satisfaction

■ Ali Ahmed Ali Almihtub*

■ Masoud Ali Belhaj**

● Received: 06/04 /2025

● Accepted: 21/05/2025

■ ABSTRACT

In view of the role that lean accounting strategies play in the leadership process, this study aims to clarify the point of view of faculty members in applying continuous improvement and the satisfaction of employees and graduates with the lean accounting approach in achieving leadership, in light of the conditions of intense competition between universities. This study used a quantitative approach by distributing a questionnaire to three groups including faculty members, graduates, and employees in the accounting colleges at the universities of (Fezzan, Sebha, and Gharyan) to measure quality assurance in the process of leadership and innovation. The study reached several results, the most important of which is that using lean accounting tools achieves an advantage. Competition and leadership. The study recommended expanding the development of lean accounting strategies and working to adhere to these applications because of their importance in promoting leadership, innovation and continuous improvement.

● **Keywords:** Strategies lean accounting, Leadership and Innovation, Faculty members, Graduates.

*Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics and Accounting, University of Fezzan

** Lecturer, Department of Accounting, Faculty of Economics and Accounting, University of Fezzan

■ المقدمة :

تتطلع مؤسسات التعليم العالي إلى تقديم دور مهم في تزويد القطاعات المختلفة بالكافآت والطاقات البشرية المؤهلة. ويعد الاستثمار في التعليم من أفضل مجالات الاستثمار بحيث يمكن الافراد والمؤسسات من الحصول على العلوم والبحوث والابداع وبالتالي مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق الاستدامة. وتمثل الجامعات الأساس للنجاح الدائم من خلال امتلاكها لميزة ديناميكية وتنافسية (الغامدي، 2021). تعتبر الجامعات المستدامة من خلال كلياتها وكوادرها نواة تنمية الدولة. وفعاليتها هي العمل بكل جهودها وطاقاتها من أجل السعي الدائم للارتقاء بمستواها وترسيخ كل ما هو جديد يخدم العملية التعليمية والإدارية (علي ونادية، 2020). والعالم في تغير مستمر. لذلك فإن الجامعات مطالبة بإدخال تعليمات وإجراءات ترفع مستواها نحو الأفضل، ونظراً للمكانة التي تتميز بها الجامعات والتي تجعل من كيانها استثماراً فعالاً، فعليها أن تسعى جاهدة لاغتنام الفرص وتبني كل ما هو جديد يخدم المجتمع والبيئة والعمل على تطوير كفاءتها. لذلك تواجه المؤسسات الجامعية كل يوم تحدياً جديداً وإقبالاً على توظيف الابتكارات في ظل العولة والتكنولوجيا والاتجاه نحو تطبيق الريادة في بيئتها، وتعتبر الريادة في مؤسسات التعليم سلاحاً ذا حدين، إذ يهتم بالأداء المؤسسي بالإضافة إلى تفعيل عملية التطوير نحو استثمار المزايا التنافسية من خلال تحسين مستوى الخدمات المقدمة بشكل مميز ومبدع (مخيمر، وعمر، 2022). والمحاسبة من الفروع العلمية بما تقدمه من استراتيجيات وأساليب تسهم في تطوير الجامعات.

■ الدراسات السابقة :

- دراسة (أحمد، 2019). بعنوان دور المحاسبة الرشيقة في تحقيق الريادة في مؤسسات

التعليم العالي _ من وجهة نظر أعضاء تدريس المحاسبة بجامعة الملك خالد

هدفت إلى إلقاء الضوء على المحاسبة الرشيقة من حيث المفهوم والأدوات وآليات التطبيق، والدور الذي يمكن أن تلعبه بالمؤسسات التعليمية من خلال كفاءة المخرجات التي يضمن وجودها بالطليعة، وتوفير معلومات عن المحاسبة الرشيقة، من أهم النتائج

التي توصلت إليها الدراسة هي: إهتمام جامعة الملك خالد بتطبيق المحاسبة الرشيدة في التحسين المستمر وتحقيق رضا الموظفين، بما يضمن الوصول للريادة والابتكار المرجوة بالاعتماد على الأبعاد الاستراتيجية لتحسين مخرجاتها.

- دراسة (محسن، واسراء، 2016).

من أهداف هذه الدراسة التحقق من مدى استخدام المحاسبة الرشيدة في تحقيق ميزة تنافسية في ظل منهج إدارة الجودة الشاملة وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن بنك فلسطين يستخدم أدوات المحاسبة الرشيدة وأن هناك تأثير بأدوات المحاسبة الرشيدة في تحقيق ميزة تنافسية وقد أوصت الدراسة بضرورة نشر ثقافة النظام الرشيد وضرورة تدريب العاملين على تطبيق أدوات المحاسبة الرشيدة.

- دراسة (محفوظ، وكامل، 2014).

هدفت الدراسة إلى أن تحديد مقومات ومعوقات تطبيق مدخل المحاسبة ترشيد الفاقد ودوره في تخفيض التكاليف وتحقيق المنافسة وتلبية حاجات العملاء وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توجد بعض المعوقات في تطبيق مدخل محاسبة ترشيد الفاقد لأسباب منها الوضع السياسي وعدم كفاءة الموظفين وأوصت بتوصيات منها ضرورة التوجه التدريجي لتطبيق مدخل ترشيد الفاقد.

- دراسة (Laura، 2010).

تناولت الدراسة المحاسبة المرنة كمدخل علمي حديث يؤدي تطبيقه إلى نقلة نوعية للمؤسسة وذلك من خلال ثلاثة أفكار بسيطة تتمثل في التخلص من النفائات والتحسين المستمر وإرضاء العملاء وركزت الدراسة على التعريف بالمحاسبة المرنة وأدواتها ومقوماتها وأن الشركة التي تطبق التفكير الرشيق لديها فرصة أكبر في الاستخدام الأمثل لمواردها.

- دراسة (KHAN et.al 2021).

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أهمية نظام المحاسبة المرنة وأسباب نجاح تطبيقه. وقد ساهمت هذه الدراسة في البحث من خلال الكشف عن العلاقة المتبادلة بين المتغيرات

مثل نظام التصنيع، نظام المحاسبة التقليدي، نظام المحاسبة المرنّة، دور الإدارة العليا، وغيرها لمعرفة مكونات التنفيذ الناجح للمحاسبة المرنّة، كما أنها وجدت أن أهم الأسباب لنجاح تطبيق النظام المحاسبي المرن هي: التزام الإدارة العليا بتمويل النظام وتغذيته وتعزيزه، فهم المحاسبين لفلسفة المرونة ودورهم الاستراتيجي والتعاون في تدفق القيمة، اختيار طريقة حساب تدفق القيمة كنظام محاسبي، طريقة التكلفة المستهدفة تساعد وتغذي تدفقات القيمة بشكل فعال.

- دراسة (رشوان، وعابدين، 2016).

تناولت دور استخدام المحاسبة المرنّة في تخفيض التكاليف بهدف ترشيد اتخاذ القرارات وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور المحاسبة المرنّة في ترشيد اتخاذ القرارات وأوصت هذه الدراسة باستخدام عدد من ادوات المحاسبة المرنّة والتي هي سلسلة القيمة والتكلفة المستدامة والتكلفة المستهدفة وأوصت الدراسة أيضا على القيام أو تطبيق المحاسبة المرنّة، لأنها تساهم في سهولة اتخاذ القرارات وتوفير المعلومات وتخفيض الهدر والضياع والإسراف.

- دراسة (Ditkaew، 2022).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تطبيق المحاسبة المرنّة على الأداء التنظيمي من خلال التأثير الوسيط لاتخاذ القرار الاستراتيجي والتحسين المستمر. وتتم الإشارة إلى نتائج نموذج المعادلة الهيكلية لمؤشر ملاءمة نموذج التحليل للنموذج المفاهيمي من خلال مؤشر فحص الجودة المطلقة لقياس الملاءمة. بالإضافة إلى ذلك، تظهر نتائج تحليل انحدار المربعات الصغرى العادية ومعاملات المسار واختبار الفرضيات وأن تنفيذ المحاسبة المرنّة يلعب دورًا إيجابيًا وهامًا في تحديد وقيادة عملية صنع القرار الاستراتيجي والتحسين المستمر.

ومما سبق فإن الدراسات السابقة تناولت أهمية استخدام تطبيقات المحاسبة من عدة جوانب فمنها من تطرق لدور استخدام المحاسبة الرشيدة في اتخاذ القرارات ومنها من تناول المرنّة كمدخل علمي حديث يؤدي تطبيقه إلى نقلة نوعيه ومنهم من استخدم تأثير

تطبيق المحاسبة المرنة على الأداء التنظيمي وهناك من استخدم المحاسبة الرشيدة في تحقيق ميزة تنافسية وتشابهت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في اختيار موضوع المحاسبة المرنة كنهج محاسبي وقد اختلفت الدراسة الحالية عن تلك الدراسات السابقة باختلاف بيئة الدراسة فمنهم من تناول البيئة العراقية ومنهم من تعلق بالبيئة السعودية والبيئة الفلسطينية وتمت البحوث السابقة في مؤسسة واحدة أما الدراسة الحالية فقط طبقت بالبيئة الليبية في كليات (الاقتصاد والمحاسبة بجامعة فزان، كلية التجارة والعلوم السياسية بجامعة سبها، كلية المحاسبة بجامعة غريان) وتناولت إمكانية تطبيق أسلوب المحاسبة المرنة في الجامعات الليبية والمساهمة في تحقيق الريادة والابتكار والتحسين المستمر واتخاذ القرارات والرضا عن الأداء في هذه المؤسسات باستخدام الكفو للموارد المتاحة. وبناء على ما سلف من تحليل للدراسات السابقة يتضح أن المحاسبة المرنة تشير إلى ضرورة استفادة المؤسسات من تطبيق استراتيجيات المحاسبة المرنة فيما يلي:

1- إن تطبيق استراتيجيات المحاسبة المرنة يوفر للمؤسسات بيانات دقيقة ومعلومات كافية يمكن استخدامها بفعالية للتحكم في التكاليف، والسيطرة على جميع الجوانب من عملياتها.

2- إن تطبيق استراتيجيات المحاسبة المرنة الخالية من الهدر يسمح للمؤسسات بالمواءمة في عملياتها التشغيلية مع أهدافها وسياساتها واستراتيجياتها.

3- تطبيق استراتيجيات المحاسبة المرنة يسمح للمؤسسات تقديم التقارير المالية وغيرها داخل المنظمة وفهم أسهل للعمليات وصنع القرار، والحصول على معلومات للتشغيل المستمر والفعال.

■ مشكلة الدراسة:

إن توفير الكفاءات البشرية من قبل الجامعات ومطابقتها بالتطوير والتحسين يتوجب عليها العمل على التحديث وتبني الأدوات والطرق الجديدة والمبتكرة لتفادي ضعف التخطيط واستشراف المستقبل في ظل ظروف الأزمات. ومما اشارت إليه الدراسة التي قام بها (الياسري، وحسين) 2015 على استخدام مراكز الريادة الاستراتيجية لكي تهتم بأدبيات الريادة

وتدريب العاملين بالمؤسسات لتنمية مهاراتهم الإبداعية عن طريق المشاركة في المؤتمرات والندوات التثقيفية وإجراء الدراسات الميدانية لتحديد وضع ومستوى المؤسسة باستمرار. ومن ذلك يمكن القيام على اكتشاف المبتكرين والاستفادة من أفكارهم وتقديم الدعم والرعاية المادية والمعنوية وخصوصا في ظروف الأزمات التي تواجهها الجامعات والذي يعكس واقعا وتحديا على الجامعات في تطبيق مبادئ الريادة. وهذا مما شأنه أن يفرز مكاسب الجامعة الريادية في الاستثمار في الفرص المتاحة ويؤدي إلى نهضة مجتمعية (الحميدي، والحراشة 2019) وهذا مما أشار إليه (المساعفة، 2020) على أن تطبيق الريادة في الجامعة يرقى مكاسب و مكانة الجامعة ومن خلال إطلاع واشتراك الباحث في مجموعات بحثية في جامعات أخرى وفي الجانب الآخر فهناك ما يدل على التفاوت في مستوى تطبيق الريادة من خلال ما تقدمه الجامعة بالإضافة إلى قلة التركيز والاهتمام بالريادية وأن مستوى الريادة في بعض الجامعات مازال متواضعا والذي يتطلب تصورا لتقديم جهود ودراسات في كيفية تحسين وتطوير الجامعات لتعزيز وضعها الريادي. ومما لا شك فيه فإن اتخاذ القرار الاستراتيجي والتحسين المستمر يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المؤسسي. ولذلك، يجب على المؤسسات التي تسعى للرقى لمستويات مرموقة وعلى درجة عالية من التصنيف، أن تركز على المحاسبة المرنّة للحصول على معلومات لاتخاذ القرارات المناسبة وزيادة في كفاءة أداؤها ومخرجاتها. وتكمن مشكلة الدراسة في إمكانية تطبيق أسلوب المحاسبة المرنّة كأسلوب حضاري حديث ليكون له مميزاته في الجامعات وعلى الدور الذي سيقدمه في الارتقاء بالجامعات سواء على المستوى الإداري والمالي واتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق الريادة في التعليم ومن هنا يكون التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة:

■ ما دور استراتيجيات المحاسبة المرنّة في تحقيق الريادة بالجامعات الليبية من وجهة

نظر أعضاء هيئة التدريس والخريجين؟

● وللإجابة على هذا السؤال يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

أولا: ما مدى إمكانية استخدام أدوات المحاسبة المرنّة لتحقيق الابتكار والتحسين المستمر في الجامعات الليبية.

ثانياً: ما مدى إمكانية استخدام أدوات المحاسبة المرنة في اتخاذ القرارات في الجامعات الليبية؟

ثالثاً: ما مدى إمكانية استخدام أدوات المحاسبة المرنة في تحقيق رضا العاملين في الجامعات الليبية؟

■ فرضيات الدراسة:

من أهم الفرضيات لهذه الدراسة بأنها تستخدم الأدب والتطبيق لتحقيق ما يلي:
أولاً: توجد إمكانية استخدام أدوات المحاسبة المرنة لتحقيق الابتكار والتحسين المستمر في الجامعات الليبية.

ثانياً: تساعد أدوات المحاسبة المرنة بشكل إيجابي على اتخاذ القرارات في الجامعات الليبية.

ثالثاً: تساعد أدوات المحاسبة المرنة في تحقيق رضا العاملين في الجامعات الليبية.
ويؤثر تنفيذ المحاسبة المرنة في الهدر بشكل إيجابي وعلى اتخاذ القرارات الاستراتيجية. ومن خلال الدراسة النظرية يمكننا تطبيق المحاسبة المرنة بالاستناد إلى البيانات والمعلومات.

■ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز مدى إمكانية تطبيق أسلوب المحاسبة المرنة في الجامعات الليبية والمساهمة في تحقيق الريادة والابتكار والتحسين المستمر واتخاذ القرارات والرضاء عن الأداء في هذه المؤسسات باستخدام الكفؤ للموارد المتاحة.

■ أهداف الدراسة:

نظراً للدور الذي تلعبه استراتيجيات المحاسبة المرنة في عملية الريادة فإن هذه الدراسة تهدف لتبيان وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والموظفين والخريجين بتطبيق التحسين

المستمر والرضاء في الأداء واتخاذ القرارات بنهج المحاسبة المرنّة في تحقيق الريادة وذلك في ظل ظروف المنافسة المحتدمة بين الجامعات.

■ حدود الدراسة:

يتحكم في هذه الدراسة العديد من الحدود أهمها يكمن في الآتي:

1: الحدود المعلوماتية « الموضوعية »: التي اقتصر على ما ورد بالأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة خصوصا فيما يتعلق تطبيق أسلوب المحاسبة المرنّة، والرضاء في الأداء واتخاذ القرارات بنهج المحاسبة المرنّة في تحقيق الريادة بالجامعات.

2: الحدود البشرية: انحصرت في أعضاء هيئة التدريس ذوو الخبرة والكفاءة ببعض الكليات الجامعية بمؤسسات التعليم العالي العاملة بالبيئة الليبية في كليات (الاقتصاد والمحاسبة بجامعة فزان، كلية التجارة والعلوم السياسية بجامعة سبها، كلية المحاسبة بجامعة غريان).

3: الحدود المكانية: اقتصر على مؤسسات التعليم العالي في كليات (الاقتصاد والمحاسبة بجامعة فزان، كلية التجارة والعلوم السياسية بجامعة سبها، كلية المحاسبة بجامعة غريان).

4: الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة في الفترة الممتدة من بداية شهر يناير « 1 » / 2025 حتى شهر إبريل « 4 » / 2025.

□ التعريف بالمحاسبة المرنّة:

● المحاسبة المرنّة:

من خلال الاطلاع على الأدبيات يتبين أن الممارسات المحاسبية كأنظمة تعمل على معالجة المعاملات، ويتضح ذلك من خلال الأنظمة كنظام النقد، نظام الشراء، نظام المبيعات، نظام المخزون، ونظام تكلفة المنتج. كما يشير (Kennedy & Widener, 2008)

وباستعمال هذه العمليات، يكون جمع البيانات وتبويبها بطريقة منظمة لإنتاج المعلومات لإعداد التقارير التي تعرض وترسل للموظفين والمديرين المراد منهم الاشتراك وإعطاء ردود الفعل المطلوبة. وأن تعريف محاسبة الرشاقة الذي تم تطويره إلى ما يسمى بالمحاسبة المرنة، والتي توفر الأدوات المطلوبة والمناسبة لتحليل تكلفة تدفق القيمة، ونتائج الصندوق لقياس الفوائد الإجمالية المحتملة للتحسينات المرنة.

إن فلسفة المحاسبة المرنة تركز على القضاء على كل الهدر والضياع من مهدد وخلق إضافة لقيمة العميل، وهذا لا يتضمن المبالغة في التأكيد على ادوار أقسام المحاسبة. كما يؤكد (Maskell, 2007) أن المنتظر من المحاسب إعطاء تعليقات فورية وذات مغزى، واستعمال أقل ما يمكن من الإجراءات المعقدة وتوفير التدابير اللازمة لإضفاء قيمة على العملاء وتخفيض الهدر في إعداد التقارير المالية التي على أساسها يتم تقديم نظام محاسبة بسيط ومفهوم وبطبيقها يتم ترسيخ مبدأ التحسين المستمر والحد من النفائات والانبعاثات الضارة وتوطيد الاستدامة ودعم الابتكار كما هو مدرج بفلسفة المحاسبة المرنة لتكون نشاطاً متطابقاً استراتيجياً (Kennedy(Fullerton & Widener, 2013) ولا يعرقل التطور ويدعم اطر اتخاذ القرار ويقوي الأنشطة الرقابية. ويثري دور المحاسب الإداري، (Kennedy & Widener, 2008) إن الموقف المحاسبي اتجاه الدعوة للرشاقة التي تجمع الشركات بين الاستراتيجيات المصممة له والقضاء على هدر أنشطة التشغيل ودعم إطار صنع القرار وأنشطة الرقابة تعتبر من ضمن نظام الرشاقة النموذجي والذي يوفر العديد من المنافع أهمها المنافع البيئية.

● فهم المحاسب للمحاسبة المرنة:

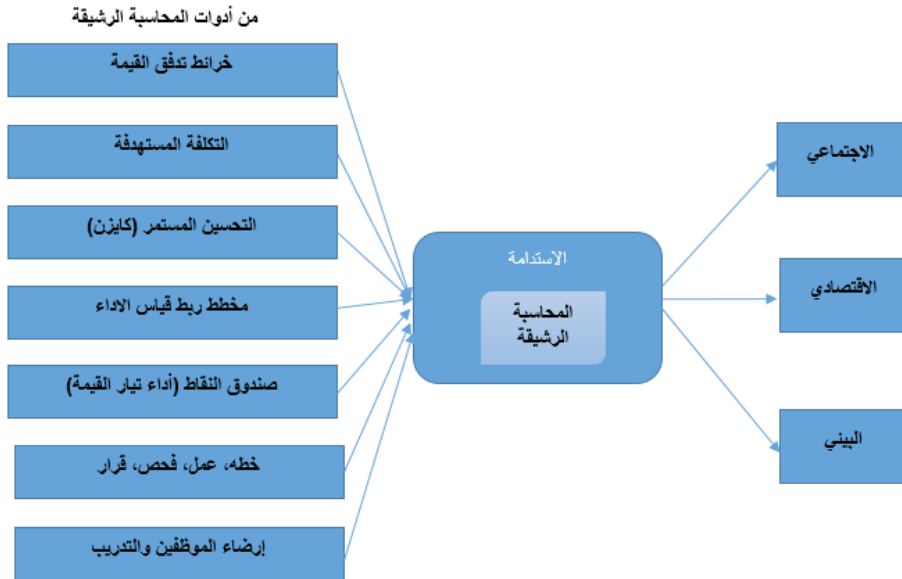
يجب على المحاسبين أن يقدروا بشكل كامل ديناميكيات نظام الإدارة المرنة؛ هذا ضروري بالنسبة لهم للعب دور نشط في تنفيذ نظام محاسبة بسيط والتخلص من العوائق المختلفة من هذا القبيل كالخوف من الفشل، ونقص المعرفة التقنية، ومقاومة التغيير الثقافي (Stenzel, 2007).

ولسوء الحظ، تعمل العديد من المؤسسات في صوامع وظيفية، مع المحاسبة والعمليات والموارد البشرية والتمويل، التسويق، والهندسة تعمل بمعزل عن الوظائف التي يؤديها كل منهما على التوالي. وعلى ذلك، فإن المحاسبين هم من يواجهون هذه البيئات المنعزلة ويجدون صعوبة في فهم هذه التحديات أو العثور على فرص لرؤية تطبيق الرشاقة في الممارسة العملية (Grasso, L. P. 2021)، علاوة على ذلك، من المعروف أن المحاسبين ينتهجون المنهج التقليدي في سلوكهم بحيث بالكاد يسعون إلى تحسينات وابتكارات في النظام المحاسبي. مما يعلم بوضوح إلى تبني مقاومة ثقافية محددة بالإضافة إلى العمل على مقاومة التغيير التي يسعى لها بشكل ما لتسود داخل كل منظمة (McVay, et.al. (2013) ومن المعروف أيضا هنالك حاجز ثقافي يجب التغلب عليه في مجال المحاسبة ألا وهو إن المحاسبين ليسوا معتادين على التفاعل بشكل كبير مع موظفي العمليات، لذلك فإنهم قد لا يشعرون بالارتياح في أداء مهامهم بالشكل الموسع كمستشارين استراتيجيين أكثر من كونهم جزءا تطبيقياً في المؤسسة.

● التحول نحو استراتيجيات المحاسبة المرنة :

التحول من نظام المحاسبة التقليدية إلى تطبيق أدوات المحاسبة المرنة قد يأخذ فترات طويلة وتتسم بالصعوبة. تقوم العديد من المؤسسات باستثمارات كبيرة ومتطورة في المعدات والبرامج يتم تقاسمها بين مصدرين أو أكثر للقيمة. وهذا يضمن التخصيص المستمر لتكاليف هذه الاستثمارات حتى وقت استبدالها بتقنيات أصغر لكل من تدفقات القيمة. وبالتالي، هناك انتقال من الإدارة التقليدية إلى تدفقات القيمة والمحاسبة المرنة باعتبارها عملية مستمرة، وليست عملية مؤقتة ويؤكد الانتقال للرشاقة من الهدر وعلى تقليل وقت الدورة أو المهلة الزمنية لجميع الأعمال من قبل المؤسسة. ولذلك، ينبغي دمج التدابير غير المالية مع التدابير المالية لتحقيق الفوائد الكاملة لضمان الجودة. (أحمد، 2019).

ولكل استراتيجية أو أسلوب من أدوات المحاسبة المرنة إثر على الاستدامة التي لها التأثيرات وأبعاد إما اجتماعية وبيئية واقتصادية بحيث إن العوامل الاقتصادية تتعلق بمعدلات الفائدة ومعدلات التضخم والبطالة والأجور والطاقة ووفراتها.



شكل (1) أبعاد مساهمة أدوات المحاسبة المرنة

• اعد الباحثان لهذه الدراسة

• رضا الموظفين :

توجد العديد من النظريات التي ركزت على الرضا الوظيفي والعمل على قياسه في مختلف الأزمان وفي أغلبها تعتبر نظريات للدوافع ولكل منها تطبيق في مجال الرضا الوظيفي وما يمكنه التفسير للاستخدامات المتعددة للرضا من حيث الدوافع في السلوك سواء من حيث المبدأ الذي استند عليه أو نظرية الدوافع (الحيدر وآخرون، 2005). ان مفهوم الرضا الوظيفي له عدة جوانب وأبعاد تعتمد على محددات تسهم في وجود الرضا الوظيفي للفرد ومدى ذلك الرضا وتكون التسمية لهذه المحددات أو العوامل إلى ثلاث مجموعات أولها: عوامل شخصية تخص العاملين أنفسهم وقدراتهم ومهاراتهم ومستوى الدافعية عندهم وتشمل المؤهلات العلمية والعمر والخبرة ومستوياته الطموح وغيرها. ثانيا: عوامل تنظيمية تتعلق بالمنظمات وهو طبيعة العمل وشروطه والتنظيم السائد الذي يربط العلاقات الوظيفية التي ترتبط بالموظف والوظيفة والعلاقة مع الزملاء والرؤساء والمستوى الوظيفي ومحتواه ومستوى المسؤولية وأخيرا بيئة العمل ودورها في تعزيز الرضا

عن الوظيفة وأخرى ترتبط بمحيط العمل ومدى تأثيرها على المستخدمين وتتمثل في المرافق والخدمات والتسهيلات المتوفرة بمكان ومحيط العمل ونظرة المجتمع ومدى تقديره لما يقوم به الموظف ومدى اندماجه في تأدية وظيفته (الهزايمة واحمد، 2009).

معيار الرضا الوظيفي من المقاييس الأساسية للأداء. فتتحقق أفضل النتائج عندما يكون هنالك رضا من العاملين عن وظائفهم (الغامدي وآخرون، 2006). ويشار إلى أن العلاقة طردية بين الرضا الوظيفي والإنتاجية، وعليه يمكننا تعريف الرضا الوظيفي على أنه الاستجابة العاطفية الناجمة من الشخص اتجاه جوانب من عمله وتتعلق بالشعور الإيجابي والسلبى تجاه وظيفته (العبيدي، 2013).

■ الدراسة العملية:

- أولاً: التعريف بأداة جمع البيانات « الاستبانة »:

● تصميم أداة جمع البيانات « الاستبانة »: بعد الاطلاع على الدراسات السابقة والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة ضمن الإطار النظري استخدمت لجمع البيانات استبانة تم إعدادها بوصفها أداة لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، وقد تم اختبارها مع ثلاثة أعضاء هيئة تدريس واثنين من المحللين بمكتب تحليل إحصائي، حيث طلب منهم الإجابة عن الأسئلة والتعليق على مدى شموليتها لمدى إمكانية دراسة دور استراتيجيات المحاسبة المرنّة في تحقيق الريادة بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والخريجين ورضا الموظفين.

وتم إجراء مقابلة شخصية مع بعضهم، وتم مراعاة الملاحظات التي تفضلوا بها، حيث أخذت ملاحظاتهم جميعاً بالحسبان عند إعداد الاستبانة، وتبين للباحثين من خلال المقابلات والتحكيم قدرة الاستبانة على إبراز دور استراتيجيات المحاسبة المرنّة في تحقيق الريادة بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والخريجين ورضا الموظفين، وتكونت الاستبانة من قسمين اثنين هما:

- القسم الأول من الاستبانة: وهو ما يتعلق بالعوامل الديموغرافية لمجتمع الدراسة وهو خطاب موجه إلى أفراد عينة الدراسة، بحيث يوضح فيه الباحث أهداف

الدراسة ونطاقها بالإضافة إلى العمر والجنس والمؤهل العلمي والتخصص وعدد سنوات الخبرة.

- **القسم الثاني من الاستبانة:** يحتوي على المعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وقياس الفرضية الرئيسية للدراسة « هل تؤثر استراتيجيات المحاسبة المرنة في تحقيق الريادة بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والخريجين ورضا الموظفين ». ويشمل ثلاثة محاور فرعية تقيس الفرضيات الفرعية لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة، الأول يقيس الفرضية الفرعية الأولى وهي أنه توجد إمكانية من استخدام أدوات المحاسبة المرنة لتحقيق الابتكار والتحسين المستمر في الجامعات الليبية، والثاني يقيس الفرضية الفرعية الثانية وهي إن أدوات المحاسبة المرنة تساعد بشكل إيجابي على اتخاذ القرارات في الجامعات الليبية، والثالث يقيس الفرضية الفرعية الثالثة وهي إن أدوات المحاسبة المرنة تساعد في تحقيق رضا العاملين في الجامعات الليبية.

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالكليات المذكورة بالجامعات الثلاث، حيث تم توزيع (123) استبانة استردت منها (98) استبانة كانت جميعها صالحة للدراسة.

■ الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحثان بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة والتي تتألف مما يلي:

- مقاييس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics حيث تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية Arithmetic Mean لتحديد معدل استجابة أفراد عينة الدراسة.

● الانحرافات المعيارية Standard Deviation لقياس درجة تشتت القيم عن الوسط الحسابي.

● اختبار ت One Sample T-Test لاختبار معنوية (دلالة) المتوسطات الحسابية.

● معامل ارتباط بيرسون Person Correlation وتحليل الانحدار البسيط Simple Regression لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة منفردة والمتغير التابع، وتحديدتها، (فالارتباط يبين قوة العلاقة بين متغيرين، أما الانحدار يدرس أثرا متغيرا مستقلا ومتغيرا تابعا).

● معامل كرونباخ ألفا Cronbach's alpha لقياس درجة المصدقية والثبات في إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان.

تم فحص فرضيات الدراسة عند المستوى $\alpha = 0.05$ ، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS.

■ قياس صدق وثبات أداة القياس (الاستبانة):

1- صدق الاستبانة Validity.

يعرف الصدق على أنه «مدى استطاعة أداة الدراسة أو إجراءات القياس، قياس ما هو مطلوب لقياسه» (حمدي، 1996، ص260)، ويعني ذلك أنه إذا تمكنت أداة جمع البيانات من قياس الغرض الذي صممت من أجله، فأنها بذلك تكون صادقة.

كما يُقصد بالصدق «شمول الاستثمار لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها» (عبيدات، 1997، ص197). وقام الباحثان بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

أ: صدق المحتوى (الصدق الظاهري): يُعرف صدق المحتوى على أنه قدرة المقياس على «قياس ما ينبغي قياسه من خلال النظر إليه وتفحص مدى ملاءمة بنوده لقياس أبعاد المتغير المختلفة» (القحطاني وآخرون، 2002، ص212).

لضمان صدق محتوى أداة جمع بيانات هذه الدراسة، قام الباحثان بمراجعة أهم

الدراسات والبحوث ذات العلاقة والتي من خلالها تم التوصل إلى تصميم المسودة الأولى لأداة جمع البيانات (الاستبانة)، وتمّ التأكد من صدق المحتوى بعرض الاستبانة بعد تصميمها على مجموعة من المتخصصين والخبراء في مجال الإدارة، ومن ثمّ تمّ تحكيمها علمياً من قبلهم، وكذلك خبير ومتخصص في مجال الإحصاء التطبيقي، وقد تفضلوا مشكورين بإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول محتويات الاستبانة، ومن ثمّ تمّ إخراج استبانة الدراسة في صورتها النهائية بعد إجراء التعديلات التي استلزم الأمر إجراءها من إضافة أو حذف أو تعديل.

ب: صدق التجانس (الاتساق الداخلي): يقصد بصدق التجانس (الاتساق الداخلي) مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

■ ثبات الاستبانة :

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتائج لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى إن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وقد اتّبع الباحثان القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، وذلك بطريقتين هما: معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية (Sekaran, U. 2006, p311)، وذلك كما يلي:

أ : معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient):

اتّبع الباحث القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، طريقة كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient)، وفيها يتم احتساب معامل ألفا كرونباخ بالمعادلة التالية:

حيث: R_{it} : تشير إلى معامل ارتباط ألفا . n : تشير إلى عدد فقرات القياس .

Sd_T^2 : تشير إلى تباين الاختبار الكلي. $\sum (Sd)^2$: تشير إلى مجموع تباينات الفقرات .

وتكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من 60 %، ومقبول إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من 60 % أو أقل من 70 %)، وجيد إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن الفترة (من 70 % أو أقل من 80 %)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أو يساوي 80 % يشير ذلك إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، وكلما اقترب المقياس من 100 % تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار أفضل.

أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبانة)، فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

جدول (01) : قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة :

ت	المتغير	الرمز	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	محور الابتكار والتحسين المستمر :	X01	10	90.5
2	محور اتخاذ القرارات :	X02	05	89.2
3	محور رضا العاملين :	X03	08	90.9
	إجمالي الفقرات		23	90.2

واضح من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور من محاور الدراسة. وكذلك قيمة ألفا لجميع الفقرات 90.2 %، وهي قيم ثبات عالية جداً ومقبولة في العرف الإحصائي.

ب : التجزئة النصفية (Split Half) : تعتمد طريقة التجزئة النصفية على تجزئة فقرات الاختبار إلى مجموعتين، ومن ثم إيجاد معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation coefficient بين المجموعتين r_{12} ، وبعد ذلك نقوم بتصحيح معامل الارتباط بإحدى الطريقتين:

X : معامل ثبات سبيرمان براون Spearman Brown coefficient :

يتطلب استخدام معامل ثبات سبيرمان براون لتصحيح معامل الارتباط أن يكون التباين فيها متساويا للمجموعتين $(\sigma_1^2 = \sigma_2^2)$ وكما يتطلب أن يكون معامل ثبات الفا كرونباخ متساويا للمجموعتين $(R_{11} = R_{22})$ ، والذي يعطي بالعلاقة التالي:

$$\text{Formula Spearman Brown} = \frac{2 \times r_{12}}{1 + r_{12}}$$

X : معامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية Guttman Split-Half Coefficient :

يشبه هذا المعامل معامل ثبات سبيرمان براون، لكنه يتطلب أن يكون التباين فيها غير متساوي للمجموعتين $(\sigma_1^2 \neq \sigma_2^2)$ أو أن يكون معامل ثبات الفا كرونباخ غير متساوي للمجموعتين $(R_{11} \neq R_{22})$. ويتم حساب معامل ثبات جثمان لتصحيح معامل الارتباط بالصيغة:

$$\text{Formula Guttman} = 2 \left(1 - \frac{\sigma_1^2 + \sigma_2^2}{\sigma^2} \right)$$

أما فيما يتعلق بطريقة ثبات التجزئة النصفية لهذه الدراسة، يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (05) أن قيمة التباين للمجموعة الأولى لا تساوي قيمة التباين للمجموعة الثانية، حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى 90.43 والتباين المناظر له 102.745، والمتوسط الحسابي للمجموعة الثانية 91.02 وقيمة التباين المناظرة له 101.987، والمتوسط الحسابي للمجموعة الثالثة 90.70 وقيمة التباين المناظرة له 99.213.

جدول رقم (02) : يبين المتوسط الحسابي والتباين والانحراف المعياري لكل مجموعة :

	Mean المتوسط	Variance التباين	Std. Deviation الانحراف المعياري	N of Items العدد
Part 01	90.43	102.745	09.600	10
Part 02	91.02	101.987	09.990	05
Part 03	90.70	99.213	09.421	08
Both Parts	272.15	303.945	29.011	23

كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (03) أن معامل ارتباط بيرسون بين المجموعتين 0.840 وأن قيمة معامل الفا كرونباخ للمجموعة الأولى 0.855 لعدد 10 فقرات، ومعامل الفا كرونباخ للمجموعة الثانية 0.820 لعدد 05 فقرات، ومعامل الفا كرونباخ للمجموعة الثالثة 0.867 لعدد 08 فقرات.

جدول رقم (03) : يبين معامل ثبات التجزئة النصفية :

Cronbach's Alpha معامل الفا كرونباخ	Part 1	Value	0.855
		N of Items	10
	Part 2	Value	0.820
		N of Items	05
	Part 3	Value	0.867
	N of Items		08

Correlation Between Forms معامل ارتباط بيرسون بين المجموعتين		0.840
Spearman-Brown Coefficient معامل سبيرمان براون	Equal Length	0.852
	Unequal Length	0.856
Guttman Split-Half Coefficient معامل ثبات جثمان		0.845

وبما أن قيمة التباين للمجموعة الأولى لا تساوي قيمة التباين للمجموعة الثانية والثالثة بالتالي نستخدم معامل ثبات جثمان لتصحيح معامل ارتباط بيرسون، من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (03) نستنتج أن قيمة معامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية يساوي 0.845 وتعتبر هذه القيمة عالية جداً ومقبولة إحصائياً.

بالنظر إلى المعاملات السابقة، يلاحظ أن جميع قيم الاختبار مرتفعة وهي تمثل مؤشرات جيدة ومطمئنة لأغراض الدراسة، ويمكن الوثوق بها وتدل على ثبات أداة القياس بشكل جيد.

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

■ التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات :

بعد الانتهاء من توزيع الاستبيانات على المشاركين في الدراسة والحصول على البيانات المطلوبة، تم تفرغها باستخدام الحاسوب من أجل معالجتها حسب الأساليب الإحصائية المناسبة لتوجهات الدراسة، بقصد بلوغ النتائج واختبار الفرضيات التي تم صياغتها.

■ التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة :

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحثان بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية،

وفي هذا الجزء أعطيت الإجابة «غير موافق بشدة» درجة واحدة، «غير موافق» درجتين، وأعطيت الإجابة «محايد» 3 درجات، 4 درجات للإجابة «موافق»، فيما أعطت الإجابة «موافق بشدة» 5 درجات، بحيث كلما زادت درجة الإجابة زادت درجة الموافقة عليها والعكس صحيح. وهذه الدرجات تمثل إجابات المشاركين بالدراسة على الأسئلة الواردة بقائمة الاستبانة مخرجات الدراسة الميدانية، وهي ذاتها تعد مدخلات التحليل الإحصائي، والذي يهدف إلى استخلاص النتائج من خلال تحليل هذه المدخلات، وقد تم إحصائياً احتساب المتوسطات، والانحرافات المعيارية، ونسبة الإجابات لكل فقرة.

واستخدم الباحثان اختبار T للعينّة الواحدة One Sample T-Test، وذلك لاختبار فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة من فقرات المحور والانحراف المعياري له، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية)، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أكبر من 3، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أصغر من 3، وتكون آراء أفراد عينة الدراسة (محايد) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا ينطبق على جميع الفقرات في استبانة الدراسة.

■ اختبار الفرضيات :

سيتم اختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بدراسة دور استراتيجيات المحاسبة المرنّة في تحقيق الريادة بالجامعات الليبية من وجهة نظر هيئة التدريس والخريجين ورضا الموظفين. كما يلي.

1: أهمية دور استراتيجيات المحاسبة المرنّة في تحقيق الريادة بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والخريجين ورضا الموظفين:

يركز هذا الجزء على دراسة دور استراتيجيات المحاسبة المرنة في تحقيق الريادة بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والخريجين ورضا الموظفين، وفقاً للمحاور الفرعية التي استطاع الباحثان تقسيمها كالآتي:

أ : محاور الابتكار والتحسين المستمر :

تُركز هذه الفرضية على دراسة مدى القدرة على تحقيق الابتكار والتحسين المستمر، وذلك باختبار الفرضية التالية:

- إنه توجد إمكانية من استخدام أدوات المحاسبة المرنة لتحقيق الابتكار والتحسين المستمر في الجامعات الليبية:

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحثان اختبار T للعينات الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (04) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T

النتيجة	الدلالة الإحصائية	إحصاء اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
قبول الفرضية	0.000 *	8.554	0.865	3.78

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (04) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح 3.78 بانحراف معياري مناظر له 0.865 وأن قيمة إحصاء الاختبار 8.554 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي أكبر من 3، مما يدل على قبول هذه الفرضية، أي قبول الفرض القائل « إنه توجد إمكانية من استخدام أدوات المحاسبة المرنة لتحقيق الابتكار والتحسين المستمر في الجامعات الليبية ».

وقام الباحثان بدراسة فقرات محور (الابتكار والتحسين المستمر) كلاً على حدة، وتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (05) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين بهذا المحور.

جدول رقم (05) : المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للمحور الأول

X01	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	إن تطبيق أدوات المحاسبة المرنّة يؤدي إلى مخرجات عالية الجودة .	3.89	1.644	2.184	* 0.031	موافق
2	إن تطبيق أدوات المحاسبة المرنّة يؤدي الى ابتكار طرق جديدة لتحقيق الريادة .	3.88	1.328	6.491	* 0.000	موافق
3	إن تطبيق أدوات المحاسبة المرنّة تحقق كفاءة اختبار الخدمات المقدمة للريادة .	3.95	1.379	6.696	* 0.000	موافق
4	تحدد الجامعة بوضوح الآليات ذات الأولوية للتحسين	3.83	1.492	5.432	* 0.000	موافق
5	إن الجامعة تطبق التحسين المستمر من أجل ابتكار طرق جديدة لتحقيق الريادة .	3.68	1.684	3.960	* 0.000	موافق
6	إن الجامعة تطبق التحسين المستمر مع الطلاب لتطوير قدراتهم الريادية .	3.68	1.684	3.960	* 0.000	موافق

X01	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
7	إن الجامعة تحرص على إقامة البرامج التدريبية لتنسبها من أجل تحقيق الريادة .	4,06	1,319	7,854	0.000 *	موافق
8	إن الجامعة تأخذ آراء الموظفين في الاعتبار مما يؤكد الحرص على الريادة .	3,49	1,884	2,559	0.012 *	موافق
9	إن لدى الموظفين دراية تامة برؤية ورسالة وأهداف الجامعة الموضوعة لتحقيق الريادة .	3,86	1,906	2,368	0.020 *	موافق
10	إن الجامعة تحرص على تمكين الموظفين من أدوات العمل لأنها لبنة أساسية لتمكين الريادة .	3,93	1,438	6,277	0.000 *	موافق
* دال إحصائية عند مستوى المعنوية 0,05						

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح الاتي:

- جميع الفقرات المتعلقة بالمحور (الابتكار والتحسين المستمر) تمت الموافقة عليها، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0,05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس «3».
- أكثر الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (07) والتي تنص على " أن الجامعة تحرص على إقامة البرامج التدريبية لتنسبها من أجل تحقيق الريادة." حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي المناظر لها 4,06 بانحراف معياري 1,319 .

- أقل الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (08) والتي تنص على " أن الجامعة تأخذ آراء الموظفين في الاعتبار مما يؤكد الحرص على الريادة ..» حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي لها 3.49 وانحراف معياري 1.884 .

ب : محور محتوى اتخاذ القرارات :

تُركز هذه الفرضية على دراسة محتوى اتخاذ القرارات، وذلك باختبار الفرضية التالية:
إن أدوات المحاسبة المرنّة تساعد بشكل إيجابي على اتخاذ القرارات في الجامعات الليبية:
لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحثان اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (06): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T

النتيجة	الدلالة الإحصائية	إحصاءة اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
قبول الفرضية	0.000 *	7.427	1.539	3.70

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (06) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح 3.70 بانحراف معياري مناظر له 1.539 وأن قيمة إحصاءة الاختبار 7.427 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي أكبر من 3، مما يدل على قبول هذه الفرضية، أي قبول الفرض القائل «إن أدوات المحاسبة المرنّة تساعد بشكل إيجابي على اتخاذ القرارات في الجامعات الليبية » .

وقام الباحثان بدراسة فقرات محور (محتوى اتخاذ القرارات) كلاً على حدة، وتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (07) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في هذا المحور.

جدول رقم (07) : المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للمحور الثاني

X02	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	تطبيق (م.ر.) يسمح بإشراك أعضاء هيئة التدريس بعملية اتخاذ القرارات	3.64	1.352	4.629	0.000 *	موافق
2	تطبيق (م.ر.) يحث أعضاء هيئة التدريس على تحقيق الأهداف بإبداعية.	3.53	1.617	3.173	0.002 *	موافق
3	تطبيق (م.ر.) يسمح بوضع الخطط الاستراتيجية لاستثمار الفرص الريادية.	3.56	1.699	3.200	0.002 *	موافق
4	تطبيق (م.ر.) يسمح باستثمار أفكار القيادة الريادية لأعضاء هيئة التدريس .	3.89	1.342	6.270	0.000 *	موافق
5	نشر ثقافة المبادأة والاستباقية لدى أعضاء هيئة التدريس .	3.87	1.231	6.917	0.000 *	موافق
* دال إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05						

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح الآتي :

- جميع الفقرات المتعلقة بالمحور (محتوى اتخاذ القرارات) تمت الموافقة عليها، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس «3».

- أكثر الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (04) والتي تنص على " تطبيق المحاسبة المرنّة يسمح باستثمار أفكار القيادة الريادية لدى أعضاء هيئة التدريس" حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي المناظر لها 3.89 بانحراف معياري 1.342
- أقل الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (02) والتي تنص على " تطبيق المحاسبة المرنّة يحث أعضاء هيئة التدريس على تحقيق الأهداف بطريقة إبداعية .» حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي لها 3.53 وانحراف معياري 1.617 .

ج : محور رضا العاملين :

تُركز هذه الفرضية على دراسة محور رضا العاملين، وذلك باختبار الفرضية التالية :

- إن أدوات المحاسبة المرنّة تساعد في تحقيق رضا العاملين في الجامعات الليبية :

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحثان اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (08) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T :

النتيجة	الدلالة الإحصائية	إحصاءة اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
قبول الفرضية	0.000 *	7.037	1.340	3.78

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (08) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح 3.78 بانحراف معياري مناظر له 1.340 وأن قيمة إحصاءة الاختبار 7.037 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي أكبر من 3، مما يدل على قبول هذه الفرضية، أي قبول الفرض القائل « إن أدوات المحاسبة المرنّة تساعد في تحقيق رضا العاملين في الجامعات الليبية ».

وقام الباحثان بدراسة فقرات محور (رضا العاملين) كلاً على حدة، وتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (09) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في دراسة هذا المحور.

جدول رقم (09): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T

X03	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	تمتلك الجامعة نظاماً عادلاً للهوافز والمكافآت .	3.66	1.529	7.098	* 0.000	موافق
2	لدى العاملين شعور بأن وظائفهم تقدم فرصاً لاستثمار طاقاتهم وقدراتهم .	3.79	1.311	8.973	* 0.000	موافق
3	توجد الأدوات الضرورية اللازمة لإتمام العمل .	3.45	1.865	7.305	* 0.000	موافق
4	تعمل الإدارة لتكوين علاقات فيها روح وإيجابية مع عاملها .	3.80	1.751	7.436	* 0.000	موافق
5	القيادات الإدارية تتبع النمط التشاركي في القيادة والإشراف .	3.37	1.854	8.800	* 0.000	موافق
6	الجامعة توفر بيئة عمل فيها شروط السلامة المهنية وأمنة .	3.72	1.789	8.731	* 0.000	موافق
7	يوجد وصف وتوصيف الاختصاصات لكل وظيفة .	3.62	1.685	7.322	* 0.000	موافق
8	تعمل الجامعة على مراعاة رغبات واحتياجات وتصورات العاملين عند وضع البرامج التدريبية .	3.41	1.748	8.643	* 0.000	موافق

* دال إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح الآتي:

- جميع الفقرات المتعلقة بالمحور (رضا العاملين) تمت الموافقة عليها، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس «3».
- أكثر الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (04) والتي تنص على « تعمل الإدارة إلى تكوين علاقات فيها روح وإيجابية مع عاملها ». حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي المناظر لها 3.80 بانحراف معياري 1.751
- أقل الفقرات التي تمت الموافقة عليها هي الفقرة رقم (05) والتي تنص على « القيادات الإدارية تتبع النمط التشاركي في القيادة والإشراف » حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي لها 3.37 بانحراف معياري 1.854 .

■ النتائج والتوصيات:

• نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة الميدانية إلى عدة نتائج أهمها: قبول جميع الفرضيات الفرعية للدراسة، وكان من بين نتائج الدراسة ما يلي:
- أ: إن الجامعة تحرص على إقامة البرامج التدريبية لمُنسبها من أجل تحقيق الريادة.
- ب: إن تطبيق أدوات المحاسبة المرنّة تحقق كفاءة اختيار الخدمات المقدمة للريادة.
- ج: يسمح تطبيق المحاسبة المرنّة باستثمار أفكار القيادة الريادية لدى أعضاء هيئة التدريس.
- د: تحرص الجامعة على نشر ثقافة المبادرة والاستباقية لدى أعضاء هيئة التدريس.
- هـ: تعمل الإدارة على تكوين علاقات يسود فيها روح الإيجابية مع عاملها.
- و: لدى العاملين بالجامعة شعور بأن وظائفهم تقدم فرصا لاستثمار طاقاتهم وقدراتهم.

● توصيات الدراسة:

يوصي الباحثان بالآتي:

أ: ضرورة قيام الجامعة بتطبيق نظم التحسين المستمر لابتكار طرق جديدة لتحقيق الريادة.

ب: ضرورة قيام الجامعة بتطبيق التحسين المستمر مع الطلاب لتطوير قدراتهم الريادية.

ج: يجب أن تقوم الجامعة بتدريب أعضاء هيئة التدريس لتأهيلهم على تطبيق المحاسبة المرنة من خلال حثهم على تحقيق الأهداف بطريقة إبداعية.

د: ضرورة قيام رئاسة الجامعة بمراعاة رغبات وتصورات العاملين عند وضع البرامج التدريبية.

هـ: ضرورة عمل الجامعة بتبني القيادات الإدارية بالبعد عن النمط التشاركي في القيادة والإشراف.

■ المراجع :

● أولاً المراجع العربية:

محسن، إسماء (2016). مدى استخدام أدوات المحاسبة الرشيدة في تحقيق ميزة تنافسية في ظل إدارة الجودة الشاملة: دراسة حالة بنك فلسطين (Doctoral dissertation).

الحيدر، عبد المحسن، وبن طالب، إبراهيم (2005). الرضا الوظيفي لدى الموظفين في القطاع الصحي في مدينة الرياض، بحث ميداني، معهد الإدارة العامة، الرياض.

محمد، رائد مجيد، والمعيني، سعد سلمان (2013). استعمال أدوات المحاسبة الرشيدة في تخفيض التكاليف بحث تطبيقي بالشركة العامة للصناعات الكهربائية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 8(25).

رشوان، وعابدين (2018). أثر استخدام تيار القيمة كأداة للمحاسبة الرشيدة لتطوير النظام المحاسبي والأداء المالي. دراسة حالة، مجلة الاجتهاد القانونية والاقتصادية المجلد 07، العدد 02.

- أحمد، رقية الطيب علي، (2019). دور المحاسبة الرشيقة في تحقيق الريادة في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة تدريس المحاسبة بجامعة الملك خالد، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 02، جوان 2019.
- غبور، السيد. (2019). رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية. مجلة بحوث التربية النوعية، (54)، 63-109.
- صرصور، و جابر على سلمي. (2019). الريادة الاستراتيجية لدى القيادات الأكاديمية وعلاقتها بجودة الأداء المؤسسي في جامعة الأقصى. رسالة دكتوراه منشورة بجامعة الأقصى.
- زواتية، وعبد القادر. (2022). دور تبني نظام تكاليف تيار القيمة كأداة للمحاسبة الرشيقة في تخفيض تكاليف التصنيع الرشيق. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 5، 15(02).
- الهيبدان، عبد الله بن هيبدان. (2021). دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير أداء القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية. مجلة كلية التربية (أسيوط)، 37(12)، 71-103.
- العبيدي، بشرى عبد العزيز (2013). دور بيئة العمل في تعزيز الرضا الوظيفي دراسة تطبيقية في معمل بغداد للغازات. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (36).
- نادية، على حسن (2020). الريادة الاستراتيجية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة في المؤسسات التعليمية: دراسة التحليلية. مجلة مستقبل التربية العربية، (125) 27، 85-118.
- العيسى، غزيل، والشهري، صالحة. (2020). القيادة الاستراتيجية لدى القيادات الأكاديمية في جامعة الملك سعود وسبل تعزيزها. المجلة العربية للإدارة، 40(01)، 201-214.
- الغامدي، حمدان بن سلمان بن عبد الله، والعمر، معن خليل مشرف. (2006). الرضا الوظيفي للعاملين في سجن مدينة تبوك، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا /جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الغامدي، محمد علي. (2021). تفعيل الريادة الاستراتيجية في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التجارب العالمية. مجلة كلية التربية (أسيوط)، 37(02)، 450-499.
- مخيمر، عمر سيد. (2022). الحراك الأكاديمي الدولي لأعضاء هيئة التدريس مدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية. المجلة التربوية لتعليم الكبار، 4(1)، 238-262.
- الختلان، مساعد، ومصطفى الكيلاني، أنمار. (2022). درجة الحاجة لإجراءات إدارية للقيادة الاستباقية للوصول إلى الريادة العالمية في جامعة الكويت، من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها.

مجلة كلية التربية (أسيوط)، 38(06)، 249-266.

العامري، نورا عبد الجليل، والبعداني، فؤاد. (2021). دور الريادة الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية لمدارس التعليم الأهلي بالجمهورية اليمنية. مجلة جامعة البidea، 3(02)، 875-903.

الهزايمة، وأحمد. (2009) الرضا الوظيفي لأعضاء الهيئة التدريسية والموظفين والإداريين في الجامعات الخاصة، مجلة علوم إنسانية، العدد 43، السنة 07، الأردن.

● ثانيا المراجع الأجنبية:

- Ali, S. B., Khan, Z. S., Shah, Z. A., & Ahmad, Muhammad A. D. (2021). Lean Accounting System: Importance and Successful Implementation. Journal of Contemporary Issues in Business and Governmentl Vol, 27(3), 2388.
- Cherrafi, A., Elfezazi, S., Chiarini, A., Mokhlis, A., & Benhida, K. (2016). The integration of lean manufacturing, Six Sigma and sustainability: A literature review and future research directions for developing a specific model. Journal of Cleaner Production, 139, 828846-.
- Chiarini, A. (2014). Sustainable manufacturing-greening processes using specific Lean Production tools: an empirical observation from European motorcycle component manufacturers. Journal of Cleaner Production, 85, 226233-.
- Davis, K. (1989). Human behavior at work: Organizational behavior. McGraw-Hill Inc.
- DeBusk, G. K. (2015). Use lean accounting to add value to the organization. Journal of Corporate Accounting & Finance, 26(4), 2935-.
- Ditkaew, K. (2022). The Effect of Lean Accounting Implementation on Organizational Performance. International Journal of Asian Business and Information Management (IJABIM), 13(1), 118-.
- Fullerton, R. R., Kennedy, F. A., & Widener, S. K. (2013). Management accounting and control practices in a lean manufacturing environment. Accounting, Organizations and Society, 38(1), 5071-.
- Fullerton, R. R., Kennedy, F. A., & Widener, S. K. (2014). Lean manufacturing and firm performance: The incremental contribution of lean management accounting practices. Journal of Operations Management, 32(78-), 414428-.

- Grasso, L. P. (2021). Materials for Teaching Lean Accounting. *Journal of Higher Education Theory & Practice*, 21(12).
- Katko, N. S. (2023). *The Lean CFO: Architect of the Lean Management Accounting System*. Productivity Press.
- Kennedy, F. A., & Widener, S. K. (2008). A control framework: Insights from evidence on lean accounting. *Management Accounting Research*, 19(4), 301-323.
- Laura, C. (2010). Lean accounting, a new global approach. *Ovidius University Annals, Economic Sciences Series*, 10(1), 15101515-.
- Maskell, B. H., & Kennedy, F. A. (2007). Why do we need lean accounting and how does it work? *Journal of Corporate Accounting & Finance*, 18(3), 5973-.
- McVay, G., Kennedy, F. (2013). *Accounting in the lean enterprise: providing simple, practical, and decision-relevant information*. CRC Press.
- Stenzel, J. (2007). *Lean Accounting: Best Practices for Sustainable Integration*. Hoboken, New Jersey, USA: John Wiley & Sons, Inc.

- Long-Run Purchasing Power Parity. *Review of International Economics*, 5(2), 195-203.
- [10] **Denbel, F. S., Ayen, Y. W., & Regasa, T. A. (2016).** The relationship between inflation, money supply and economic growth in Ethiopia: Co integration and Causality Analysis. *International Journal of Scientific and Research Publications*, 6(1), 556-565.
- [11] **Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979).** Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. *Journal of the American statistical association*, 74(366a), 427-431.
- [12] **Engle, R. F., & Granger, C. W. (1987).** Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing. *Econometrica: journal of the Econometric Society*, 251-276.
- [13] **Friedman, B. M., & Kuttner, K. N. (1992).** Money, income, prices, and interest rates. *The American Economic Review*, 472-492.
- [14] **Friedman, M. (1992)** . Quantity theory of money. In *Money* (pp. 1-40). London: Palgrave Macmillan UK.
- [15] **George, C., Suoyai, E., Tema, L., & Boloekeye, M. (2018).** Impact of money supply on some macroeconomic variables on the Nigerian economy. *Journal of business management and economic research*, 2(5), 32-46.
- [16] **Granger, C. W. (1969).** Investigating causal relations by econometric models and cross-spectral methods. *Econometrica: journal of the Econometric Society*, 424-438.
- [17] **Ifionu, E., & Akinpelumi, O. F. (2015).** Macroeconomic variables and money supply: Evidence from Nigeria. *African Research Review*, 9(4), 288-307. Jawo,
- [18] **A., Jebou, M., & Bayo, L. F. (2023).** The Relationship between Inflation, Exchange Rate, Money Supply and Economic Growth in The Gambia. *Technium Soc. Sci. J.*, 40, 213.
- [19] **Long, P. D., Hien, B. Q., & Ngoc, P. T. B. (2021).** Money supply, inflation and output: an empirically comparative analysis for Vietnam and China. *Asian Journal of Economics and Banking*.
- [20] **MOHSIN, K. (2021).** Measuring the financial and monetary impact of public expenditure and money supply on inflation in Iraq. *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT)*, 12(13), 5233-5241.
- [21] **MacKinnon, J. G. (2010).** Critical values for cointegration tests (No. 1227). Queen's Economics Department Working Paper.
- [22] **Muhammad, S. D., Wasti, S. K. A., Hussain, A., & Lal, I. (2009).** An empirical investigation between money supply government expenditure, output & prices: The Pakistan evidence. *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, (17), 60.
- [23] **Nasir, R., Waheed, R., & Nasir, W. (2021).** The Impact of Money Supply on Inflation in Pakistan. *Journal of Economics*, 2(1), 18-28.
- [24] **Niehans, J. (1987).** Classical monetary theory, new and old. *Journal of Money, Credit and Banking*, 19(4), 409-424. .
- [25] **SAATCIOGLU, C., & KORAP, L. (2008).** Long-run relations between money, prices and output: The case of turkey. *Uluslararası Yönetim İktisat ve İşletme Dergisi*, 4(7), 33-54.
- [26] **Stock, J. H., & Watson, M. W. (1993).** A simple estimator of cointegrating vectors in higher order integrated systems. *Econometrica: journal of the Econometric Society*, 783-820.

relationship between money supply and economic growth Based on these findings The following recommendations were made:

- 1- Accelerate efforts should be put in place to better the exchange rate between the Dinar and other currencies. This will help avoid the imported inflationary pressure on goods and services in the economy.
- 2- Concerted effort should be made to ensure that efforts aimed at ensuring price stability do not stifle aggregate demand and hence economic growth.
- 4- The negative effect and the existence of bi-directional causality relationship between inflation and money supply also calls the Central Bank of Libya (CBL). be committed to the mission of price stability as well as. improving the regulatory and supervisory frameworks to money supply in economy to avoid the inflationary impacts government. and should control the excessive expansion in broad money supply in Libya
- 5- To achieve the desired growth of money supply that will enhance the growth of the economy, monetary policy needs to be formulated with special consideration of the feedback effect of these key macroeconomic variables on money supply.

■ References13

- [1] **Wibowo, B. P., & Setyowati, E. (2023, February).** Analysis of Factors Affecting Interest Rates, Money Supply, Exchange Rates, Government Expenditures, Government Revenues, and Tax Revenues on Inflation 1992-2022. In *Proceeding Medan International Conference on Economic and Business* (Vol. 1, pp. 1852-1862).
- [2] **Pesaran, M. H. (2015).** Time series and panel data econometrics. Oxford University Press.
- [3] **Pesaran, M. H. (2007).** A pair-wise approach to testing for output and growth convergence. *Journal of econometrics*, 138(1), 312-355.
- [4] **Allais, M. (1966).** A restatement of the quantity theory of money. *The American economic review*, 56(5), 1123-1157.
- [5] **Batarseh, A. (2021).** The nature of the relationship between the money supply and inflation in the Jordanian economy (1980–2019). *Banks and Bank Systems*, 16(2), 38.
- [6] **Banerjee, A., Dolado, J., & Mestre, R. (1998).** Error- correction mechanism tests for cointegration in a single-equation framework. *Journal of time series analysis*, 19(3),
- [7] **Bello, M. Z., & Saulawa, M. A. (2013).** Relationship between Inflation, Money Supply, Interest Rate and Income Growth (Rgdp) in Nigeria 1980-2010. An Empirical Investigation. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 4 (8).
- [8] **Bourhrous, A. (2022).** REBUILDING LIBYA'S ECONOMY ON NEW AND SUSTAINABLE GROUNDS. Policy Brief, (137).
- [9] **Boucher Breuer, J., & Flynn Lippert, A. (1997).** Internal Relative Price Stationarity in

Granger causality (lags=2). Table 9:

Equation	Excluded	chi2	df	Prob > chi2
lnms	lngdp	8.2571	4	0.083
lnms	lnexch	22.719	4	0.000
lnms	lniflt	15.166	4	0.004
lnms	lnexpn	30.042	4	0.000
lnms	ALL	148.11	16	0.000
lngdp	lnms	8.9046	4	0.064
lngdp	lnexch	14.519	4	0.006
lngdp	lniflt	12.254	4	0.016
lngdp	lnexpn	19.768	4	0.001
lngdp	ALL	80.255	16	0.000
lnexch	lnms	9.2606	4	0.055
lnexch	lngdp	35.918	4	0.000
lnexch	lniflt	51.886	4	0.000
lnexch	lnexpn	.91825	4	0.922
lnexch	ALL	158.68	16	0.000
lniflt	lnms	19.899	4	0.001
lniflt	lngdp	10.216	4	0.037
lniflt	lnexch	14.288	4	0.006
lniflt	lnexpn	15.477	4	0.004
lniflt	ALL	88.661	16	0.000
lnexpn	lnms	23.197	4	0.000
lnexpn	lngdp	24.516	4	0.000
lnexpn	lnexch	14.8	4	0.005
lnexpn	lniflt	50.66	4	0.000
lnexpn	ALL	117.76	16	0.000

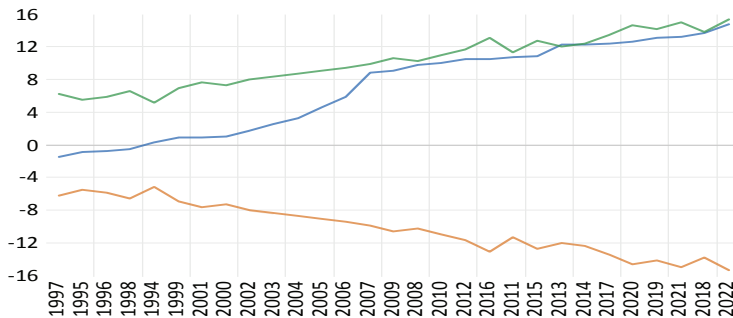
Source :Author Computation from EViews -13

12. Conclusion

This study investigated the relationship of money supply Macroeconomic Variables of Libya using annual time series data from 1990 to 2022. The ADF unit root test, ARDL test, ECM , Granger causality tests, were used in this study. The ADF test results indicate that some variables are order at the level $I(0)$ and others at the first difference $I(1)$. The ARDL test showed that Macroeconomic Variables and money supply have cointegration. and some variables have a positive or/and negative significant relationship effect in short and long-run relationship. Also, we found in our study in our study. Furthermore, the results of the granger causality test showed that the existence of bi-directional causality relationship between inflation and money supply. Also, and bi-directional causality relationship between government expenditure and money supply. In addition to that there is uni-directional causality from money supply to exchange rate. but there is no any causality

value of the LM version to the diagnostic tests of serial correlation , functional form heteroscedasticity and normality test were more than 5 % that mean indicated that the model has passed the correlation test, functional form test and the heteroscedasticity and normal distribution test , and CUSUM result was shown in the diagram Figure 2 that estimated model was stable.

Graph 2: CUSUM



Source: Author Computation from EViews 13

-Granger Causality Test Results 11

This test is based on the causal relationships between the selected variables, it allows us to indicate the variable which causes the other variable the results are given in the following table 9.

According to the results in the table 9 below. the results of the granger causality test showed that the existence of bi-directional causality relationship between inflation LNIFLT and money supply LNMS, also and bi-directional causality relationship between government expenditure LNEXPN and money supply LNMS, also and bi-directional causality relationship between government expenditure *LNEXPN* and money supply LNMS. In addition to that there is uni-directional causality from money supply LNMS to exchange rate LNEXCH. but there is no any causality relationship between money supply LNMS and economic growth LNGDP.

to present the best estimators. The test decision rule is based on significance at the 5% level or the assumption of homoscedasticity of errors accepted if the probability is greater than 5%. the homoscedasticity hypothesis is accepted, and vice versa, a according to the results obtained from table 7, the homoscedasticity hypothesis is reject, since the probability obtained is more than 5%.

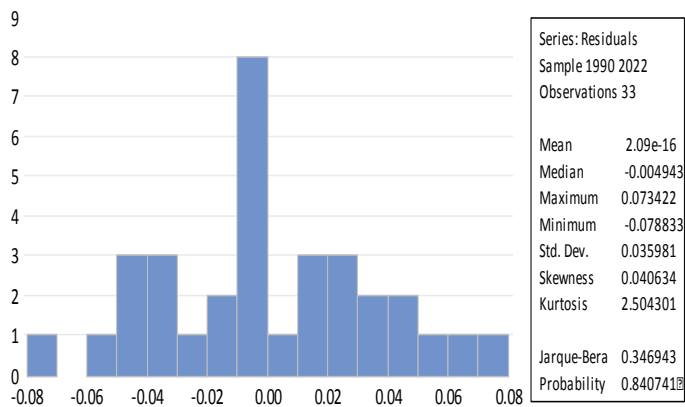
Table 7: White heteroskedasticity test

White's test for Ho: homoskedasticity			
against Ha: unrestricted heteroskedasticity			
chi2(14)	=	16.39	
Prob > chi2	=	0.2902	

Source: Author Computation from STATA16

3 - We can use three tests Jarque-Bera (J.B.) Skewness (SK) , kurtosis (KU) to check if the error terms are normally distributed, Jarque-Bera (J.B.) The null hypothesis is that the error terms are normally distributed , against the alternative hypothesis not normally distributed , from The results of the test in table 8 we can see the probabilities is greater than 0.05% , so we accept the hypothesis is terms are normally distributed , so the error terms are normally distributed .

Table 8: Testing residuials for normality



Source: Author Computation from EViews 13

4 -The tables (6 ,7, 8) show results of diagnostic tests the probability

<i>Variable</i>	<i>Coefficient</i>	<i>Std. Error</i>	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.</i>
LNEXPN	.06152213	.0195411wq	3.15	0.005
ADJJ	-.8284262	.1496554	5.57-	0.0000

Source: Author Computation from STATA-16

■ Checking the quality of the model10

For the ARDL model, 4 diagnostic tests are employed to check the problem of serial correlation, heteroscedasticity and normal distribution and the stability of model as below:

- 1- The Breusch-Godfrey LaGrange multiplier (LM) test is used to check for the problem of serial correlation, we use the (Durbin-Watson) and LM auto-correlation test consists of testing the non-auto-correlation nature of the residues. The null hypothesis is that there is no auto-correlation against the alternative hypothesis of the existence of auto-correlation, from the results of the test in table 6 we can see the probability of porb_chi2 is greater than 0.05 %, so we accept the hypothesis that there is no auto-correlation of the errors, so the errors are independent..

Table 6: {D-W and The Breusch-Godfrey LaGrange multiplier (LM)}

Number of gaps in sample: 1

Durbin-Watson d-statistic(8, 31) = 2.041431

Number of gaps in sample: 1

Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation

lags(<i>p</i>)	chi2	df	Prob > chi2
1	1.344	1	0.2464

H0: no serial correlation

Source: Author Computation from STATA16

- 2- White heteroskedasticity test is used to verify whether a problem of heteroscedasticity exists, the heterodasceticity test consists of verifying the consistency of the variance of the error over time. The series must be homoscedastic

(-.0338801) (-.0206548) respectively the signs of the coefficients were negative, a 1% increase in economic growth in current year and economic growth in the previous year will decreases money supply by about -.033880 and .0206548 respectively. But only (LNGDP -1) is statistically significant at 5%, also the coefficient of the value of (LNEXCH) is (-.0497059) it is statistically significant a 1% increase in exchange rate will decreases logarithm money supply by about- .0497059 And the coefficients of the value of the value of (LNIFLT) and the lagged value of (LNIFLT -1) are (.0061925) (.0204737-) respectively. but only (LNIFLT -1) is statistically significant. For the coefficient of the value of (LNEXPN) .06152213) and it is statistically significant at 5 % a .1% increase in public expenditures will increases logarithm money supply by about .06152213 .

According to Banerjee et al (1998), the ECM (-1) error correction coefficient is statistical significance of the ECT (-1) has probability values of (0.0000) .at the 5% significance level and it is negative (-.8284262) indicates that changes from short run to long run is corrected by about .8 percent over each about eight . at the end we can concluded from the above that there is statistically significance a short-run relationship between (LNGDP, LNEXC, LNIFLT -1, LNEXPN) and [LNMS]. and there is no relationship statistically significance in short-run between (LNGDP -1, LNIFL and (LNMS).

Tabel 5. Results of Short -Term ARDL Model Estimation

<i>Variable</i>	<i>Coefficient</i>	<i>Std. Error</i>	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.</i>
LNGDP	-.0338801	.0162489	-2.09	0.048
D1 LNGDP	0206548-	.0162489	1.27	0.217
LNEXCH	-.8497059	.0221164	-2.25	0.034
LNIFLT	.0061925	.0089715	0.69	0.497
LNIFLT D1	.0204737-	.0093246	-2.20	0.038

increase in economic growth and exchange rate will decreases money supply by about .15% , 0.59 % respectively , this may be due to the political instability in the Libyan economy.

According to Statistical theory, the F-Statistics is which statistically significant measure the on how the parameters estimation are jointly significant we found a strong statistically significance of the variables with the probability value of 0.000 as in table 4, we conclusion that variables of study inflation and public expenditures have significant relationship long-term relationship with money supply in Libyan economy. Furthermore, the R^2 value is (66. 28%). This implies that 66.28 per cent total variation in money supply was explained by the variables Independent in our study. The rest is about 33.72%. It is explained by variables that are not present in the model.

Tabel 4. Results of Long -Term ARDL Model Estimation

<i>Variable</i>	<i>Coefficient</i>	<i>Std. Error</i>	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.</i>
LNGDP	-0.031154	.0219404	-73.0	0.474
LNEXCH	-0.0599997	.0291404	-2.06	0.051
LNIFLT	0.0341885	.0100936	3.19	0.004
LNEXPN	0.071976	.0257016	2.89	0.008
c	01734239	.1217253	1.42	0.168
<i>R- squared = 66. 37.</i> <i>Adjusted R-squared= 0.62.28</i> <i>S.E. of regression = 0.051242</i> <i>F- statistic Log likelihood =61.587191(7,23) = 9.42</i> <i>prob (F-statistic) = 0.000000</i> EC = LNMS=-0.031154*LNGDP - 0.0599997*LNEXCH + 0.0341885*LNIFLT+ 0.071976*LNEXPN + 01734239 (10)				

Source: Author Computation from STATA-16

As the table 5, in the short term the coefficients of the lagged value of [LNGDP] and the coefficients of the lagged value of (LNGDP -1) are

of variables this study as in Table 4.

Table 3 : Result of ARDL Bound Test for Cointegration

Pesaran/Shin/Smith (2001) ARDL Bounds Test

H0: no levels relationship F = 7.833

t = -5.573

Critical Values (0.1-0.01), F-statistic, Case 3

	[I_0] L_1	[I_1] L_1	[I_0] L_05	[I_1] L_05	[I_0] L_025	[I_1] L_025	[I_0] L_01	[I_1] L_01
k_4	2.45	3.52	2.86	4.01	3.25	4.49	3.74	5.06
accept if F < critical value for I(0) regressors								
reject if F > critical value for I(1) regressors								

Critical Values (0.1-0.01), t-statistic, Case 3

	[I_0] L_1	[I_1] L_1	[I_0] L_05	[I_1] L_05	[I_0] L_025	[I_1] L_025	[I_0] L_01	[I_1] L_01
k_4	-2.57	-3.66	-2.86	-3.99	-3.13	-4.26	-3.43	-4.60
accept if t > critical value for I(0) regressors								
reject if t < critical value for I(1) regressors								

k: # of non-deterministic regressors in long-run relationship

Critical values from Pesaran/Shin/Smith (2001)

Source: Author: Computation from STATA16

9-3-1 Estimating model parameters long and short-term and error correction parameter

After finding the cointegration between the variables study, the next step is to find out the long and short-term relationship between variables of this study as the equation no (10) and table 4 show results was revealed the long-run of the variables coefficients based to the (ARDL). (LNGDP, LNEXCH, LNIFLT, LNEXPN), (-0.031154, -0.0599997, 0.0341885, .074362). The coefficients of (LNIFLT, LNEXPN) are significant statistically at 5 per cent significance level as the probability values of is (P = 0.004, 0.008 < P=0.05) respectively, the sign of the coefficients was positive as expected Accordingly, increase in inflation and public expenditures a 1% will increases money supply by about 0.31% and 0.072 % respectively .But the (LNGDP, and LNEXCH) insignificant coefficients statistically at 5 per cent significance level as the probability values of is (P=0.05< 0.474, 0.051) respectively, the sign of the coefficients was negative as not expected accordingly, a 1%

difference. to specify is there any long or short-term relationship between (LNMS, LNGDP, LNXCH, LNIFLT, LNEXP) , or not ? existing in our study , we use the suitable and most effective and suitable test, which is the ARDL (bound test) and we will determine the cointegration between them. But before this step, one must determine the number of delays existing in this estimate for each variable to accomplish this, we will apply method, and matrix list e(lags).

The results of the lag order selection criteria in table 2 show that the number of delays chosen is equal to lags 1 to ARDL model. Therefore, and at this moment, the number of delays existing to estimate the relationship between study variables as in table 2 (1 1 0 1 0) as follows:

Table 2: Numbers lags of ARDL model

e(lags)[1,5]					
r1	lnms	lngdp	lnexch	lniflt	lnexpn
	1	1	0	1	0

now we are ready to process and estimate cointegration for the previous variables existing in our study using Bound test.

9-3 Analysis Cointegration test:

The F-statistical estimation from the ARDL (1 1 0 1 0) model, shows the values of the lower critical bound I (0), and of the upper critical bound I(1) are in table 3. we can summarize that If we compare the F-statistics value (7.833) with the upper critical bound value I (1) at the significance level of 10 %, 5%, 2.5 %, 1 %, (3.52), (4.01), (4.49), (5.06) respectively, then the F-statistic value is larger than the upper critical bound I(1) value at the previous significance levels . Also If we compare the T-statistics value (5.573) with the upper critical bound value I (1) at the significance level of 10 % , 5% , 2.5 % , 1 % , (-3.66) , (-3.99) , (-4.26) , (- 4.60) respectively , then the T-statistic value is larger than the upper critical bound I(1) value at the previous significance levels Thus the null hypothesis stating that no cointegration are rejected . In the other words, there is cointegration between variables of this study. Since the co-integration result in table 3 suggests a long run relationship among these variables. So, we can estimate now the long and short run relationship coefficients

causal relationship between the variables. Granger (1969). For the stability test of estimates, we will use the CUSUM and CUSUMSQ tests in this study. In addition to these tests, other tests are also used such as the Lagrange multiplier (LM) test for serial correlation, the Ramsey reset test for functional form misspecification, the Jarque-Berra test for normality and the test for heteroskedasticity.

9 - Empirical analysis and discussion of results

9-1 Dickey Fuller Test Results

The Augmented Dickey Fuller is necessary when dealing with time series data to check if the variables of interest follow a unit root process. To ascertain this, Augmented Dickey Fuller was used since from literature is the most commonly used test for stationarity. Thus, the results of the unit root as seen table 1 below reveals that, LNGDP is non-stationary at level using 5% significant level while all the other variables are stationary at that level but after taking the first difference, they become stationary. Therefore, LNGDP is the only I (0) series and all other variables such as LNMS, LNEXCH, LNINFT and LNEXPN are I (1) series. This indicates that, we are having both I (0) and I (1) series in our model. This qualifies us to use the Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL).

Table 1: Results of (ADF) Dickey Fuller test for level and first differences

Variable	P-value at Level	P-value at 5th Difference	Remark
LNMS	0.0831	0.0000	I(1)
LNGDP	0.0002	—	I(0)
LNEXCH	0.5814	0.0000	I(1)
LNINFT	0.0549	0.0000	I(1)
LNEXPN	0.5814	0.0000	I(1)

Source: Author Computation from STATA16

9-2 ARDL Optimum lags

As soon as the order of integration of the studied variables is in level and first

(ECM), will be found with the help of the following equation:

$$Y_t = \delta_0 + \sum_{i=0}^p \delta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^q \delta_{2i} \Delta X_{t-i} + \lambda ECM_{t-1} + \omega_t \dots\dots\dots(7)$$

In Equation 6, the error correction term is (ECMt₋₁) coefficient (λ) It is known as the error correction coefficient or correction rate parameter. Although this coefficient gives the speed at which short-term imbalances reach long-term balance, the coefficient is expected to have a negative sign and be statistically significant.

5 - Optimum lag

Before proceeding with ARDL, it is important to select the appropriate delay length of the variables. The maximum delay length m is determined with the help of information criteria such as Akaike (AIC), Schwarz (SIC) and Hannan Quinn (HQ). The delay length that gives the minimum information criterion value is selected as the maximum delay length. However, care should be taken to ensure that there is no autocorrelation problem in the model obtained with the selected lag length.

6 - Granger causality test⁸

The Granger bivariate causality test is carried out with the help of the following models (Granger, C. W. (1969)

$$LY = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{t-1} + e \dots\dots\dots(8)$$

$$LX = a_0 + a_1 X_{t-1} + a_2 Y_{t-1} + \mu \dots\dots\dots(9)$$

To determine if there is a causality relationship between the series, we will use the causality test of Granger at this stage of the study, we will be examined whether 's are equal to zero as a group. If the coefficients are found to be different from zero at a certain significance level, we will decide that there is a causality relationship from to equation 8. Similarly, if the 's in equation 9 are found to be different from zero at a certain significance level we will decide that there is a causal relationship from to. If (both) are different from zero, they both affect each other. In this case, we can decide that there is a two-way causality relationship between the variables. If both parameters are equal to zero, we will decide that there is no

Kinnon (1990). The t table value is compared to the calculated tau statistic. According to the left tail test, the appropriate hypothesis is rejected.

4 - Cointegration and estimation techniques

There are many methods of cointegration. Engle and Granger (1987) were the first to formalize the idea of cointegration. The use of these methods relies on order, zero-order integrated I (0), one-order integration I (1), or fractionally. Since the study used data from the 1990-2022 period (32 years) and the series are not very long, the ARDL method was preferred over other cointegration methods to test the long-term balance relationship between the series. We will estimate, if the dependent variable in the models is shown as Y_t and the independent variable is X_t for ease of understanding the ARDL procedure, Pesaran, et al. (1995) proposed ARDL equations with constant term, constant term and trend will be as follows:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^m \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^m \beta_{2i} \Delta X_{t-i} + \beta_3 Y_{t-1} + \beta_4 X_{t-1} + v_t \quad \dots\dots\dots (4)$$

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \sum_{i=1}^m \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^m \beta_{2i} \Delta X_{t-i} + \beta_3 Y_{t-1} + \beta_4 X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (5)$$

we will existence of a long-term equilibrium relationship between variables is tested with the bounds test. In the bounds test, the null hypothesis $H_0: \beta_3 = \beta_4 = 0$, implies that there is no long-run relationship in equation 4 or equation 5, we will test against the alternative hypothesis $H_1: \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0$. The F test statistics used are from Pesaran, M. H. (2015). suggested, the null hypothesis will be rejected and it will be concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the variables. F statistics suggested, the null hypothesis will be accepted if the lower critical value is less than I (0). If the test statistic is between the critical values of I(0) and I(1), long-term equilibrium When a long-term cointegration relationship is found between the series as a result of the bounds test, the long-term ARDL model will be as follows:

$$Y_t = \beta_0 + \sum_{i=0}^p \beta_{1i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_{2i} X_{t-i} + \pi_t \quad \dots\dots\dots (6)$$

Finally, the short-term equation, also known as the error correction model

Where:

LNMS = Natural Logarithm Money Suppl

LN GDP = Natural Logarithm Gross Domestic Product

LN EXCH = Natural Logarithm Exchange Rate

LN INF = Natural Logarithm Inflation

LN EXPN = Natural Logarithm Government Expenditure

$\beta_0 = \text{constant}$ $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ = explanatory variables coefficients μ_i = the error item for each estimation.

8-3 Stationarity Test

8-3-1 Dickey Fuller Unit Root Test:

Dickey Fuller (DF) Unit Root Test, developed by Dickey and Fuller in 1979, forms the basis of unit root tests developed to test the stationarity of time series. Dickey and Fuller (1979) consists of T observations and observation values are Y_1 He showed the Y_t time series in the form of $Y_2, Y_3, \dots, Y_t$ as an autoregressive process as follows:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + e_t \quad t = 1, 2, 3, \dots$$

If $|\rho| = 1$, the time series is not stationary. Thus, the variance of Y_t is σ^2 . If $\rho > 1$, such a time series is called a “random walk”. $|\rho|$ A time series with > 1 is non-stationary and the variance of this series increases as t increases. If $|\rho| < 1$, the time series Y_t is stationary.

Dickey and Fuller's 3 different model types and test statistics are expressed as follows: Model a: $Y_t = \rho Y_{t-1} + e_t \quad t = 1, 2, \dots$

Model b: $Y_t = \mu + \rho Y_{t-1} + e_t \quad t = 1, 2, \dots$

Model c: $Y_t = \mu + \beta t + \rho Y_{t-1} + e_t \quad t = 1, 2, \dots$

Dickey and Fuller (1979) produced test statistics as $\tau, \tau_\mu, \tau_\tau$ for each model, respectively, since the traditional t-distribution cannot be used in these models. .

The critical values of the τ statistic, which does not fit the t-distribution in large samples, tabulated by Dickey and Fuller, were rearranged by Mac

The paper of Bello, M. Z., & Saulawa, M. A. (2013). attempted to examine the relationship between money supply, interest rate, income growth and inflation rate in Nigeria over the period 1980-2010. The paper used a cointegration method, VAR, and the Granger causality test to examine the relationship between variables. Based on this approach, the paper found that there is no long-term relationship between the variables and the Granger causality test shows a bidirectional relationship between the money supply and inflation, income growth and inflation, and the rate of interest. interest and inflation. The Granger causality test also revealed that the money supply, interest rate, and income growth cause inflation. Based on these findings, this study recommends proper control and management of the money supply, the interest rate, and the inflation rate.

■ Methodology⁸

8-1 Variables and data sources

The main objective of this paper is to estimate relationship between money supply (MS), (GDP) Gross Domestic Product (GDP) As an indicator of economic growth , Inflation(INF) and Exchange rate(EXCH) , with respect to the Libyan economy for the period of 1990 and 2022 . The sources of data for this study were mainly from National Bureau of Statistics, Central Bank of Libya statistical Bulletin and World Bank Data Base. In the study, we will employ the cointegration and the causality test. to estimate a cointegration relationship between long-term variables and a causal relationship between previous variables in this study the model can be formulation as:

8-2 Functional Linear Model

The functional linear form of the model is as follows:

$$MS = f(GDP, EXCH, INF, EXPN) \dots\dots\dots (1)$$

Transforming equation 1 to equation 2 as:

$$LNMS = \beta_0 + \beta_1 LNGDP + \beta_2 tLNEXCH + \beta_3 LNINF + \beta_4 LN EXPN \dots\dots\dots (2)$$

Econometric Linear Model:

$$LNMS = \beta_0 + \beta_1 LNGDP + \beta_2 tLNEXCH + \beta_3 t LNINF + \beta_4 t LN EXPN + \mu_i \dots\dots (3)$$

has a positive and significant impact on inflation and real gross domestic product; by contrast, the ample money supply does not have a significant impact on inflation and real gross domestic product. Empirical evidence also showed that the exchange rate has a negligible impact on inflation and real gross domestic product. The inflation rate, on the other hand, has an inverse and statistically insignificant impact on the real gross domestic product in Nigeria. *Ceteris Paribus*, the results suggest that economic growth and inflation are a function of the money supply and the exchange rate in Nigeria .

The study by Denbel, F. S., Ayen, Y. W., & Regasa, T. A. (2016). has examined the causal relationship between inflation and money supply and between inflation and economic growth in Ethiopia for the period 1970/71-2010/11. The Johansen cointegration test indicates the presence of a cointegration vector and the VECM shows the existence of long-term bidirectional causality between inflation and the money supply and unidirectional causality from economic growth to inflation. In the short run, a one-way causality was found from money supply and economic growth to inflation. Therefore, based on the results of the study. the study recommends that monetary policy be planned to maintain price stability by controlling the growth of money supply in the economy.

The main objective of the article by Muhammad, S. D., Wasti, S. K. A., Hussain, A. and Lal, I. (2009) is to find out the long-term relationship between the money supply, inflation, government spending and economic growth in the Pakistan case. has used the Johnson cointegration test to discover long-term association and the Granger causality test to discover two-sided and one-sided causation. Using selected annual data from 1977 to 2007, the results show that government spending and inflation are negatively related to long-term economic growth, while the money supply has a positive impact on long-term economic growth. The reason behind the negative association between public spending, inflation, and economic growth is that most public spending is not for development and inflation is due to adverse supply.

because the influence is significantly negative. The influence of DLNGDP inaction is negative, both DLNGDP_1 and DLNGDP_2. It gives an indication that economic growth is more determined by economic growth in the past.

The study by Mohsin, K. (2021) sought to clarify and measure the relationship between public spending and the money supply as explanatory variables on inflation expressed in the general price level (as a dependent variable) in the Iraqi economy during the period 2005 -2019. was based on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to measure the relationship between the study variables, using annual data, applied the Integration Analysis for Common and Model Stability to estimate the short- and long-term parameters of the model. there is a positive relationship between government spending, the general price level, the money supply, and the general price level.

The paper by Jawo, A., Jebou, M. and Bayo, L. F. (2023) adopted the ARDL model to examine whether the real effective exchange rate, economic growth and money supply cause inflation in The Gambia over the 1985 period to 2021. The finding revealed that all of our variables cause inflation positively and negatively in the long and short run, respectively, at a significant 1% level, except for the real effective exchange rate and money supply, which is significant at the 5% level. % long-term. The recursive cumulative sum showed that the relationship was stable and the squared recursive cumulative sum reveals instability in the relationship of our dependent and independent variables that could be the result of an exogenous shock on output.

The study by George, C., Suoyai, E., Tema, L. and Boloekeye, M. (2018). set out to investigate the impact of money supply on macroeconomic variables in Nigeria from 1985 to 2016. The specific objectives of the paper were to determine the impact of money supply, inflation rate and exchange rate on real gross domestic product, on the one hand, and Tight Money Supply, Wide Money Supply, and the Consumer Price Index Exchange Rate in Nigeria. The ordinary least squares technique was used to determine the magnitude and direction of the variables in the models. It showed that the tight money supply

The study of Batarseh, A. (2021). aimed to investigate the relationship between the money supply and inflation in the Jordanian economy during the period of 1980–2019. The methodology of econometric analysis of time series was used through the following tests: Augmented Dickey-Fuller (ADF) test – to test the stability of the study variables, Johansen’s Cointegration Approach – to determine the long-term equilibrium relationship between the study variables, and the Granger Causality Test – to determine the direction of the causal relationship if it exists in the short term. The Cointegration test results indicated that there was no link between the money supply and inflation in the long term. Finally, the results of Granger Causality presented a unidirectional causality running from the money supply to inflation in the short term, meaning that money supply causes inflation, not vice versa; this means that the money supply can explain the changes that occur in the consumer price index in the Jordanian economy.

The study by Long, P. D., Hien, B. Q. & Ngoc, P. T. B. (2021). focused on analyzing the relationship between the money supply, inflation, and production in Vietnam and China. Using the error correction model and vector autoregression model (ECM and VAR) and canonical cointegration regression, the study findings indicated the difference in the estimated coefficients between the two countries with different economic scales. While inflation in Vietnam is strongly influenced by expected inflation and output growth, inflation in China is strongly influenced by money supply growth and output growth.

This study by Nasir, R., Waheed, R., & Nasir, W. (2021). The objective was to analyze the influence of the Monetary Supply, Inflation and the Exchange Rate on economic growth, using Ordinary Least Squares and Vector Autoregressive analysis methods. The results of the multiple regression tests of the Ordinary Least Squares method indicated that the impact of the CPI and ER in the short term (Lag_1) is significantly positive on the changes in economic growth (DLNGDP). But in the long term (Lag_2) it weakens

a more rapid expansion in the quantity of money. than in the actual output. According to them, the money is used to buy not only the final product but also intermediate products Therefore, the Monetarists hold that monetary policy is a more powerful instrument than fiscal policy in economic stabilization. They suggest a one-way causation that goes from money to income to prices without any feedback. They suggest a one-way causation that goes from money to income to prices without any feedback. The conclusion monetarists reach is that changes in most macroeconomic variables as income and prices in an economy are mainly due to changes in the quantity of money. The expansion or contraction of monetary policy dictates the growth of investment and output in any economy. Therefore, the usual motto of the monetarist school of thought is that money matters. They argued that changes in the amount of money in circulation is an important determinant of other economic indices. In other words, changes in the size of the money supply have a number of implications for macroeconomic variables.

Although economic theories that were referred to above suggests the relationships between some macroeconomic variables and Money Supply which these might influence each other, the topic has been the subject of considerable debate. Over the years, a number of approaches have been developed that allow us to further explore the causality underlying the connection between these variables.

7- Literature review

Although there is disagreement among economists about the roles of macroeconomic variables and Money Supply, as well as their interrelationship, these variables are considered important, and a large body of literature in economics deals with these macroeconomic variables in particular, the causal relationships between macroeconomic variables and money supply, have been an active area of research in economics. A good number of empirical studies have been carried out both internationally and nationally on those links, the following many studies. The most important of these studies are the following have been carried out.

model uses a production function approach to measure the role of money. Production in this model is a function of the capital stock, labor force, and technology.

In classical monetary theory, changes in the money supply do not affect other real values. variable such as employment and economic growth because the classical economy is always in the equilibrium of full employment and only the real factor of production such as technology Niehans, J. (1987), Monetarists believe that the money supply has a lagging effect. They argue that it takes 6 months to 2 years to show its full effect on the economy. Thus, they suggest the principle of the role of constant money supply growth, which means that the central bank should increase the money supply at a constant rate, which is consistent with GDP growth, inflation, and other macroeconomic variables Wibowo, B. P., & Setyowati, E. (2023).

Neoclassical economists examine the role of money supply in economic activity argues that change in the money supply leads to change in these macroeconomic variables, as the price level, output, expenditures, exchange rate, and employment; money has a neutral role in the economy. Keynes also disagrees with the older monetary theorists in their conclusion that there is a direct and proportional relationship between the money supply and prices. He made it clear that the effect of the change in the money supply on prices is indirect and not proportional, and changes in the money supply affect only the absolute price level but have no impact on the relative price level. Keynes believes that as long as there is unemployment, production will change in the same proportion as the quantity of money and there will be no change in prices; and when there is full employment, prices will change in the same proportion as the quantity of money (Paul, 2015). In opposition to the Keynesian approach, the monetarist thought affirms that Monetarists hold that money plays an active role leading to changes in income and prices. However, modern quantity theorists led by Friedman and Kuttner (1992), hold that inflation is always and everywhere a monetary phenomenon, arising from

6- Theoretical Review

This section discusses different theoretical approaches to the relationship between macroeconomic variables. There are several theoretical thoughts related to the money supply, inflation, exchange rate, government spending economic growth, and so on according Classical Monetary Theory, monetarism theory, Neoclassical theory.

Over the years, theories on the nexus between monetary policy (Money Supply) and most macroeconomic variables have flourished, giving rise to differing Opinions lines of opinion among different schools of thought. This was based on the fact that a high rate of economic growth capable of translating into economic development required an appropriate mix of monetary policy variables, therefore this has generated a lot of attention among various schools of thought ranging from classical to neoclassical , Keynesian to neo-Keynesian , et about the impact of the money supply on some macroeconomic variables date back to classical and Keynesian monetary theory, which is also known as the quantity theory of money Allais, M. (1966).

Classical monetary theory is not the contribution of a single economist, rather it is the combined idea of classical economists, namely Adam Smith, David Ricardo, Fisher and Say. They assume the classical quantity theory of money of money associated the money supply is exogenously determined, so that the causation between money supply and price is only in one direction. This theory believes that the real variables of the economy do not depend on the amount of money in circulation. Therefore, money plays no role in determining the output, employment, and income of an economy. This implies that the quantity of money is the main determinant of the price level. Any change in the quantity of money produces an exactly proportional change in the price level, therefore, an increase in the mobilization of savings increases capital, per capita and therefore production and income in the economy. Therefore, the Solow model says that money It is not relevant in economic growth because production does not depend on monetary growth. The Solow

- 1 - Determine the relationship of selected macroeconomic variables in Libya economy.
- 2 - Determine the direction of relationship between selected macroeconomic variables in Libya economy.
- 3 - the recommendations, based on the findings, are expected to help the government find a lasting solution to the problem of controlling inflation in Libya economy,
- 4 - would provide a reference material for other researchers who might be interested in conducting research in similar or related areas of study.

■ Hypothesis of the study 4

The major hypothesis of this paper Is there any short- and / or long-term relationship between selected macroeconomic variables, in the study and money supply in Libya economy, so the study is guided by the following hypotheses using **H₀** (null hypothesis):

H_{0₁}: There is no cointegration relationship between selected macroeconomic variables in study.

H_{0₂}: There is no significant relationship short- and long-term relationship between selected macroeconomic variables and money supply in Libyan economy.

H_{0₃}: There is no any causality relationship between selected macroeconomic variables and money supply in Libyan economy.

■ The importance of study 5

A clear understanding of the relationship between these selected macroeconomic variables is of crucial importance, particularly for policymakers, to ensure that effective macroeconomic stabilization policies can be effectively designed and implemented in Libyan economy.

The present paper has been discussed in 4 sections. In section 1 general framework. In section 2 literature review has been presented, section 3 deals with database and research methodology, major findings from the study and discuss it are presented in section 4.

exacerbating the rigidity of supply and production. The CBL's guidelines on purchasing foreign currency are often cumbersome, causing some frustrated potential currency users to patronize the parallel market, causing leakage which consequently reflects on the inflation rate by raising it and continue with a weak exchange rate for the nation., this and others constitute a problem for the monetary base and a gap between the macroeconomic variables and the level of money supply in the nation.

■ Problem of the study2

This relationship has been extensively investigated in both the theoretical and empirical literature by researchers in developed and developing countries over different periods times and provided conflicting evidence on this topic, see for example:

Friedman and Kuttner (1992), Stock and Watson (1993), Boucher and Flynn (1997), Herwartz and Reimers (2006), Saatcioglu and Korap (2008). To the best of our knowledge, there has been little empirical analysis of the long and short-run relationship between the important macroeconomic variables, as real Gross Domestic Product (GDP), money supply (MS), expenditures (EXPEN) , exchange rate (EXCHN), and the inflation (INFL), in the context of the Libyan . To understand the relationship between aforementioned Macroeconomic variables, researchers have worked hard to understand the relationship. However, the existing empirical literature is far from reaching a conclusive agreement on the precise relationship between those Macroeconomic variables. Also, there is also controversy about the direction of causality between that Macroeconomic variables despite the strong positive and / or negative correlation between them. This paper try seeks to fill this gap by modern econometrics, additional empirical evidence on the ongoing debate about the examining type and direction of the relationship causality between study variables in Libya in the short and long-run in Libya, over the period 1990 –2022.

■ Objective of the paper3

The main objective of this paper to study the relationship of selected variables and money supply in Libya. This work is specifically aimed at achieving the following objectives:

■ Introduction 1

An important the issues for policy makers and economists is the special role of the money supply in any economy, due to its large role and because a change in its quantity can have a significant positively and /or negative effect on the main macroeconomic indicators example economic growth, inflation, unemployment, exchange rates (Ifionu, E., & Akinpelumi, O. F. (2015). So, the link between the aggregate money supply, and Macroeconomic variables has sparked a great academic debate in the field of economics and finance. The money supply is a highly sensitive variable the size and velocity of it .it determine the pace of any economic activity. In addition to being a powerful instrument of monetary policy, its expansion or contraction dictates the growth of investment and output in any economy. Therefore, the usual motto of the monetarist school of thought is that the money supply matters to any developing or developed economy economic. The Libyan economy is beset by several challenges. as an increase in general price levels and the civil war which that lead to important economic distortions, as a consequence, wage increases and excessive public spending.

In fact, the existence and persistence of some economic problems and political instability in the Libyan economy usually requires studying the nature of the relationship between the previous macroeconomic variables. It should be noted that the oil production and export stopped due to the closure of oil fields during the civil war damaged the level of economic production and has caused economic rigidity, the irregular increase in the inflation rate and the decrease in the economy's production (GDP) has caused an imbalance in the base monetary, of the Libyan economy, Bourhrous, A. (2022).Also, the economy was characterized by structural rigidities and bottlenecks most of our exports and imports are characterized by inelasticity on the demand side or both. The Libyan economy relies heavily on imports, so the pressure on the demand for foreign exchange will inevitably create an alternative market and therefore different rates. and revenues are barely repatriated to the country,

العلاقة بين المعروض النقدي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2022)

■ د. المشاط الصدق علي عبود *

● تاريخ استلام البحث 2025/03/ 12 ● تاريخ قبول البحث 2025/05/26م

■ ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المعروض النقدي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (التضخم، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف، والنمو الاقتصادي) في ليبيا من عام 1990 إلى عام 2022. ولتحقيق هذا الهدف أعلاه، استخدمت الدراسة اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ونموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL)، واختبار الحدود "لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المذكورة أعلاه والعلاقة بينها في المدى الطويل والقصير، واختبار السببية جرينجر وتقدير المعادلات ذات الصلة. وأظهرت نتائج الاختبارات وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المستقلة في النموذج والمعرض النقدي. ومعامل لوغاريتم التضخم (LNIFLT) ولوغاريتم الإنفاق الحكومي (LNEXPN) لهما تأثير إيجابي معنوي على المعرض النقدي في المدى الطويل، ولكن معاملات المتغيرات الأخرى ولوغاريتم النمو الاقتصادي ($GDP-1$) ولوغاريتم وسعر الصرف (LNEXCH) ليس لها تأثير إيجابي معنوي على المعرض النقدي في المدى الطويل. بينما في المدى القصير فإن معامل النمو الاقتصادي المتأخر ($GDP-1$) و لوغاريتم التضخم المتأخر ($LNIFLT-1$) و لوغاريتم سعر الصرف (LNEXCH) ولوغاريتم الإنفاق الحكومي (LNEXPN) لها تأثير معنوي على المعرض النقدي في المدى القصير. مع سرعة التعديل سريعة من المدى القصير إلى المدى الطويل والتي تزيد قليلاً عن -82. ٪. علاوة على ذلك، أظهرت نتائج اختبار السببية غرانجر وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التضخم والمعرض النقدي. أيضاً، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي والمعرض النقدي. بالإضافة إلى ذلك هناك سببية أحادية الاتجاه من المعرض النقدي إلى سعر الصرف. ولكن لا توجد أي علاقة سببية بين المعرض النقدي والنمو الاقتصادي الكلمات المفتاحية: المعرض النقدي، المتغيرات الاقتصادية الكلية، الانحدار الذاتي ذو التأخير الموزع (ARDL)، اختبار السببية لجرانجر.

Relationship Between Money Supply and Some Macroeconomic Variables in The Libyan Economy During Period (1990- 2022)

■ Dr: Elmashat Essadq Ali Aboud *

● Received: 12/03/2025

● Accepted: 26/05/2025

■ ABSTRACT

● DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.16907374>

This study objective to examine the relationship between money supply and some macroeconomic variables (inflation, government expenditure, exchange rate, and economic growth) in Libya from 1990 to 2022. To achieve that above objective, the study employs the Augmented Dickey Fuller (ADF) and Autoregressive Distributed Lag (ARDL), Bounds Testing Approach” for “Co-integration were applied to study the cointegration among, the above-mentioned variables, Granger causality test and error correction mechanism to estimation of the relevant equations. The results of the cointegration tests showed that there is a long-run relationship among the macroeconomic variables in the model and money supply. And the coefficient of the the inflation (LNIFLT) and coefficient of the government expenditure (NEXPN) have positive significant effect on money supply in long--run , But the other variables coefficients (economic growth and exchange rate) have not positive significant effect on money supply in long--run . While in short run the coefficient of the lagged economic growth (GDP-1), lagged inflation (LNIFLT-1) and exchange rate (LNEXCH), government expenditure (LNEXPN) have significant effect on money supply in short--run . With the speed of adjustment is fast from short-run to long-run which slightly more than -.82 %. Furthermore, the results of the granger causality test showed that the existence of bi-directional causality relationship between inflation and money supply. Also, and bi-directional causality relationship between government expenditure and money supply. In addition to that there is uni-directional causality from money supply to exchange rate. but there is no any causality relationship between money supply and economic growth.

● **KEY WORDS:** Money supply, Macroeconomic Variables, Autoregressive Distributed Lag (ARDL), Granger Causality Test

* Associate Professor Gharyan University Faculty of Accounting E-mail: doaa1792005@gmail.com

- Uyar, A., & Gungormus, A. H. (2011). Professional knowledge and skills required for accounting majors who intend to become auditors: Perceptions of external auditors. *Business and Economics Research Journal*, 2(3), 33-49.
- Wells, P. Gerbic, P. Kranenburg, I. Bygrave, J. (2009). Professional Skills and Capabilities of Accounting Graduates: The New Zealand Expectation Gap? *Accounting Education*. Volume 18 No 4.
- Zuregigat, Q. M. (2017). Accounting Graduates Skills and Employers' Needs: The Saudi Case. *Jordan Journal of Business Administration*, Volume 11, No. 1, 2015.

- Tunisia. International Journal of Business and Management.
- Lander, G.H., & Reinstein, A.R. (1987). Identifying a common body of knowledge for management accounting. *Issues in Accounting Education*, Fall, 264-280.
- Lange, P.D., Jackling, B., & Gut, A.- M (2006). Accounting graduates' perceptions of skills emphasis in undergraduate courses: An investigation from two Victorian universities. *Accounting and Finance*, 46, 365-386
- Maali, B. and Al-Attar, A. (2020). Accounting Curricula in Universities and Market Needs: The Jordanian Case. *SAGE Open*, January – March 1 -12.
- Maskall, B. & Baggaley, B. (2000). The future of management accounting. *Journal of Cost Management* 14, (5), 24-27.
- Mladenovic, R. (2000). An investigation into the ways of challenging introductory accounting students' negative perceptions of accounting. *Accounting Education: an International Journal*, 9(2):135-155.
- Musbah, A, Y. (2021). The knowledge and skills which are needed for accounting graduates: An exploratory study of accounting academics, who are practicing accounting profession. The international conference of quality assurance of higher education institutions. ICQAHE2021, 119-130.
- Myers, Randy. (2005). Accounting Education Changes Course. *Journal of Accountancy*; American Institute of Certified Public Accountants. New York, fourth edition, volume 200.108-113.
- Noor Azizi Ismail, Faisol Elham, Kamarul Bahrain Abdul Manaf, & Rosmawati Mamat. (2001). The importance of non-technical skills in accounting graduates. *Akauntan Nasional*, 22-27.
- Robinson, M.A. & Barrett, M.E. (1988). The content of management accounting curricula. *The Accounting Educators Journal*, Spring, 49-60.
- Sithole, T, M, S. (2015). quality in accounting graduates: Employers expectations of the graduate skills in the Bachelor of Accounting degree. *European Scientific Journal* August 2015 edition vol.11, No.22, 165 – 180.
- Thottoli, M.M. (2020), "Impact of accounting software among SMEs accountants in Oman: financial markets", *Institutions and Risks*, Vol. 4 No. 2, pp. 25-33.

- at the Libyan Higher Education Institutes: "Field Study on Lectures of Accounting Departments". Proceedings of the First Scientific Conference of Business Environment in Libya, Ajabiya, Libya.
- Birnberg, J.G. (2000). The role of behavioural research in management accounting in the 21st century. *Issues in Accounting Education*, 15, (4), 713-728.
- Boer, G.B. (2000). Management accounting education: Yesterday, today, and tomorrow. *Issues in Accounting Education*, 15, (2), 313-333.
- Brewer, P.C. (2000). An approach to organising a management accounting curriculum. *Issues in Accounting Education*. *Issues in Accounting Education*, 15, (2), 211-235.
- Bright, J., Davies, R.E., Downes, C.A., & Sweeting, R.C. (1992). The deployment of costing techniques and practices: a UK study. *Management Accounting Research* 3, 201-211
- Bui, B., & Porter, B. (2010). The expectation-performance gap in accounting education: An exploratory study. *Accounting Education: An International Journal*, 19(1-2), 23-50
- Chenhall, R.H. & Langfield-Smith, K. (1998). Adoption and benefits of management accounting practices: an Australian study. *Management Accounting Research*, 9, 1-19.
- Cohen, S.; Venieris, G.; Kaimenaki, E. (2005), "ABC: adopters, supporters, deniers and unawares", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 20, No. 9, pp. 981- 1000.
- Dugdale, D. (1993). Theory and practice: The views of CIMA members and students. *Management Accounting – London*.
- Dyer, J.L. (1999). Accounting education on the threshold of a new century. *The Government Accountants Journal* 48, (4), 40-47.
- Howcroft, D. (2017). Graduates' vocational skills for the management accountancy profession: Exploring the accounting education expectation-performance gap. *Accounting Education*, 26(5-6), 459-481.
- Kavanagh, M. H., & Drennan, L. (2008). What skills and attributes does an accounting graduate need? Evidence from student perceptions and employer expectations. *Accounting & Finance*, 48(2), 279-300.
- Klibi, M. F., & Oussii, A. A. (2013). Skills and attributes needed for success in accounting career: Do employers' expectations fit with students' perceptions? Evidence from

- Alarbi, A, and Abufares, R. (2006). The skills that must be available in Libyan accountants. The first national conference about accounting, Almahari Hotel, Tripoli, Libya, 12/6/2006.
- Alazawi, N, S. Alankaby, A, T. and. Mohammed, S, J. (2018). Developing accounting education output in line with job market needs, and through the adoption of International Accounting Education Standards. University of Karbala.
- Adler, R., Everett, A.M. & Waldron, M. (2000). Advanced management accounting techniques in manufacturing: Utilisation, benefits, and barriers to implementation. *Accounting Forum*, 24, (2), 131-150.
- Albrecht, W.S. & Sack, R.J. (2000). Accounting education: Charting the course through a perilous future. American Accounting Association. *Accounting Education Series*, vol. 16.
- Almagori, N, M. (2008). Bridging the gap between accounting education and the requirements of the profession: A study in the Libyan environment. Bachelor working paper. University of the 7th of April, Libya.
- Arquero Montaña, J. L., Donoso Anes, J. A., Hassall, T., & Joyce, J. (2001). Vocational skills in the accounting profile: The Chartered Institute of Management Accountants (CIMA) employers' opinion. *Accounting Education*, 10(3), 299-313.
- Aryanti, C. and. Adhariani, D. (2020). Students' Perceptions and Expectation Gap on the Skills and Knowledge of Accounting Graduates. *Journal of Asian Finance, Economics and Business* Vol 7 No 9, 649–657.
- Askarany, D.; Yazdifar, H. (2007), "Why ABC is not widely implemented?", *International Journal of Business Research*, Vol. VII, No.1, pp. 93-98.
- Bjornenak, T.; Falconer, M. (2002), "The development of activity-based costing journal literature, 1987-2000", *The European Accounting Review*, Vol. 11, No. 3, pp. 481-508.
- Bakar, M. Z. A., & Bakar, S. A. (2020). Prudent Financial Management Practices among Malaysian Youth: The Moderating Roles of Financial Education. *Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 7(6), 525-535.
- Belkheir, Elaurfy, and Mansour Yousf, (2019). The Reality of Accounting Education

towards accounting topics, skills and knowledge that accounting students and accountants believe are important for them. The findings of the study revealed real differences between accounting students and accountants' perceptions as to what is important in accounting education. The findings of the study also demonstrated that accountants placed an emphasis on learning traditional accounting topics while accounting students placed an emphasis on learning contemporary accounting topics. Moreover, the findings revealed that both groups were not in agreement on the importance of accounting topics, skills and knowledge in accounting education and real differences existed between the perceptions of accounting students and accountants towards the importance of accounting topics, skills and knowledge in accounting education.

6. Limitations of the study

This research has a number of limitations that will lead to more future research opportunities to get more insights into what is really important for academics and practitioners. One of the main limitations is the small size samples of the study. Secondly, this study was quantitative in nature and there was no interview or group discussions of students and accountants that could have supported the findings of this study. Thirdly, although the findings of this study were generally found to be consistent with that of prior studies, therefore, they cannot be generalized. Therefore, these limitations should be considered for future research studies.

■ References:

- Abas, K, and Ali, K. (2022). The skills and traits which are needed for accounting graduates in order to secure job in the Libyan job market. An exploratory study of accounting graduates and employers. Misrata University, Misrata, Libya.
- Ainikkal, J. (1993). Exploring the New Zealand manufacturing environment. Accountants' Journal, July, 28-31.
- Alamari, I, Ashkal, G, and Ishtewi, H. (2021). Accounting graduates' knowledge and skills and its role in the Libyan job market; An applied study. The Journal of Academic Research, 19; 28-38.

“knowledge of Microsoft Office Program” which occupied the last rank as the least important accounting skill with an average mean of (2.71) and a standard deviation of (1.257) with a medium level of importance.

Accountants’ perceptions:

It is clear from (table 7) that the overall mean of the responses was **(3.51)** with a standard deviation of (1.148) which ranged between (3.40-4.19) with a high level of importance. It is obvious from (table 7) that the average sample responses of the accountants towards the importance of accounting knowledge in education varied considerably among them since the highest mean was (4.63) with a standard deviation of (1.113) which ranked the accounting knowledge statement number twenty-two «knowledge of Microsoft Office Program» as the most important accounting knowledge in accounting education. Then came statement number twenty-two «knowledge of Public Sector Accounting» in the second place with an average mean of (4.53) with a standard deviation of (0.921) as the second most important accounting type of knowledge. However, in the last place, the results revealed that statement number fifteen “knowledge of Business Mathematics” occupied the last rank as the least important accounting type of knowledge with an average mean of (2.89) and a standard deviation of (1.331) with a medium level of importance. This finding supports that view of Mladenovic (2000) who argues that students are also more inclined to perceive accounting as having an affinity with subjects like mathematics and statistics. This ranking supports the research results by Uyar and Gungormus, (2011) which showed that the most required knowledge for accounting graduates, according to employers, are Microsoft Office program, accounting financial standards, financial statement analysis, and financial accounting. Therefore, these results are in line with the research of Thottoli, (2020) who found that using Microsoft is necessary in all accounting fields, even in small and medium enterprises.

5. Conclusion

This study aimed to investigate the perceptions of accounting students and accountants towards the importance of accounting topics, skills and knowledge in accounting education. The study also attempted to compare their views

No	Accounting Knowledge:	Responses	Mean	St. Deviation	Level	Rank
18	knowledge of Construction Accounting	Students	2.91	1.200	Medium	16
		Accountants	3.11	1.226	Medium	17
19	knowledge of Bank Accounting	Students	4.13	1.209	High	4
		Accountants	3.42	1.222	High	12
20	knowledge of Insurance Accounting	Students	3.81	1.193	High	7
		Accountants	3.63	1.118	High	7
21	knowledge of Hospitality Accounting	Students	3.79	1.224	High	8
		Accountants	3.69	1.175	High	6
22	knowledge of Public Sector Accounting	Students	3.66	1.251	High	9
		Accountants	4.53	0.921	very high	2
Total		Students	3.44	1.199	High	
Accountants		3.51	1.148	High		

Accounting Students' perceptions:

It is clear from table (8) that the overall mean of the responses was (3.44) with a standard deviation of (1.199) which ranged between (3.40-4.19) with a high level of importance. It is obvious from table (8) that the average sample responses of the accounting students towards the importance of accounting knowledge in education varied considerably among them since the highest mean was (4.63) with a standard deviation of (1.102) which ranked the accounting knowledge statement number twelve» knowledge of «Finance» as the most important accounting knowledge in accounting education. Then came statement number sixteen «knowledge of Statistics» and “Quantitative Methods” in the second place with an average mean of (4.43) with a standard deviation of (1.086) as the second most important accounting knowledge. However, in the last place, the results revealed statement number one

No	Accounting Knowledge:	Responses	Mean	St. Deviation	Level	Rank
8	knowledge of Managerial Accounting	Students	2.75	1.350	Medium	20
		Accountants	3.88	1.068	High	4
9	knowledge of Ethics of Accounting Profession	Students	3.07	1.298	Medium	12
		Accountants	3.36	1.131	Medium	16
10	knowledge of Corporate Accounting	Students	3.41	1.202	High	11
		Accountants	3.00	1.252	Medium	19
11	knowledge of Tax Regulations	Students	2.97	1.239	Medium	14
		Accountants	3.43	1.308	High	11
12	knowledge of Finance	Students	4.63	1.102	Very High	1
		Accountants	3.41	1.285	High	13
13	knowledge of Business Law	Students	2.87	1.202	Medium	19
		Accountants	3.39	1.175	High	14
14	knowledge of Accounting Information Systems	Students	3.01	1.305	Medium	13
		Accountants	4.01	1.088	High	3
15	knowledge of Business Mathematics	Students	2.93	1.230	Medium	15
		Accountants	2.89	1.331	Medium	22
16	knowledge of Statistics and Quantitative Methods	Students	4.43	1.086	Very High	2
		Accountants	3.00	1.273	Medium	19
17	Computerized Accounting knowledge	Students	4.41	1.183	Very High	3
		Accountants	3.08	1.171	Medium	18

and « time Management Skills », which must be mastered in the professional world. Therefore, this finding is in line with the findings of the study finding of Zuregigat (2017) who explored the most important skills that must be mastered by accounting graduates from the perspective of employers who ranked critical thinking and reasoning, problem solving and decision analysis, oral presentation, time management, computer etc., as the most important skills which must be mastered.

Thirdly: The importance of accounting knowledge.

Table (8): The importance of accounting knowledge.

No	Accounting Knowledge:	Responses	Mean	St. Deviation	Level	Rank
1	knowledge of Microsoft Office Program.	Students	2.71	1.257	Medium	22
		Accountants	4.63	1.113	Very High	1
2	Accounting and Financial Reporting Standards	Students	3.99	1.268	High	6
		Aaccountants	3.51	1.225	High	9
3	knowledge of Auditing principles	Students	2.89	1.227	Medium	17
		Accountants	3.77	1.125	High	5
4	Financial Statement Analysis	Students	2.89	1.233	Medium	17
		Accountants	3.47	1.244	High	10
5	knowledge of Financial Accounting	Students	4.09	1.265	High	5
		Accountants	3.37	1.210	Medium	15
6	Capital Market Board Regulations	Students	3.49	1.298	High	10
		Accountants	3.00	1.252	Medium	19
7	knowledge of Cost Accounting	Students	2.73	1.312	Medium	21
		Accountants	3.59	1.179	High	8

rank as the least important accounting skill with an average mean of (2.71) and a standard deviation of (1.301) with a medium level of importance.

Accountants' perceptions

It is clear from table (7) that the overall mean of the responses was **(3.54)** with a standard deviation of (1.136) which ranged between (3.40-4.19) with a high level of importance. It is obvious from table (7) that the average sample responses of the accountants towards the importance of accounting skills in education varied considerably among them since the highest mean was (4.45) with a standard deviation of (1.076) which ranked the accounting skill statement number five « Problem Solving Skills » as the most important accounting skill in accounting education which must be mastered. Then came statement number two « time Management Skills » in the second place with an average mean of (4.31) with a standard deviation of (1.088) as the second most important accounting skill. However, in the last place, the results revealed statement number nine « Critical Thinking Skills », which occupied the last rank as the least important accounting skill with an average mean of (2.41) and a standard deviation of (1.331) with a medium level of importance. However, according to the perceptions of the accounting students, the findings of this study revealed that they were in favor Continuous learning & training » and « Report Writing Skills as well as analytical thinking Skills and Oral Presentation Skills. From this list of the most important skills students selected, it can be deduced that accounting students were more aware of the importance to pursue their studies and as they need to be effective report writers, able to think critically, and able to give oral presentations.

Therefore, the first highest ranking of skill, according to the accounting students' perception is the willingness to keep learning in order to constantly update information. Therefore, the findings of this study agree with the research finding by Bui and Porter (2010) that Continuous learning is the most important skill needed by graduate students and the finding of Kavanagh and Drennan (2008). In contrast, the skills that had the highest ranking according to the perceptions of accountants were « Problem Solving Skills »

No	Accounting Skills:	Responses	Mean	St. Deviation	level	Rank
9	Critical Thinking Skills Accountants	Students	3.01	1.034	Medium	8
		2.41	1.331	Low	13	
10	Report Writing Skills Accountants	Students	4.10	1.114	High	2
		3.37	1.239	Medium	9	
11	Oral presentation Skills Accountants	Students	3.99	1.100	High	3
		3.16	1.220	Medium	10	
12	Decision making skills Accountants	Students	2.97	1.315	Medium	10
		3.88	1.118	High	4	
13	Continuous learning & training Accountants	Students	4.55	1.014	Very High	1
		3.66	1.122	High	5	
Total		Students	3.43	1.160	High	
Accountants		3.54	1.136	High		

Accounting Students' perceptions:

It is clear from table (7) that the overall mean of the responses was (3.43) with a standard deviation of (1.160) which ranged between (3.40-4.19>) with a high level of importance. It is obvious from table (7) that the average sample responses of the accounting students towards the importance of accounting skills in education varied considerably among them since the highest mean was (4.55) with a standard deviation of (1.014) which ranked the accounting skill statement number thirteen» Continuous learning & training» as the most important accounting skill in accounting education. Then came statement number ten « Report Writing Skills « in the second place with an average mean of (4.10) with a standard deviation of (1.114) as the second most important accounting skill. However, in the last place, the results revealed statement number one «interpersonal communication Skills», which occupied the last

important techniques; newer techniques such as activity-based costing (ABC) and activity-based management (ABM) were not rated high by practitioners. Moreover, ABC and ABM have not been adopted by accountants on a wide scale which supported the study of (Adler et al., 2000; Chenhall & Langfield-Smith, 1998) and these results confirm that an expectation gap exists between accounting students and accountants.

Secondly: The importance of accounting skills.

Table (7): The importance of accounting skills.

No	Accounting Skills:	Responses	Mean	St. Deviation	level	Rank
1	Interpersonal communication Skills Accountants	Students	2.71	1.301	Medium	13
			3.61	1.175	High	
2	Time Management Skills Accountants	Students	2.75	1.288	Medium	12
			4.31	1.088	Very High	
3	Teamwork Skills Accountants	Students	2.88	1.356	Medium	11
			4.01	1.137	High	
4	Analytical thinking Skills Accountants	Students	3.86	1.118	High	4
			2.95	1.184	Medium	
5	Problem Solving Skills Accountants	Students	3.00	1.353	Medium	9
			4.45	1.076	Very High	
6	Comprehension Skills Accountants	Students	3.78	1.272	High	5
			3.11	1.226	Medium	
7	Work ethics Accountants	Students	3.58	1.171	High	6
			3.63	1.101	High	
8	Technical skills Accountants	Students	3.37	1.233	Medium	7
			3.45	1.267	High	

highest mean was (4.39) with a standard deviation of (1.114) which ranked the accounting topic statement number six “Operational budgeting” as the most important accounting topic in accounting education. Then came statement number nine “Product costing” in the second place with an average mean of (4.31) and a standard deviation of (1.248) as the second most important accounting topic. However, in the last place, the results revealed statement number fourteen “Accounting ratio analysis” occupied the last rank as the least important accounting topic with an average mean of (2.79) and a standard deviation of (1.301) with a medium level of importance. The results showed that accountants ranked “operational budgeting”, “Product costing”, cash flow management “, “standard costing “ and “financial statements” as the top five most important accounting topics for them to be included in accounting education

Therefore, based on the findings of this study, accounting students ranked the importance of some contemporary advanced accounting topics for accounting courses as it is possible that they did not rank “cash-flow management and capital budgeting topics” as important maybe because these topics form part of financial management courses in some institutions. In contrast, accountants selected some traditional accounting as the most important accounting topics in accounting education. However, unlike accountants, accounting students chose (ABM) and (ABC) as the most important topics in management accounting because they are very attractive from a conceptual point of view, and they have been included in all management accounting textbooks and most business school curriculum. Therefore, the findings of this study were consistent with the findings of Lander & Reinstein (1987) study who asked practitioners to give a ranking on management accounting objectives and specific knowledge items related to those objectives. Internal controls, operational budgeting and standard costing were found to receive the highest rankings as the most important topics ranked by practitioners.

The finding of this study was consistent with the finding of Dugdale (1993) which indicated that spread sheeting and budgeting were the most

To answer the first research question: What are the most important accounting topics perceived by accounting students and accountants in accounting education? Therefore, only highest average means and standard deviations of both students' and accountants' responses would be considered to represent the most important accounting topics.

Accounting Students' perceptions:

It is clear from table (6) that the overall mean of the responses was **(3.50)** with a standard deviation of (1.194) which ranged between (4.19 - 3.40>) with a high level of importance. It is obvious from table (6) that the average sample responses of the students towards the importance of accounting topics in education varied conspicuously among students since the highest mean was (4.38) with a standard deviation of (1.172) which ranked the accounting topic statement number two "Activity Based Management (ABM)" as the most important accounting topic in accounting education. Then came statement number one "Activity Based Costing" (ABC) in the second place with an average mean of (4.33) and a standard deviation of (1.278) as the second important accounting topic. However, in the last place, the results revealed statement number three "Standard Costing" occupied the last rank as the least important accounting topic with an average mean of (2.88) with a standard deviation of (1.212) with a medium level of importance. The results showed accounting students ranked "Activity Based Management" (ABM) Activity Based Costing (ABC)", "Strategic management accounting", "computer system, ERP, SAP", and "customer profitability analysis" as the top five most important accounting topics in accounting education.

Accountants' perceptions:

It is clear from table (5) that the overall mean of the accountants' responses was **(3.42)** with a standard deviation of (1.210) which ranged between (3.40-4.19>) with a high level of importance. It is obvious from table (5) that the average sample responses of the accountants towards the importance of accounting topics in education varied considerably among them since the

No	Accounting topics:	Responses	Mean	St. Deviation	Level	Rank
12	Process costing	Students	3.39	1.221	High	12
		Accountants	2.97	1.221	Medium	18
13	Job Costing	Students	3.42	1.227	High	11
		Accountants	3.53	1.221	High	9
14	Accounting ratio analysis	Students	2.99	1.301	Medium	20
		Accountants	2.79	1.301	Medium	22
15	Material & inventory cost control	Students	3.09	1.261	Medium	18
		Accountants	3.33	1.261	Medium	13
16	Financial statements	Students	3.78	1.209	High	6
		Accountants	3.89	1.209	High	4
17	Accounting business	Students	3.55	1.174	High	8
		Accountants	2.92	1.174	Medium	19
18	Management accounting	Students	3.33	1.266	Medium	13
		Accountants	3.69	1.266	High	6
19	Customer profitability analysis	Students	4.00	1.168	High	5
		Accountants	3.50	1.168	High	10
20	Strategic management accounting	Students	4.05	1.263	High	4
		Accountants	2.87	1.263	Medium	21
21	Costs of quality	Students	3.66	1.123	High	7
		Accountants	3.47	1.123	High	11
22	Computer system, ERP, SAP	Students	4.15	1.161	High	3
		Accountants	3.59	1.161	High	7
Total		Students	3.50	1.194	High	
Accountants		3.42	1.210	High		

Firstly: The importance of accounting topics.

Table (6): The importance of accounting topics.

No	Accounting topics:	Responses	Mean	St. Deviation	Level	Rank
1	Activity Based Costing (ABC)	Students	4.33	1.278	Very High	2
		Accountants	2.89	1.278	Medium	20
2	Activity Based Management (ABM)	Students	4.38	1.172	Very High	1
		Accountants	3.00	1.453	Medium	22
3	Standard Costing	Students	2.88	1.212	Medium	22
		Accountants	3.76	1.212	High	5
4	Cost-volume Profit Relationship	Students	3.01	1.236	Medium	19
		Accountants	3.29	1.236	Medium	14
5	Performance evaluation	Students	3.48	1.370	High	10
		Accountants	2.99	1.370	Medium	17
6	Operational budgeting	Students	3.17	1.114	Medium	17
		Accountants	4.39	1.114	Very High	1
7	Capital budgeting	Students	3.23	1.277	Medium	16
		Accountants	3.55	1.277	High	8
8	Cash flow Management	Students	3.31	1.268	Medium	14
		Accountants	3.93	1.268	High	3
9	Product costing	Students	2.93	1.248	Medium	21
		Accountants	4.31	1.248	Very High	2
10	Absorption costing	Students	3.29	1.269	Medium	15
		Accountants	3.41	1.269	High	12
11	Variance Analysis	Students	3.51	1.228	High	9
		Accountants	3.09	1.228	Medium	15

Variable	Information	Number	Percentage
Career interest area	Accounting	17	31%
	Auditing	12	22%
	Financial Accounting	11	20%
	Management Accounting	8	14%
	Taxation	7	13%

Table (5) shows that the findings obtained regarding the demographic information of the accounting students resulted in a total of 55 useable responses. The majority of the students are male, making up 62% of the population, while female students account for 38%. The majority of accounting students (56%) fall within the age group of 20–24 indicating the traditional age of undergraduate students. Students aged 25 and above make up 33%, while those under 20 represent 11%. Nearly half of the respondents (42%) are majoring in accounting, which is central to the focus of the study. Another percentage of respondents 31% are studying Finance, and 18% are studying Management, and 27% are in Business Administration, indicating that the accounting students come from closely related disciplines who offer different but relevant views. The most common career interest for the participants is Accounting (31%), followed by Auditing (22%), and Financial Accounting (20%).(Management Accounting (15%) and Taxation (13%) as perceived among participants. Overall, this demographic information about accounting students provides a suitable data for analysing students' views towards the importance of accounting topics, skills, and knowledge in accounting education.

hold Master's degrees, showing a relatively well-educated group and no single respondent holds a PhD. Moreover, almost half of the participants (48%) studied Accounting, which is in accordance with their current profession. Others studied Finance (21%), Business (13%), or Administration (18%), showing that this accounting profession also takes on graduates from other related fields. Furthermore, the majority of respondents have more than 10 years (34%) and 7–10 years (29%) of experience, indicating that 63% of participants are senior or experienced accountants. However, a small percentage 6% have less than 1 year of experience. Overall, the accountant's profile shows that the accountants surveyed are mostly educated who have an enough background in accounting or related fields with a significant professional experience. This data makes the sample suitable for providing the required information on the importance of accounting topics, skills, and knowledge in education.

4.2. Demographic Information of Accounting Students

Tables (5): Demographic information of Accounting Students.

Variable	Information	Number	Percentage
Gender	Male	34	62%
	Female	21	38%
Age	from 20	6	11%
	20 - 24	31	56%
	25 - above	18	33%
field	Accounting	23	42%
	Finance	7	13%
	Management	10	18%
	Business Administration	15	27%

Variable	Information	Number	Percentage
Academic qualification	Diploma	7	19%
	Bachelor's	19	50%
	Master's	12	32%
	Doctorate (PhD)	0	0%
Field of study	Accounting	18	48%
	Finance	8	21%
	Business	5	13%
	Administration	7	18%
Years of professional experience	Less than 1 year	2	6%
	1–3 years	4	11%
	4–6 years	8	21%
	7–10 years	11	29%
	More than 10 years	13	34%

Table (4) shows that the findings obtained regarding the demographic information of the accountants resulted in a total of 38 useable responses. The majority of participants fall within the age group of 25–34 (31%) and 35–44 (26%), indicating that most participants are young to mid-career professionals. However, very few 11% are under 25, suggesting that recent graduates or entry-level accountants form a small portion of the sample. Further to that, accountants who are aged 55 and above represent 14% of the participants, indicating some senior professional accountants are also included. Half of the participants (50%) have a Bachelor's degree, which is expected as minimum requirement for entering this accounting profession. A high percentage (32%)

3.4. Data Analysis

Calculations of means, standard deviations, ranks and levels of importance were obtained to determine the perceptions of the respondents according to each item on the questionnaire. Therefore, the results of the descriptive analysis of the study will be presented as in the following table. More precisely, if the computational average mean falls between (1 - 1.79) then it is considered to be within the low level of importance. Also, if the average mean ranges between (4.20-5.00) then it is considered to be at a very high level of importance.

Tables (3): The weighted averages of means, standard deviations, ranks and levels according to the five-point Likert scale.

Level of importance	Not important	Of little importance	Moderately important	Important	Extremely important
Points	1	2	3	4	5
Weighted average on-five-point Likert scale	1 - 1.79	1.80 - 2.59	2.60 - 3.39	3.40 - 4.19	4.20 - 5
Rank	Very low	Low	Medium	High	Very high

4. Results and Discussion

4.1. Demographic information of accountants.

Tables (4): Demographic information of accountants.

Variable	Information	Number	Percentage
Age	Under 25	4	11%
	25-34	12	31%
	35-44	10	26%
	45-54	7	18%
	55 and above	5	14%

3.3. Sampling & Participants

The sampling frame consisted of two groups. The first group took part in this study were 55 accounting students majoring in accounting at the faculty of economics and political science of Azzytuna University who have already completed all the required courses in order to obtain their B.A degree. The second group who participated in this study were 38-Waha oil company accountants who work at the accounting section of the finance department. The questionnaires were sent to both groups of participants to complete and the data were collected. Respondents were assured that their individual responses would be kept confidential.

The first questionnaire, as shown in table (3), required both groups of participants to rate their perceived importance of accounting topics in accounting education by indicating how important each specific type of accounting topic in education on a 5-point Likert scale (1 = not important to 5 = extremely important). Similarly, in the second questionnaire as shown in table (4) both groups of participants were asked to rate their perceived importance of accounting skills in accounting education on a 5-point Likert scale (1= not important to 5= extremely important). Respondents were asked to indicate how important each specific type of accounting skill in accounting education .In the third questionnaire, as shown in table (5), both groups of participants were asked to rate their perceptions about the importance of accounting knowledge in accounting education on a 5-point Likert scale (1= not important 5= extremely important). Therefore, only the highest and lowest values of means with standard deviations would be considered in the findings and discussion of this study. The data were analysed using statistical analysis in order to determine the mean values and standard deviations of the findings in this study.

The questionnaires were developed after reviewing a number of existing surveys pertaining to accounting topics, skill, and knowledge in accounting education. The researcher designed some of the questionnaire items and developed some items from the literature review.

Table (1): Reliability Analysis.

Questions	No of items	Cronbach's alpha
Q1. The importance of accounting topics.	22	0.8608
Q2. The importance of accounting skills.	13	0.8405
Q3. The importance of accounting knowledge.	22	0.8304
Total	57	0.8439

Table (1) shows the reliability of the accounting student questionnaire and academic educators' questionnaire was calculated using Cronbach alpha formula, and it was found out to be 0.8608, 0.8305 and 0.8304 respectively with an overall value of 0.8439. This indicates that the degree of internal consistency of the questionnaires was adequately high, and the instruments should be considered as a reliable tool.

Table (2): Pearson Correlation for Internal Validity

Questions	No of items	P-Value	Pearson correlation
Q1. The importance of accounting topics.	22	0.000	0.8918
Q2. The importance of accounting skills.	13	0.000	0.7808
Q3. The importance of accounting knowledge.	22	0.000	0.7702
Total	57	-	0.8143

Table (2) shows a high correlation between every individual dimension with whole dimensions used in the questionnaire. Thus, it is clear that all dimensions show a highly strong correlation (1% significant level). Prior to this, initial pearson correlation tests confirmed that every item within a dimension was also highly correlated with that dimension (1% significance level). This validates the items' ability to accurately represent the three dimensions.

3.1. Collection of Data.

For the purpose of the study to investigate and identify the perceptions of accounting students and accountants regarding the importance of accounting topics, skills, and knowledge in accounting education, questionnaires were deemed the most appropriate data collection tool for this purpose.

Therefore, an attempt was made, based on the most research studies reviewed, to design a questionnaire as a suitable data collection tool that can be used in this study to gather the required data. The questionnaire consisted of three parts. The first part of the questionnaire with 22 items was designed to answer the first research question about accounting topics. The second part of the questionnaire with 13 items was designed to answer the second research question about accounting skills. The final part of the questionnaire with 22 items was designed to answer the third research question about accounting knowledge.

The questionnaire was divided into three tables to compare the accounting topics, skills and knowledge that accounting students and accountants believe are important for them.

3.2. Reliability and Validity of the Questionnaires.

Prior to the main data collection, a pre-test was carried out to ensure the reliability of the questionnaire instrument. Ten accountants and 9 accounting students were engaged in the pre-testing process. Each participant of both groups was asked to provide feedback on the questionnaire instrument in order to identify any ambiguous wording or expression. To ensure validity and reliability of the questions, the instrument was pre-tested by using a small group of accountants at Waha oil company and few accounting students at the faculty of accounting. As the result of this pre-testing, a few questions were added and modified prior to the day of distribution. Results of the pilot tests led to several changes to the survey's layout, instructions, and questions to improve clarity and to improve the flow of the questions. Reliability Analysis test conducted as follows:

for a list of skills found that their responses were substantially in agreement. Based on these results, it would appear that manufacturers could not abandon traditional management accounting techniques and that the rate of adoption of advanced or traditional accounting skills seems to have created a gap between the perceptions of practitioners and academics as what is important in accounting education. Therefore, to overcome this gap between academics and practitioners, academic educators will need to further associate accounting curriculum with workplace realities (Myers, 2005). However, differences were also found in the type of accounting knowledge among practitioners. For instance, a research study by Thottoli, (2020) found that using Microsoft is necessary in all accounting fields, even in small and medium enterprises. The findings suggested that using accounting software like Microsoft Excel is highly considered important due to its benefits in accuracy, efficiency, and ease of reporting

A research study by Uyar and Gungormus, (2011) to investigate the professional knowledge and the skills/attributes that are considered important by external auditors for a graduate who intends to be an auditor showed that the most required knowledge for accounting graduates, according to employers, are Microsoft Office program, accounting financial standards, financial statement analysis, and financial accounting. Therefore, it could be argued that there has to be a compatibility to balance between the theoretical and practical components in the accounting educational curriculum and that different backgrounds will always produce different views, such as bridging the gap between employers and students about the skills that accounting graduates must possess. This paper therefore was dedicated to identify if differences exist between the perceptions of accounting students and accountants as to what is important in accounting education. It was also dedicated to focus on what accounting students and accountants believe are important skills and knowledge for graduates to possess.

3. Methodology

The study used a descriptive analytical approach to define the study problem, highlight its significance, and establish its objectives.

general skills, and information technology skills. Also, in a more recent study by Alamari et al (2021) to identify the important knowledge and skills to be taught to the accounting students at Libyan universities from the perspectives of accounting graduates and academic educators results found that the most important skills to be taught were financial accounting, internal auditing, writing accounting reports, teamwork, ethics, and decision making.

Thus, the topic of accounting education is worth investigating as literature on the area of accounting skills and knowledge revealed different views among academics and practitioners towards the adoption of skills and knowledge as what is important in accounting education. For instance, Howcroft (2017) conducted a study on accounting educators to investigate the importance of 21 vocational skills for graduates starting their career as accountants. The findings revealed that the most important skills for them were communication skills, problem-solving, teamwork skills, and knowing information sources. The other less important skills as perceived by them were presentation skills and lifelong learning. Another study by Arquero et al (2001) to investigate the importance of a list of 21 skills on practitioners found that accounting practitioners and educators rated the importance of these 21 skills completely differently. Moreover, Sithole (2015) conducted a study to explore the accounting knowledge and skills adopted by employees showed the most important skills are computing technique, written communication, reporting skills, measurement skills, professionalism, and functional competencies. In addition to that, Wells et al (2009) did a study to identify the skills which are considered by employers in public practice as the most important for successful accountants found that personal, intellectual and interpersonal skills were needed for successful accountants in the workplace. Research on what employers can expect from accounting graduates suggests that they do not seem to have non-technical skills but rather have more technical skills (Kavanagh & Drennan, 2008).

Apart from accounting topics, accounting skills have also gained a special attention among many researchers in accounting education. For example, a study by Albrecht & Sack (2000) to compare academics' and practitioners' responses

Literature review on accounting skills and professional knowledge in education is abundant since they are also important for the development of the business world which can be obtained through, among others, university educational programs. Accounting graduates are, therefore, required to acquire some knowledge such as financial statement analysis, financial accounting, financial reporting standards, including the basic principles and concepts of accounting, Bakar & Bakar (2020) to increase skills prior to their future professional career. In an earlier by study conducted by Bui and Porter (2010) found that continuous learning is the most important skill needed among most graduate students.

Some research studies, however, indicated the importance of mastering accounting skills and professional accounting knowledge over others by accounting graduates and employers. For instance, a study by Aryanti and Adhariani (2020) to examine the perceptions of accounting students and expectations of practitioners towards the skills and knowledge needed by accounting graduates found that students found that honesty, continuous learning, and work ethics as the most important skills, while practitioners indicated the importance of work ethics, teamwork, and time management. As for the types of knowledge perceived by accounting as most important were financial accounting, financial reporting, and financial statement analysis, whereas practitioners perceived the importance of the analysis of financial statements, and Microsoft Office knowledge program. A recent study by Zuregigat (2017) who used a questionnaire to explore the most important skills needed for accounting graduates as expected by employers in Kingdom of Saudi Arabia (KSA), which must be mastered by accounting graduates ranked critical thinking and reasoning, problem solving and decision analysis, oral presentation, time management, computer etc., as the most important skills which must be mastered.

Another study by Musbah (2021) which was carried out on accounting students to investigate the knowledge and skills which should be taught to accounting students by Libyan universities revealed that the skills which should be taught at the Libyan universities were technical accounting skills,

knowledge for traditional accounting topics combined with contemporary ones, and this resulted in challenges in developing the accounting curriculum. In spite of this advancement, Adler et al.'s (2000) study found only a minority of practitioners in New Zealand adopted advanced management accounting techniques. Boer (2000) indicated that academic educators tend to offer topics to tertiary level students that they find interesting rather than what practitioners really want in industry as important. For instance, in a study by Bright et al (1992) to investigate the adoption of costing techniques found that many practitioners were still implementing traditional accounting techniques. A study by Dugdale (1993) indicated techniques such as that spread sheeting and budgeting were the most important techniques among participants; newer techniques such as activity-based costing (ABC) and activity-based management (ABM) were not rated high by practitioners.

Another study by Ainikkal (1993) to examine the uptake of advanced management accounting techniques found that practitioners still relied heavily on traditional management accounting techniques. The results of his study found traditional management accounting techniques such as standard costing were still popular with manufacturers. They also found that advanced management accounting techniques were more likely to be adopted by larger firms. In a study survey study by Chenhall, R.H. & Langfield-Smith, K. (1998). to identify the extent to which Australian manufacturing firms have adopted certain traditional and recently developed management accounting practices. The results revealed that that, overall, the adoption of traditional management accounting practices was higher than recently developed techniques. Further to tat, newer techniques, such as activity-based costing, were more frequently used than found in prior surveys. Also, the benefits from using traditional management accounting techniques were higher than those of newer techniques and these results confirm that an expectation gap exists between accounting students and accountants. As a result, the rate of adopting certain accounting techniques over others still remains an issue that is worth investigating in the area of accounting education.

Thus, the content of a CBK for accounting has been of a great concern as what to include in the accounting curriculum. Lander & Reinstein (1987) pinpointed that establishing a CBK and considering the perceptions of accountants is highly important to develop the existing accounting curriculum for accountants. Therefore, they conducted a study to find out practitioners' perceptions on a list of accounting topics. The findings of their study found Internal controls, operational budgeting and standard costing received the highest rankings. Therefore, the debate of what to include in accounting education has remained an issue till 1990s despite the significant similarities and differences that have been found among practitioners and academics' views as what topics were important to be included in accounting education. For example, a study by Robinson & Barrett (1988) to investigate the most important accounting topics among practitioners found job order costing, cost volume profit (CVP) relationships and full absorption costing as the most important topics perceived by practitioners.

Over this debate, Birnberg (2000) stated that traditional topics such as budgeting will always be an integral part of a management accounting education. He argued that while new topics such as ABC are included in accounting education, traditional topics will always maintain its prominence in accounting education. Despite the advanced developments made to the accounting curriculum, many criticisms came out claiming that management accounting curriculum has failed to remain relevant to practitioners due to the use of technology as the main cause of this failure to remain relevant Albrecht & Sack, (2000). As a matter of fact, over the past twenty years, accounting education has witnessed significant changes as to what the future of accounting education and practice should include. Some scholars, such as, Dyer (1999) argued that technology would have a strong impact on accounting since the view of accounting has shifted from data gathering to data interpretation. Others, including Maskall & Baggaley, (2000) argued that this shift from data gathering to data interpretation created a new concept called 'business partner' which is referring to the function of accountants. Brewer (2000) pointed out that the advancement in accounting has created a considerable body of

education system in Libya does not meet the job market requirements Belkheir et al, (2019) while other researchers including Abas and Khalil, (2022); Musbah, (2021) argued that Libyan academic institutions satisfy the Libyan employers' needs by providing the most wanted professional skills. Therefore, due to these conflicting views on the state of accounting education in Libya, the researcher decided that further research is needed in order to provide more insights to bridge this gap. For instance, a study by Belkheir et al. (2019) targeted to investigate the state of accounting education in the Libyan academic institutions found that the Libyan Higher Education Institutes did not satisfy the scientific, practical, and technological requirements in accounting education. Similarly, a study by Alarbi and Abufares (2006) aimed to explore whether accountants in Libya have non-technical skills such as knowledge skills, information technology skills, self-management skills, teamwork skills, and decision-making skills found that those accountants had only a basic knowledge of these skills on an intermediate level. Another recent study by Almagori (2008) to investigate the current state of accounting education systems in Libya and whether these educational programs met employers' needs. His findings revealed that there was a gap between the accounting education systems and what the employers needed. His findings suggested that accounting education systems could bridge the gap between accounting education and employers' needs.

Over the past two decades, contemporary accounting topics such as Activity-based costing (ABC) and Activity-based management (ABM) have gained a lot of interest from both academics and practitioners since its emergence in the late 1980's Bjornenak & Falconer, (2002). However, despite the strong advantages of these accounting topics, a survey study indicated that the take-up of ABC and ABM had been low in practice Askarany & Yazdifar, (2007). Until recently, there has been a growing awareness of ABC and ABM, but the overall rate of implementation of these innovations has been low (Cohen et al., 2005). Therefore, these innovations of Activity-based costing, balanced scorecard and economic value added (EVA), which have become common features in contemporary accounting textbooks.

The first purpose of this paper was to investigate the perceptions of accounting students and accountants as to what is important in accounting education, and secondly, to identify the skills that both accounting students and accountants consider are important for recent graduates. Thirdly, an attempt will be made to identify the most important types of knowledge perceived by both accounting students and accountants.

The results of this study will hopefully provide information about the importance of accounting topics, skills, and knowledge to the existing accounting curriculum employed at the tertiary university level for making content decisions on future accounting education. Therefore, the objective of this study is twofold. First, to investigate the important accounting, topics, skills, and knowledge from the perspectives of accounting students and accountants. Second, to investigate whether there are any differences between accounting students and accountants towards their perceptions. Therefore, this study aims to answer the following research questions:

- Q1.** What are the most important accounting topics perceived by accounting students and accountants in accounting education?
- Q2.** What are the most important accounting skills perceived by accounting students and accountants in accounting education?
- Q3.** What are the most important accounting knowledge perceived by accounting students and accountants in accounting education?

2. Literature Review.

Accounting education:

This section reviews the related literature on accounting education with special reference to accounting topics, skills, and professional knowledge. Accounting curriculum has been a considerable topic of debate over the past three decades as what should be included in its 'Common Body of Knowledge' (CBK), and whether a gap exists between theory and practice.

Some recent research studies have indicated that the existing accounting

1. Introduction

The main goal of any educational institution is to prepare their students for real life by equipping them with the cutting-edge information and necessary skills for their future professional career. Recently, many accountants and accounting educators have expressed their interest in the development of accounting curricula for students wishing to pursue a career in management accounting. Therefore, educational institutions should aim at meeting the expectations of the business world in order to survive since the traditional scorekeeping role of accountants is no longer sufficient in modern global business models. Based on this, academic educators should provide accounting students with what the business world demands from graduates for successful performance for their future careers. Since old-fashioned curriculum and traditional teaching methods are not sufficient to satisfy the demands of employers, therefore, the accounting students' needs must be met with the employers' expectations and changes to the existing curriculum must be made.

Moreover, employers are expecting graduates to have the required skills and knowledge to be competitive in the workplace over and above their professional knowledge. Therefore, in order to develop new skills alongside existing ones, academics and practitioners should concentrate on what should form part of a 'common body of knowledge' (CBK) for accounting education. Preparation of students at the tertiary education level for their future professional accounting career should involve the teaching of contemporary accounting topics and skills that are highly effective to their organisations for the present and the future.

However, the compatibility between accounting graduates' skills and employers' expectations is very important to ensure that the output of accounting education fulfills the needs of employers Alazawi, 2018; Maali and Al-Attar, (2020). The existence of a possible 'gap' in accounting between theory and practice may indicate that academic educators are not teaching the latest innovative and contemporary accounting topics or that they are teaching traditional curricula.

تحليل آراء طلاب المحاسبة والمحاسبين حول تعليم المحاسبة

■ سعدون مفتاح محمد الضويلة* ■ سندا والي**

● تاريخ استلام البحث 12 / 03 / 2025م ● تاريخ قبول البحث 26 / 05 / 2025م

■ ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن تصورات طلبة المحاسبة والمحاسبين لأهمية المواضيع، والمهارات، والمعارف المحاسبية. أيضاً سعت الدراسة إلى مقارنة المواضيع، والمهارات، والمعارف المحاسبية التي يعتقد طلبة المحاسبة والمحاسبون بأنها ذات أهمية بالنسبة لهم.

أستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحديد مشكلة الدراسة، وإبراز أهميتها، وأهدافها. جُمعت البيانات من خلال استبيانات وزعت على مجموعتين: المجموعة الأولى ضمت (55) طالباً وطالبة يدرسون تخصص المحاسبة في جامعة الزيتونة، والمجموعة الثانية ضمت (38) محاسباً يعملون في شركة الواحة للنفط. حُللت جميع البيانات باستخدام برنامج (SPSS) الإصدار 24، للتحقق من وجود فروقات بين تصورات طلبة المحاسبة والمحاسبين حول أهمية التعليم المحاسبي.

كشفت نتائج الدراسة أن المحاسبين ركزوا على تعلم مواضيع المحاسبة التقليدية، بينما ركز طلبة المحاسبة على تعلم مواضيع المحاسبة المعاصرة. كما كشفت النتائج عن عدم اتفاق المجموعتين على أهمية مواضيع المحاسبة ومهاراتها ومعارفها في التعليم المحاسبي، ووجود اختلافات في تصوراتهم تجاه هذه الأهمية.

● الكلمات المفتاحية: مواضيع المحاسبة، مهارات المحاسبة، المعرفة المحاسبية، طلاب المحاسبة، المحاسبين.

* طالب دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس. صفاقس، تونس.
** أستاذ محاسبة. كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس. صفاقس، تونس

An investigation into the perceptions of accounting students and accountants towards accounting education

■ Sadun Moftah Mohamed Daw* ■ Sonda Wali**

● Received: 12/03/2025

● Accepted: 26/05/2025

ABSTRACT

● DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.16907370>

This study aimed to investigate the perceptions of accounting students and accountants towards the importance of accounting topics, skills and knowledge. The study also attempted to compare the accounting topics, skills and knowledge that accounting students and accountants believe are important for them.

The study used a descriptive analytical approach to define the study problem, highlight its significance, and establish its objectives. Data were collected via questionnaires from two groups: first group consists of (55) accounting students majoring in accounting at Azzytuna University and the second group consists of 38-Waha oil company accountants. All the Data were analyzed through SPSS version 24 to investigate if there are any differences between accounting students and accountants' perceptions as to what is important in accounting education.

The findings of the study revealed that accountants placed an emphasis on learning traditional accounting topics while accounting students placed an emphasis on learning contemporary accounting topics. Also, the findings revealed that both groups were not in agreement on the importance of accounting topics, skills and knowledge in accounting education and differences existed between their perceptions towards the importance of accounting topics, skills and knowledge in accounting education.

● **Keywords:** Accounting Topics, Accounting Skills, Accounting Knowledge, Accounting Students, Accountants.

* PhD Student. Faculty of Economics and Management, University of Sfax. Sfax, Tunisia.

E-mail: Sadunworld_18@yahoo.com

** Professor in Accounting. Faculty of Economics and Management, University of Sfax. Sfax, Tunisia.

E-mail: sonda.weli@fsegs.usf.tn



This research paper is licensed under CC BY 4.0.

ISSN 7034-3080 (Online)
ISSN 2616-5848 (Print)

Contents

An investigation into the perceptions of accounting students and accountants towards accounting education

9

■ Sadun Moftah Mohamed Daw

■ Sonda Wali

Relationship Between Money Supply and Some Macroeconomic Variables in The Libyan Economy During Period (1990-2022)

42

■ Dr. Elmashat Essadq Ali Aboud

Editorial

I am pleased to welcome you to the eighth issue of the Journal of Accounting Studies, published by the Libyan Accountants and Auditors Syndicate, under the supervision and follow-up of the Libyan Authority for Scientific Research, and approved by the National Program for the Development of Libyan Scientific Journals.

This issue comes at a time when the role of accounting, auditing, and finance is growing in achieving sustainable development and enhancing transparency in institutions. The world today is witnessing radical transformations in all fields, which requires us to be aware of recent developments and adopt best practices in our fields.

This issue aims to present a collection of research and studies that address the latest trends and challenges in accounting, auditing, and finance. This issue explores a variety of topics, including flexible accounting strategies, best practices in internal and external auditing, and financial risk management.

We also emphasize the importance of collaboration between academics and practitioners, as this interaction represents a major source of creativity and innovation in our fields. We welcome your contributions and opinions, which will enhance the quality of the journal and broaden the horizons of scholarly debate. We thank everyone who contributed to the success of this issue, and we hope it will be a valuable source of inspiration and reference for all those interested in the fields of accounting, auditing, and finance.

With kind regards,

Prof. Dr. Mohammed Shaaban Abu Ein
Editor-in-Chief

- The journal welcomes the studies and scientific research in the fields of accounting, auditing and related sciences.
- All copyrights are reserved for accounting studies journal, provided that the editor is the legal representative.
- The copyright of the research transferred to the journal when the author is informed of Will be
- All opinions expressed in the journal accepted his research reflect the views of the authors, and do not necessarily reflect the views of the journal or the union.
- Studies and research may only be reprinted after obtaining written approval from the editor-in-chief of the journal.



Journal prices

1	Members of the LAAS	10 LYD
2	Universities staff members	10 LYD
3	Students	5LYD
4	Institutions and companies	15LYD
5	Out of Libya excluding postage fees	20 \$

Journal Objectives

Studies of Accounting Journal aims to achieve the following objectives:

1. To publish a scientific research that addresses local, regional or international research problems related to accounting and auditing.
2. To advance the accounting and auditing professions through publishing scientific research.
3. To provide researchers with the opportunity to publish their scientific research and studies, in order to expand the circle of knowledge among researchers, decision-makers, and practitioners of the accounting and auditing profession.
4. To encourage the communication between academic researchers on the one hand and professionals practicing the accounting and auditing profession on the other hand regarding emerging topics in these fields.
5. To encourage researchers and graduate students to conduct more practical research in the fields of accounting, auditing, and related sciences.
6. To keep pace with scientific developments and updates issued by international organizations related to the accounting profession and cooperate with them.
7. To contribute and participate in professional activities such as conferences, workshops, and discussion groups.
8. To contribute to the adoption of the principles and rules of governance, social responsibility and sustainable development.

Journal Profile

Studies of Accounting Journal was established by the Libyan Accountants and Auditors Syndicate (LAAS) in 2017. This journal is semiannual referred scientific journal that publishes research and studies related to the financial, accounting and auditing fields. Moreover, it publishes master's dissertations, PhD's theses, reports from conferences, seminars, and workshops from inside and outside Libya.

Journal Vision

Excellence, leadership and innovation in the dissemination of scientific research that meets the aspirations of the Libyan academics and professionals in the field of accounting and auditing,

Journal Message

Studies of Accounting Journal seeks to become a scientific reference for researchers and the dissemination of research in the field of accounting and financial auditing and related sciences in accordance with the international standards of the profession and the scientific conditions for publication.

Scientific Advisory Board

- Prof. Aboubaker Faraj Sharia

Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya

- Prof. Assedieq Othman AlSaadi

Department of Accounting, Faculty of Accounting, University of Gharyan, Libya

- Prof. Al Maki Maatouk Saoud

Department of Accounting, Faculty of Commerce and Islamic Economics, Muslat –Alasmarya Islamic University of Islam, Libya

- Prof. Saleh Melod Ramadan Khlaat

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science Surman - Sabratha University, Libya

- Prof. Noraldine Abdullah Hamouda

Accounting Department, Faculty of Applied Administrative and Financial Sciences, Libya

- Prof. Ali Mohamed Moussa

Department of Accounting t, Faculty of Economics, Zawia University, Libya

- Prof. Abdalnasser Ibrahim Noor

Department of Accounting, Business College, An-Najah National University, Palestine

- Prof. Mustafa Sasi Fatouah

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science Sorman, Sabratha University, Libya

- Prof. Maher Mousa Dargham

Department of Accounting and Auditing at the Faculty of Economics and Business Islamic University – Palestine

- Prof. Nasr Saleh Mohamed Ahmed

Department of Accounting, Libya Open University, Libya

- Prof. Alhadi Mohamad Alsuhairi

Department of Accounting, Faculty of Accounting, University of Gharyan, Libya

- Prof. Mustafa Bakar Mahmoud

Department of Accounting, Faculty of Economics University of Benghazi, Libya

- Prof. Mustafa Al-Bashir Mani

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli, Libya

- Prof. Shala Abu Al-Qasim Al-Abyad

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science University of Tripoli, Libya

- Prof. Abdul Hamid Ibrahim Ma` touq

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli, Libya

- Prof. Youssef Mamdouh Hamidi

Department of Accounting, Faculty of Economics and Accounting, Murzuq University of Fezzan, Libya

- Prof. Masoud Mohammed Mariod

Department of Accounting, Faculty of Accounting University of Gharyan, Libya

- Prof. Abdul Moneim Hassan Agbara

Department of Finance and Banking, Faculty of Economics University of Benghazi, Libya

- Prof. Ibrahim Masoud El-Farjani

Department of Finance and Banking, Faculty of Economics University of Benghazi, Libya

Studies of Accounting

**Issued by the Libyan Accountants and Auditors Syndicate (LAAS)
under the supervision of the Libyan Authority for Scientific Research.**



.(Accounting Studies Journal © 2025 Libyan Accountants and Auditors Syndicate (LAAS

Copyright: Authors retain copyright of their work. The journal is granted the right of first publication.

Studies of Accounting Journal © 2025 by Libyan Accountants and Auditors Syndicate is **licensed** under Creative Commons Attribution 4.0 International

ISSN 7034-3080 (Online)

ISSN 2616-5848 (Print)

International Filing Number-:

ISSN: 5848 – 2616

Local Filing Number: (195/2017)

Legal Deposit Number is **(195/2017 AD)** from National Book House, Benghazi.

Address:

Address: *Libyan Accountants and Auditors Syndicate, Al Wadi Street,
behind Ali Haider Al Saati School, Tripoli, Libya*

T: +2189111226420

E: mail@accounting-studies.ly



ISSUE
June 2025

08



Studies of Accounting

Issued by the Libyan Accountants and Auditors Syndicate (LAAS)
under the supervision of the Libyan Authority for Scientific Research.

Editor in Chief

Prof. Muhammad Shaban Abu Ein

Accounting Department, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli

■ Chairman of Editorial Board

- Salahuddin Bashir Al-Turki

Editorial board secretary

Mr. Osama Salem Al Rayani
Accountant and legal auditor

Directed, executed, and

proofreading by

Al-Qabas Media Services

■ Editorial Board

- Prof. Abdulrazak Almabrok Aboufid
Accounting Department, School of Administrative Sciences, Libyan Academy for Postgraduate studies
- Dr. Abdelhamid A. A. Magrus
Accounting Department, School of Administrative Sciences, Libyan Academy for Postgraduate studies
- Dr. Ali Abdel Salam Nasef
Accounting Department - Faculty of Economics and Political Science, Souk El Ahad - Ez-Zitouna University
- Dr. Mohieldin Omar Al-Najjar
Accounting Department, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli
- Dr. Mansour Mohamed Al-Ferjani
Accounting Department - Faculty of Economics, Al-Marqab University
- Dr. Mohamed Aboulgasem Zakari Yakalhef
Accounting Department, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli